بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية

2017-2011

The Effect of Yamanies Crisis on the Gulf Relations

2017-2011

إعداد الطالب

عبد العزيز بدر المطيري

إشراف الدكتور

علي الشرعة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

جامعة آل البيت

2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن

يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا)

سورة الملك، الآية : 114

تفويض

أنا الطالب عبد العزيز بدر المطيري

التخصص: علوم سياسية **الكلية: معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية**

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية

2011 -2017

وذلك بما ينسجم مع الأمانة المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو ابحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية. وتأسيساً على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار المصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب:........................... التاريخ: 24 / 2017/8

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها:

أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية

2017- 2011

The Effect of Yamanies Crisis on the Gulf Relations

2011-2017

وأجيزت بتاريخ 24 / 8 /2017

الدكتور **علي الشرعة** مشرفاً ورئيسا ....

الدكتور صايل السرحان عضواً ....

الدكتور جمال الشلبي عضواً ....

الدكتور محمد تركي بني سلامة مناقشاً خارجياً ....

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من منحه الله الهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يبقيك وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد..

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى

أمي الحبيبة

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي وإخواني

إلى من علمونا حروفا من ذهب إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام

إلى هذا الصرح العلمي الفتي والجبار

جامعة آل البيت

الشكر والتقدير

قال تعالى "وقل ربِ زدني علماً"

طه الآية 114

بعد أن منّ الله تعالى علي بإنجاز هذا العمل المتواضع لا بد لي من أن أنسب الفضل لأهله فكل الشكر والتقدير للدكتور علي الشرعة على جهوده القيمة لأنه لم يدخر جهداً في النصح والإرشاد والتصويب

إلى من احتضنوا العلم وعشقوا الحياة وتغلبوا على مصاعب العلم ليحولوا كل فشل إلى نجاحٍ باهر يعلو في القمم

إلى أهل العلم والتميز إلى الذين تعنّوا بجهودٍ مضنية لقراءة الرسالة وتنقيتها وتقييمها من أجل أن تتم على أكمل وجه الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة وهم: الدكتور صايل السرحان والدكتور جمال الشلبي، والدكتور محمد بني سلامة.

إلى كل من مدّ لي يد العون والمساعدة وسهل لي الوصول إلى مبتغاي ممن فاتني أن أذكرهم إلى أفراد عائلتي جميعاً، الذين وقفوا معي طويلاً لأصل إلى ما وصلت إليه فلهم كل الشكر والامتنان.

فهرس المحتويات

أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية

2017-2011

إعداد الطالب

عبد العزيز بدر المطيري

إشراف الدكتور

علي الشرعة

الملخص باللغة العربية

تناول البحث **أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017**

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تبحث أحد الموضوعات الهامة في السياسة والذي يتعلق بأثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017.

وقد تمثلت مشكلة الدراسة في ندرة الدراسات التي تناولت أثر الأمة اليمنية على العلاقات الخليجية، الأمر الذي يبرر إجراء مثل هذه الدراسة لبيان التأثيرات الحقيقية لهذه الأزمة على مجمل العلاقات اليمنية الخليجية والآليات التي اتبعتها دول الخليج العربي لحل هذه الأزمة، سواء بالطرق الدبلوماسية أو العسكرية أو غير ذلك.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : " شكّلت عوامل عدة تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية ".

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يوجد تأثير للأزمة اليمنية على ايران، حيث حاولت إيران إيجاد موطئ قدم لها في الخليج العربي، وذلك من خلال التأثير في مجريات هذه الأزمة، من خلال الحوثيين الذين يقفون كطرف معارض في الأزمة اليمنية.
- للأزمة اليمنية تأثير على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، حيث كانت مواقف دول الخليج العربي في هذه الأزمة متباينة بين مؤيد ورافض لها، حيث ظهر ذلك من خلال المواقف العديدة من قبل دول الخليج العربي تجاه الأزمة اليمنية.
- يوجد تأثير لحل الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية، حيث أن إنهاء الصراع في اليمن سيكون له آثار إيجابية على الخليج العربي والذي يعاني من تطورات هذه الأزمة بشكل عام.

- إن قيام اتحاد خليجي عربي أمر هام يتطلب إيجاد عامل التوازن في المنطقة ومراعاة متغيرات البيئة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي والمساهمة في تحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي مع القوى الفاعلة في المنطقة.
- التعامل مع حلفاء المشروع الإيراني بجدية وحذر شديدين، ومن ثم اتخاذ موقف واضح وحازم حيال تلك الأطراف، التي تقدم نفسها للخليجيين كتيار الرئيس السابق صالح، على أنه حليف للأنظمة الخليجية في وجه الإخوان المسلمين في اليمن، فيما هو في حقيقة الأمر حليف غير معلن لإيران ومشروعها بتحالفه مع جماعة الحوثي ودعمه لنظام بشار وميليشيات حزب الله.
- وفي ظل هذا الانهيار السياسي والتردي الاقتصادي، تسير اليمن نحو حقبة جديدة من الانقسام والحروب الطائفية برعاية إقليمية ودولية، حيث تغيب أي بوادر لرتق الانقسام الاجتماعي الذي خلفته صراعات الحوثيين مع القبائل اليمنية، كما يبدو المسار الانتقالي المسدود غير قابل لإعادة إنعاشه مجددًا خاصة مع فشل محاولات التقارب بين حزب الإصلاح والحوثي مؤخرًا.

وقد أوصت الدراسة بما يلي:

1) إثبات حسن النوايا الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني.
2) ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات المفتاحية:. الأزمة اليمنية ، العلاقات الخليجية.

مقدمة:

جاء "الربيع العربي" ليجتاح المنطقة العربية منذ اواخر عام 2010، وليشكل منعطفاً بالغ الاهمية في تاريخ المنطقة بأكملها، إذ بدأت العديد من الدول العربية تشهد بوادر التغيير سعياً للديمقراطية من خلال إرادة شعوبها بإسقاط الانظمة التي استمرت عدة عقود.

ولم تكن ثورات الربيع العربي هي الأولى في المنطقة العربية بل سبقتها ثورات متعددة، كالثورة العراقية 1958 والثورة العربية الكبرى عام 1916 وثورة الموصل 1959، الثورة الجزائرية 1956، انتفاضة الأردن 1989 و 1996، وأن ثورات الربيع العربي جاءت نتيجة تراكمات عدة عاشت في ظلها الشعوب قصة من الظلم والفساد، ومن خلالها سعت الشعوب العربية نحو الحرية (راشد، 2012: 34).

ويرى الباحث أن الثورات التي حدثت في البلاد العربية كانت تنطلق من الصالح العام، والحرص على حرية الشعوب وعزتها وكرامتها، وكانت مصبوغة بطابع العزة والكرامة والسعي نحو الحرية، وتحقيق الحياة المثلى للشعوب العربية.

لقد كانت الثورات العربية ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي العربي وغالباً ما تأخذ هذه الثورات طابع القوة المنتظمة ضد الحكومات من قبل الشعوب، وبعد انتهاء الثورة غالباً ما تسلم السلطة الى قيادة حاكمة جديدة بديلاً عن السلطة السياسية السابقة (عبدالفتاح، 2013: 9).

كما أن ثورات الربيع العربي تؤكد على دلالات معينة، تتمثل في سلمية الثورات العربية في مقابل عنف الأنظمة الحاكمة، وسقوط فلسفة الاستقرار مقابل بروز شرعية التغيير، وهشاشة الأنظمة السياسية الحاكمة، وقد تحولت ثورات اليمن وسوريا وليبيا إلى حروب أهلية طاحنة.

بدأت الثورات بالطرق السلمية كالاحتجاجات والاعتصامات التي من خلالها عبرت الشعوب عن عدم رضاها عن السياسات الموجودة داخل دولها، حيث تميزت هذه الثورات بشعار شهير اجمعت عليه معظم الشعوب العربية "الشعب يريد اسقاط النظام "، وان الغالب على موجة الاحتجاجات العربية انها احتجاجات ثورية، وليست مجرد مطالب جزئية او انتفاضات مؤقتة،اذ تنطلق تلك المقومات للحالة الثورية على كل من تونس التي بدأ منها الربيع العربي وانتصرت لمفهوم سيادة الشعب بعد تنحي الرئيس التونسي وتخليه عن الحكم،ومصر التي تعاملت الشرطة المصرية مع المحتجين بطريقة سيئة، وليبيا التي اتخذت منحى آخر بعيدا عن الاحتجاجات السلمية وتحولت الى نزاع مسلح وسماها البعض بالحرب الليبية الاهلية، واليمن التي اتخذت فيها الثورة منحى سلمي في البداية بتنحي الرئيس اليمني عن الحكم، لكن سوريا اتخذت منحى مختلف تماما اذ

واجهت الحكومة السورية المحتجين بالرصاص والطرق الوحشية لكنها لم تقف امام رغبة الشعب بالحرية واسقاط النظام، مما ادى الى توسع الاحتجاجات في كافة المدن السورية وتحولت الى حرب اهلية وطائفية وانقسامات وهذا كله لم يكن كفيلا لياخذ الرئيس السوري قرار التنحي عن الحكم الى الان (أبراش،2011، ص23).

أما فيما يتعلق بموضوع العلاقات بين الدول فتحكمه عوامل عدة، ومما لا شك فيه أن للموقع الجغرافي أهمية بالغة في تكييف علاقات الدول السياسية، حيث أن اي حدث دولي يقع بالقرب من دولة ما أو على الحدود يؤثر في مواقف تلك الدولة السياسية، ويتمتع الخليج العربي بأهمية استراتيجية حيث أن الإطار الجغرافي للخليج العربي يضم مصطحات مائية تتمثل في الخليج العربي وخليج عمان، إضافة إلى عمق جغرافي يتمثل في دول الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية والعراق، وتخضع هذه المنطقة لتنافس العديد من الدول الكبرى والصغرى، حيث أن الموقع الجغرافي للخليج العربي والذي يربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب إضافة لوجود النفط يعمل على زيادة أهمية هذه المنطقة استراتيجياً (متولي وأبو العلى، 1989: 134).

وتعد المملكة العربية السعودية من أهم دول منطقة الخليج العربي لما تمتلكه من مصادر متنوعة من القوى المعنوية ومن أهمها العوامل التاريخية والاستراتيجية والقوى المادية والعسكرية والعقائدية، كما تربط حدود السعودية حدود مشتركة مع كل من العراق واليمن والأردن، واليمن وقطر والبحرين إضافة إلى امتداد سواحلها الغربية على البحر الأحمر، كما أن السعودية تعد من أغنى دول منطقة الخليج العربي بترولياً (السعيد، 2000: 29).

وترتبط اليمن مع منطقة الخليج العربي بروابط تاريخية وسياسية واقتصادية ولكن مع حدوث الأزمة في اليمن تغيرت المعطيات والمعادلة ذلك أن الأزمة اليمنية معقدة التركيب متعددة الجوانب و متداخلة الأطراف و تتكون من شقين داخلي و خارجي، الشق الأول يتمثل بالصراع على السلطة بين القوى السياسية اليمنية التى لا تملك أي مشروع وطني مشترك حتى بالحد الأدنى. وغياب المكون السياسي المنظم الحامل للمشروع الوطني ساعد إلى حد كبير في حدة الصراع في ظل نظام المحاصصة و الفساد و المحسوبية و الأدارة السيئة، و أستمرار غياب هذا المشروع يجعل بكل تأكيد حل الأزمة أكثر تعقيداً وتحقيق الأستقرار الدائم أمراً مستحيلاً. والثاني يتجسد بالتناقضات و الصراعات الأقليمية وخاصة بين السعودية وأيران اللتان تتنافسان على الدور الأقليمي و السعي نحو بسط استراتجياتها في ظل المعطيات و المستجدات الدولية و إزدياد

التحديات الأمنية بشكل غير مسبوق في المنطقة العربية في ظروف عملية الأنتقال التدريجي إلى النظام الدولي الجديد المتعدد الأقطاب (أحمد،2015) .

المواقف المختلفة لدول مجلس التعاون الخليجي من التطورات السياسية في اليمن إلى جانب سعي بعض القوى السياسية اليمنية في عدم حصول إي تغييرات ديمقراطية حقيقية وحرص بعض القوى على الأحتفاظ بالسلطة وغياب الأستراتيجية المحددة و الواضحة للأمم المتحدة للمرحلة الأنتقالية "على الرغم من الموقف الموحد و الثابت لمجلس الأمن فيما يتعلق بالمستقبل السياسي لليمن" اثرت إلى حد كبير في عدم تحقيق الأنتقال السياسي في اليمن في الفترة المقرة في المبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة، وهذا بدوره لم يؤثر فقط على تدهور الوضع العام في اليمن وخروجه عن نطاق السيطرة إلى مستويات خطيرة وأنما اعطى فرصة مناسبة لأيران في التدخل في العملية السياسية في اليمن.

ايران حاولت بقدر الأمكان استغلال بقاء اليمن خارج منظومة دول مجلس التعاون والظروف اليمنية المشحونة بالصراعات العقيمة لتوسيع نفوذها وخلق مجال سياسي جديد من النفوذ في المنطقة إلى جانب نفوذها في العراق و سوريا و جنوب لبنان، فقدمت ايران الدعم السياسي و الدبلوماسي و إلى حد ما العسكري لجماعة انصار الله كأقلية مذهبية لها مظالم في اليمن و لها بعض الخلافات العقائدية مع المذهب السائد فيها، و هذا ما أثار المخاوف الخليجية خاصة السعودية و البحرينية و الكويتية التي يوجد فيها أقليات شيعية (أحمد،2015).

إن بحث موضوع الأزمة اليمنية والعلاقات الخليجية يتطلب منا الغوص في العديد من الموضوعات ذات العلاقة والتي طبيعة هذه الأزمة وكذلك طبيعة العلاقات الخليجية، وعليه تأتي الدراسة للتعرف على أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017.

أولاً: أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية:

الاهمية العلمية:

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تبحث أحد الموضوعات الهامة في السياسة والذي يتعلق بأثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017.

وتكمن أهمية الدراسة في كونها تحاول الاقتراب من السياسة الخارجية لدولة اليمن ودول الخليج العربية وتحليلها ذلك أنه بالرغم من أن موضوع الأزمة اليمنية لم تشمله العديد من

الدراسات والأبحاث في جانبها القانوني والتاريخي إلا أن الباحث يسعى نحو التركيز على أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017.

الأهمية العملية:

تظهر أهمية الدراسة من كونها قد تكون سبيلاً للمضي قدماً من باحثين مهتمين بهذا الموضوع، وما سوف ينعكس على المعرفة العلمية المتعلقة بالموضوع في التركيز على نقاط الضعف إن وجدت ومحاولة تعزيزها والتأكيد على نقاط القوة والتأكيد عليها، لذلك تعد هذه الدراسة سبيلاً لإجراء الكثير من الدراسات السياسية .

لذا يأمل الباحث أن تستفيد الجهات التالية من نتائج الدراسة وتوصياتها:

- **مراكز البحوث والدراسات:** تسعى هذه الدراسة أن تقدم تحليلاً معمقاً للأزمات في الخليج العربي وتوجهاتها وأبرز العوامل الؤثرة فيها ، وكيف يؤثر في توجيه وتحريك هذه الأزمة.
- **وزارة الخارجية في دول مجلس الخليج العربي:** تسعى هذه الدراسة إلى الخروج بعدة توصيات في ضوء التحليل الذي سوف يتم، ومن الممكن أن تفيد وزارة الخارجية من مراحل التحليل والتوصيات التي تقدم.

ثانياً: أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي في الدراسة في بيان أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017. وسيتم تحقيق ذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ما يلي:

1- بيان المقصود بالأزمة اليمنية.

2- التعرف على مواقف دول الخليج العربي تجاه الأزمة اليمنية.

3- توضيح أثر الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي.

4- تقديم توصيات ومقترحات يمكن أن تسهل في حل الأزمة اليمنية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ظهرت ثورات الربيع العربي بعد معاناة الشعوب العربية في العديد من الدول العربية من الأنظمة الحاكمة في كل من مصر وسوريا وتونس واليمن، وليبيا، الأمر الذي أدى إلى حدوث اضطرابات عديدة في تلك الدول، ودفع لإحداث إصلاحات وتغييرات في هذه الدول، كما أدى ذلك لتغير العلاقات بين العديد من الدول العربية بسبب هذه الثورات بين مؤيد ورافض لها، وكانت الأزمة اليمنية والتي ما زالت تراوح مكانها من الأزمات التي اتصفت بالتعقيد بسبب تعدد المتغيرات التي تتعلق بها، وقد ألقت هذه الأزمة بظلالها على العلاقات الخليجية، سلباً وإيجاباً وبسبب ندرة الدراسات التي تناولت أثر هذه الأزمة على العلاقات الخليجية فإن ذلك يعدد مبرراً لإجراء مثل هذه الدراسة لتعرف تداعيات هذه الأزمة على العلاقات الخليجية وموقف دول الخليج العربي من هذه الأزمة والآليات التي اتبعتها لإيجاد حلول لها، وعليه يمكن صياغة السؤال الرئيسي التالي: ما أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017؟

ويتفرع عن السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالأزمة اليمنية؟.
2. ما مواقف دول الخليج العربي تجاه الأزمة اليمنية؟
3. ما أثر الأزمة اليمنية على دول الخليج العربي؟
4. كيف يمكن تقديم توصيات ومقترحات يمكن أن تسهل في حل الأزمة اليمنية ؟

رابعاً: فروض الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها : " شكل عوامل عدة تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية ".

خامساً: حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: لقد تم تحديد الدراسة من الناحية الزمنية بالفترة الممتدة من عام (2011-2017) إذ يعد العام 2011 بداية الأزمة اليمنية.

- الحدود المكانية: تقتصر هذه الدراسة على دول الخليج العربي واليمن وإيران.

سادساً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

المتغبر المستقل: الأزمة: هو مفهوم" معقد "و"غني "و" جدلي "حيث أنه ليس مجرد التهديد فقط وإنما فرصة التغيير كذلك، ولمفهوم الأزمة أيضاً طرفين متضادين يجب التوفيق بينهما؛ وهذا ما ذهب إليه (Morin) حيث استند إلى معيارين لتحديد نوع الأزمة هما: قابلية التنبؤ بالأزمة وإمكانية التأثير فيها (الحناوي،2015، ص3).

ويعرّف اجرائياً بأنه. الأزمة التي تمر بها اليمن منذ العام 2011 وحتى الآن.

الربيع العربي:

تعرف ثورات الربيع العربي على أنها: موجة احتجاجات عربية ثورية، انطلقت من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وشكلت حالات احتجاج في دول عربية أخرى، كما هي أقرب إلى الحراكات الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة(موسى، 2012: 33)

ومن التعريفات الأخرى أنها:" سلسلة من الانتفاضات المناهضة للحكومة في مختلف البلدان في شمال افريقيا والشرق الاوسط بدءاً من تونس في نهاية عام 2010 (الشلبي، 2000: 33).

المتغير التابع: دول الخليج العربي:

وتعرف اجرائياً بأنها الدول العربية التي تقع في منطقة الخليج العربي وكان لها دور في الأزمة اليمنية.

سابعاً: منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج صنع القرار: James Robinson & Richard Snyder (1966)حيث يعتبر من أفضل مناهج دراسة السياسة الخارجية ، حيث يفيد في دراسة آليات صنع القرار السياسي الخارجي للدول وكيفية التعامل مع البدائل المطروحة أمام صانع القرار

القرار السياسي ، وما الثوابت التي يضعها صانع القرار في اعتباره عند دراسة أولويات البدائل المطروحة على الواقع السياسي الإقليمي أو الدولي والتي يعالج من خلالها القضايا التي تواجه دولته ، وفي هذه الدراسة سيتم استخدام منهج صنع اتخاذ القرار لدراسة الوساطة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة الخارجية في اليمن ودول الخليج العربي .

ويقصد بعملية صنع القرار بصفة عامة، الكيفية التي يمكن من خلالها التوصل إلى صيغة عمل معقولة من بين عدة بدائل متنافسة، وكل القرارات ترمي إلى تحقيق أهداف معينة، أو تستهدف تجنب حدوث نتائج غير مرغوب فيها .كما أن اختيار القرار يرتبط في أساسه بوجود معايير ترشيدية يمكن الاستناد إليها وتحكيمها في عمليات التقييم والموازنة والترجيح والمفاضلة النهائية بين مختلف البدائل التي يطرحها الموقف، حيث أن الاستقرار على اختيار قرار معين لابد وأن يتأتى نتيجة اقتناع منطقي بكل ما يمثله مضمون القرار وما يرمز إليه، وفي إطار التصور العام لما يمكن أن يترتب على الأخذ به من مخاطر، أو لما يمكن أن يحققه في النهاية من نتائج. ولا يمكن أن يتأتى مثل هذا الاقتناع إلا بعد مداولات عديدة تنصرف إلى كل الجوانب المتعلقة بموضوع القرار محل الدراسة.

كما تعتمد الدراسة على منهج النظم في التعامل مع مدخلات مشكلة اليمن، وما هي المخرجات لدراسة حالة العلاقات مع دول الخليج العربي وأثر الأزمة على استقرار المنطقة.

سابعاً: الدراسات السابقة

فيما يلي عرض للدراسات السابقة ذات الصلة:

- الدراسات العربية:

1- دراسة نهلة ياسين حمدان (2003). بعنوان: "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة".

هدفت الدراسة التعرف على موضوع الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة، واستخدم المنهج الوصفي التاريخي. وقد توصلت الدراسة إلى أن الوساطة في النزاعات السياسية في الوطن العربي بسبب الصراعات المحلية والدولية في المنطقة بعد الحرب العالمية لها أثر على حل هذه النزاعات ثم تم بيان مدى تأثيرات الثقافة ونظم الحكم السياسية وعدم تماثل السلطة والصراع في الوساطة ثم تم عرض الصراعات العربية - العربية وتقدم تحليلا نوعيا لحالتين تنتهيان بجهود

وساطة ناجحة هما الحرب الأهلية اليمنية عام 1994 وصراع الحدود العراقي الكويتي عام 1961 والتركيز على الصراعات العربية – العربية أبرزها الحرب الأهلية السودانية وفشل الوساطة فيها.

2- دراسة عبد الرحمن (2004) بعنوان: العلاقات الإيرانية السعودية (1990-2000).

تناولت الدراسة تحليل العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة من (1990-2000) مع بيان أهم القضايا التعاونية والخلافية بين الدولتين في الفترة المعنية، حيث بدأ البحث باستعراض وتطور علم العلاقات الدولية كما تناول البحث نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية كما اهتم البحث باستعراض العلاقات بين الدولتين خلال فترة حكم الشاه وفترة قيام الثورة الإيرانية حتى وفاة الخميني ونهاية الحرب العراقية الإيرانية وقيام مجلس التعاون لدول الخليج. وقد خلص البحث إلى أن العلاقات بين الدولتين شهد عدة تقاطعات خلافية وتفاعلات تعاونية وأن السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران قائمة على رد الفعل وأن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين فحسب بل أنها فرصة لزوال الإمكانيات الطيبة في علاقات دول المنطقة، فضلاً عن استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة عليه فإن حل القضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاوني.

3- دراسة جمال حواش (2005). بعنوان : "التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة".

هدفت الدراسة بحث موضوع التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة مع تطبيقات عملية، واستخدم المنهج الوصفي التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أنه توجد أهمية للتفاوض في الأزمات وأن للوساطة دور كبير في حل المواقف الصعبة، ذلك أنها أداة مهمة ورئيسية في السياسة الخارجية، وأنه لا بد من اللجوء إلى التفاوض والوساطة في حل المشكلات بعيداً عن النزاعات المسلحة.

4- دراسة محمد شوقي عبدالعال (2010). بعنوان: "فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية".

وقد هدفت الدراسة التعرف على فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية، تم استخدام المنهج الوصفي التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى أن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية ليست ثابتة، وإنما تتميز بكونها متعددة ويمكن اللجوء إليها لفض كافة المنازعات، صغيرة كانت أو كبيرة، خطيرة أو غير خطيرة، شريطة موافقة الدول المعنية على الوسيلة المستخدمة تطبيقاً لمبدأ السيادة بين الدول والمساواة فيها. كما سعت كثير من المنظمات الدولية التي تأخذ صفة الإقليمية إلى اتباع تلك الوسائل في

مجال فض المنازعات التي تنشب بين الدول الأعضاء فيها، وإن تباينت في تحديد الوسائل التي تلجأ إليها تبعاً لطبيعة النزاع، وطبيعة العلاقة بين الدول أطراف النزاع، وطبيعة المنظمة ذاتها.

5- دراسة عبد الجليل المرهون (2011). بعنوان:" السياسة الروسية تجاه الخليج العربي".

هدفت هذه الدراسة لتقديم رؤية تحليلية للسياسة الروسية تجاه الخليج العربي منذ بداية القرن الحادي والعشرين، بعد أن خرجت من مخاض المرحلة الانتقالية في التسعينيات من القرن العشرين، واتجهت لإعادة بناء سياستها في المحيط الخارجي. وقد توصلت الدراسة إلى إن السياق التحليلي للبيئة الدولية للخليج العربي لا يلغي، بحال من الأحوال، حقيقتين رئيسيتين: الأولى، أن الأدوار الدولية الجديدة قد جاءت في أحد أبعادها كنتاج لاتساع تفاعلات دول الخليج العربي مع بيئتها الخارجية، إن في شقها الإقليمي أو الدولي. والثانية، أن هذه الأدوار ربما بدت، أحياناً، كقوة منافسة على نحو صريح أو ضمني للقوة الأمريكية. لقد حققت روسيا منذ مطلع القرن الحادي والعشرين حضوراً اقتصادياً ودبلوماسياً في الخليج العربي لم تكن قد بلغته من قبل؛ إذ كانت معظم أجزاء هذه المنطقة مغلقة أمامها إبان الحرب الباردة، فيما لم تمكّن مرحلة التحوّل العسير، في العقد التالي لسقوط الاتحاد السوفيتي، روسيا من التطلّع نحو تأسيس حضور دولي فاعل. ولابد من القول إن تطورات البيئة الدولية قد خدمت روسيا في هذا الاتجاه، وخاصة لجهة مناخ الوفاق، الذي تشهده علاقات روسيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

ـ الدراسات الأجنبية:

دراسة (nikolay 2015) والتي بعنوان chaos in the arab word suite Russia ,S domestic proraganda) وفي هذا الصدد عادة ما يلقى بوتين ووزير خارجيتة بالمسئولية عن حالة الفوضى وعدم الإستقرار ، في كل من سوريا ، وليبيا ، والعراق ، على عاتق واشنطن ، مشيرين الى انها وراء إنشاء القاعدة وإرهابيي الدولة الإسلامية من خلال دعم مجاهدي افغانستان ضد الإتحاد السوفيتي السابق في الثمانينات ، وغزو العراق عام 2003 . بل ان بوتين ذهب الى حد وصف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بالصليبيين الجدد " the new cru – saders " بسبب خروج حلف شمال الأطلنطي عن الولاية التي تحددت له بموجب قرار مجلس الأمن 1973 عندما تدخل في ليبيا عام 2011) .

دراسة قام بها (Carison, 2003) بعنوان: Action or Isolation: Americans "Ponder U.S. Role" وقد هدفت الدراسة لإبراز تساؤلات الأمريكيين عن القاعدة الأمريكية والتي تتمثل في التصرف أو العزلة تجاه الدول الأخرى، وفي هذه الدراسة قام الباحث باستقصاء

لآراء الأمريكيين نحو رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المشكلات العالمية وعلى رأسها الحرب ضد العراق والتخلص من النظام الحاكم. وخلص الباحث إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الرئيس الأمريكي بوش تجاه ما يحصل في العراق من انتهاكات إذ يعتبرون ذلك نوعاً من التدخل في سياسة العراق الداخلية والخارجية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة موضوعات عدة كدراسة حمدان (2003). "الوساطة في الخلافات العربية المعاصرة". ودراسة حواش (2005). "التفاوض في الأزمات والمواقف الطارئة".

أما الدراسة الحالية فتتميز عن الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية 2011-2017وهو ما لم تتناوله دراسة سابقة مما يشكل اضافة جدبدة للمكتبة العربية.

الفصل التمهيدي

نظريات الدراسة

نظرية القوة او الواقعيه :

يمكن القول بأن مصطلح القوة يعني القدرة على السيطرة وتغيير الاتجاهات لفهم سلوك الآخرين وهي ترتبط بشكل وثيق مع أشكال الحكم المختلفة عبر التاريخ، وتطورت مع تطور المجتمع منذ العصر الحجري وظهور الصراع كمكون في حياة الناس كعامل في استمرارية حياته، وكان هذا الصراع صراع بين الإنسان والطبيعة، ثم تحول لصراع بين الإنسان والإنسان. حيث أخذ الإنسان يحاول بشتى الطرق تطوير قوته بمختلف الوسائل من أجل بسط السيطرة والنفوذ على مساحات جغرافية متعددة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحروب التي تحولت إلى صورة اعتداءات بين الدول المختلفة، ثم ظهرت العلاقات الدولية بداية بعصر المؤتمرات ثم تطورت لتصل إلى عصر التنظيم الدولي، ومع ذلك بقيت رغبة الإنسان في السيطرة موجودة وظهر ما يدعى بعصر توازن القوى حيث ظهرت الكتل والأحلاف المختلفة التي تحاول بسط سيطرتها في العالم بطريقة أو بأخرى، وتناول عديد من المفكرين مفهوم القوة الفلسفي، حيث وجد من يربط قيام تلك المجتمعات بهذا المفهوم، وفي هذا الاطار تأتي نظرية القوة، وتنص هذه النظرية على أن المجتمع إنما نشأ نتيجة لخضوع الضعيف من القوي، وكما يصح هذا على الأفراد، يصح أيضاً على القبائل والامبراطوريات (النوري، 2006: 39).

استخدام القوة في القانون الدولي

يعد موضوع إستخدام القوة في القانون الدولي من أكثر الموضوعات إثارة للجدل على الرغم من متعة هذا الموضوع وجاذبيته، إلا أنه أكثر المواضيع إثارة للشكوك والجدل حول مدى فعالية القانون الدولي وحقيقة وجوده في ظل الوضع الراهن الذي بات سائداً على أرض الواقع.

إن فقدان التوازن في ميزان القوى الدولي أحدث هزات صادمة في ظل إنفلات واضح وملموس على أرض الواقع في ظل إستعمال منفلت للقوة العسكرية وخاصة من قبل الولايات المتحدة ودول كبرى ضد دول صغيرة وضعيفة من حيث القوة عدة وعدد، وما يثير الجدل هو أن الدول الكبرى عند إستخدامها للقوة أو قيامها بالتهديد بها ضد الدول الأقل قوة منها غالباً ما تتذرع

بحجج وذرائع وأسانيد مختلقة تارة مستخدمة مصطلح الضربة الاستباقية وتارة أخرى القضاء على الإرهاب(الموسى، 2004: 5).

إن الواقع الدولي الراهن غير المنضبط والمنفلت إلى حد ما يبدو واقعاً معقداً في ظل محاولات مط وتطويع المفاهيم القانونية بما يتلائم مع مصالح دولية إنفردت بها الدول العظمى في ظل إنتهاك كامل للقواعد القانونية الثابتة التي وصل إليها المجتمع الدولي بعد عناء كبير في تدرج قانوني لتثبيت دعائم وركائز قانونية ينتج عن إحترامها إستقرار وأمن البشرية، إلا أن ذلك يبدو بعيد المنال في ظل هذا الإنفلات الدولي حيث توج ذلك بحرب عدوانية شريرة ضد العراق وإخضاعه للسيطرة والإحتلال بعد غزوه وتدميره بشكل كامل راح ضحيته ملايين القتلى من أبناءه وخسائر مادية وتدمير بنيوي مُذهل دون أي سند قانوني على الرغم من وجود تلك الركائز القانونية التي تحرم الإستخدام المنفرد للقوة من جانب الدول ضد دولٌ أخرى، إلا في حالة الدفاع عن النفس(النوري، 2006: 16).

كما أن الخلط الواضح المتعمد من قبل بعض الدول العظمى وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر وكفاحها المسلح من أجل حق تقرير المصير، عزز هذا الخلط الأمريكي الرأي السائد لدى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية بل وحتى رجال القانون والفقهاء بالتشكيك بوجود القانون الدولي.

لقد عانت البشرية فيما مضى من حروب طاحنة ونزاعات مريرة، فقد كانت لغة النار والحرب هي السائدة على مر الأزمنة والعصور دفعت البشرية ثمن لها عشرات الملايين من الخسائر البشرية ودماراً هائلاً في البنى التحتية، إلا أن ذلك كان عاملاً دافعاً للأمم والشعوب من أن تضع حداً لويلات الحروب وقسوتها ومآسيها، مما دفع المجتمع الدولي للحد من تلك المآسي من خلال التدرج في وضع اللبنة الأولى لتحريم إستخدام القوة ، أو تقليل اللجوء إليها لفض المنازعات على الرغم من أن الحرب تعد وسيلة من وسائل العنف التي غالباً ما تلجأ إليها الدول لحسم المنازعات والخلافات غايتها تحقيق أهداف معينة سياسية أو اقتصادية أو حدودية أو لأي أسباب أُخرى، وهذه الوسيلة هي ظاهرة قديمة قدم التأريخ الإنساني(الموسى، 2004: 5).

لقد برزت حاجة المجتمع الدولي لوضع قواعد قانونية تحكمها وتجعل لها ضابط قانوني ينظم سير عملياتها وكان ذلك ومازال محل إهتمام القانون الدولي وموضوعاً مهماً لإتفاقياته، ومن هنا فقد تأصل قانون الحرب الذي كان ثمرة إتفاق الدول وإعلانها الحد من اللجوء إلى إستخدام القوة في حل خلافاتها ذلك من خلال إخضاع الأعمال العسكرية لتنظيم قانوني يفرض مجموعة

من القواعد على الدول ومنها فرض الإلتزام بإعلان مسبق عن نشوب أي نزاع عسكري لذلك لم يأتِ تحريم إستخدام القوة دفعة واحدة وإنما كان هناك تدرج زمني وعملي وثمرة جهود طويلة على مر الأزمنة حتى وصلنا إلى ما هو عليه الحال(خوجة، 2010: 9).

إستخدام القوة في القانون الدولي التقليدي

لقد كانت وقائع المعارك في المجتمعات البدائية إبان عهد جاهليتها الأولى عبارة عن منازلات وحشية يحق فيها للمنتصر أن يفتك بخصمه شر فتكة وأن يمحق أعدائهِ ويبيدهم عن بكرة أبيهم ولا يبقي لهم لا أسيراً ولا عسيفاً ولا حصيراً (فرحان، 1979: 12).

إلا أن قسوة الحرب ووحشيتها في تلك العهود الغابرة لم تقف مانعاً دون ولوج بوارق الرأفة وعلامات الرحمة والشفقة في ديجور تلك الأزمنة السحيقة المظلمة وبدأت رؤيتها تظهر وتلوح في نهاية نفق مظلم تسوده أشد ممارسات القتال قسوة ووحشية لدى المجتمعات الإنسانية القديمة سيما وأنها بدأت تنعم بالإستقرار تدريجياً مع تعلم تلك المجتمعات فنون الزراعة والصيد وأنشأت الحواجز والمدن وأدركت قيمة التهادن وعقد الصلح فيما بينها مع وجوب ضمان إحترامه ما لم يتم نقضه غدراً , وإن الحضارات القديمة التي عرفت مجتمعاتها وشعوبها الإستقرار قدمت لنا شواهد وعلامات مضيئة تمخضت عن ولوج قواعد السلوك الإنساني في الحرب واهتمامها بالتنظيم التعاهدي لعلاقاتها العدائية ذلك من خلال عقد معاهدات للصلح والتحالف والهدنة المؤقتة في القتال لغرض التخلص من جثث الموتى من خلال دفنهم، وتحريم الحرب في بعض الفصول وحماية بعض الأشخاص والأماكن ومنع أن تطولها ألسنة الحرب ومآسيها(ابو خزام، 1999: 12).

لذلك فإن شعوب وحضارات الشرق القديم وفي مقدمتها شعوب أقدم الحضارات الإنسانية، السومرية والأكدية والبابلية والآشورية والكلدانية، والتي إستقرت في بلاد ما بين النهرين "ميزوبوتاميا" – العراق القديم – تنظيماً متقدماً للحرب قياساً على ذلك العصر، على الرغم من تفاوتها، فيما بينها فيما يتعلق بالسلوك الإنساني في الحرب بين الشدة واللين (فرحان، 1979: 12).

أما في عهد "حمورابي" أشهر ملوك بابل فقد كانت مسلته أول إلتفاتة في تاريخ القانون بوجه عام وكانت مسلته إنعطافة إنسانية عظمى قياساً على ذلك العهد الذي ولدت فيه، فتضمنتها المادة الأولى من شريعة حمورابي (1750 قبل الميلاد) تقول "أنا الملك العظيم حمورابي، ملك

الاتجاهات الأربع، أُقرر هذه القوانين لكي أحول دون حكم القوي للضعيف، حيث كان الأسرى من فئة الضعفاء عند وقوعهم في قبضة الخصم(العنبكي، 2010: 19).

أما العرب في وسط الجزيرة العربية فقد أسسوا قبائل وأحلاف إشتهرت في الغزوات والحروب فيما بينها لإشباع حاجاتهم المعيشية وغرائزهم ذلك قبل الإسلام الذي وحدهم فأنشأ منهم أمة عظيمة يهابها الجميع وكانت مثلاً في القيم والفضائل النبيلة والتسامح وقيم الإنسانية , وكذلك فإن الإغريق والرومان يشهد لهم التأريخ عبر عصوره مساهمتهم الكبرى والمبكرة في الفكر الإنساني ومنها تكوين مفهوم الدولة القواعد الأساسية التي يقوم عليها أسس الحكم والعلاقات بين الدول والشعوب، وأسهمت بشكل لافت في تكوين أصول القانون الدولي عبر تعاليم أرسطو وإفلاطون وغيرهم من رواد الفلسفة الإغريقية القديمة(العنبكي، 2010: 19).

إلا أن الإسهام الأساسي للمدن الإغريقية القديمة في مجال القانون الدولي تمثل في مساهمتها بأنسنة الحرب، إذ صح إستخدام هذا التعبير مجازاً، وذلك من خلال مراعاة المعاملة الإنسانية لأسرى الحرب وعدم إنتهاك بعض الأماكن كالمعابد وإن لجأ إليها أفراد العدو أو بعض الأشخاص كالكهنة ورجال الدين، وكذلك حظر الحرب في مواسم الأعياد القومية والألعاب الأولمبية. وتمثل الحماية الممنوحة لأماكن العبادة أو لرجال الدين العاملين في الخدمة الروحية في القوات المسلحة وقت الحرب أحد المجالات والأهداف الأساسية للقانون الدولي الإنساني المعاصر (خوجة، 2010: 19).

لقد شهد النظام الأساسي من أنظمة القانون الدولي الإغريقي نجاحاً باهراً ومشهوداً عبر مراحل تأريخية وأزمنة مختلفة. فقد كان الإغريق أول من عرف التمييز بين الحرب العادلة والحرب غير العادلة ومن هذا المنطلق كانوا يدينون حروب الغزو والعدوان بين المدن اليونانية التي تشن قبل إعلان الحرب، وكانوا يحظرون إستخدام الأسلحة المسممة، أو تسميم مصادر المياه ، أو حتى اللجوء إلى وسائل الحيلة والغدر، كما كانوا يتعاملون بشكل إنساني من خلال السماح بدفن الموتى, هذا كله في العصور الأولى. أما في العصور الوسطى والتي كانت من أكثر الفترات التأريخية تعقيداً بسبب التناقضات التي ملأت تلك الحقبة الزمنية، غير أن العوامل الأساسية التي أسهمت في بلورة إصول واسس القانون الدولي الإنساني وبشكل كبير، هما العامل الديني ومبدأ الفروسية، وكان لظهور الديانتين المسيحية والإسلام في تلك الحقبة الزمنية العامل الأكبر في أخذ الجانب الإنساني محل الإهتمام الأكبر أثناء نشوب الحرب، على الرغم من التفاوت في إسهامات هاتين الديانتين السماويتين في مجال القانون الدولي الإنساني، فالديانة المسيحية بشرت بالتعايش

والأخوة والمحبة الإنسانية بين البشر، وكان مجيء السيد المسيح عليه السلام تخليصاً للإنسانية من شرورها سيما وأن الإنجيل كتاب الله المقدس قد أمر معتنقيه بوجوب حب الأعداء في الوصايا العشر(العنبكي، 2010: 19)..

وبالرغم مما حصل في القرن الخامس في زمن القديس أغسطينوس ومن بعده القديس سان توما الأكويني وما أخرجوه على تلك المجتمعات في ذلك الوقت تحت مسمى نظرية الحرب العادلة وكانت الخطيئة التي أدت إلى تسويغ الحرب وتبريرها أخلاقياً من خلال إضفاء الطابع الديني عليها وإسباغها بصبغة روحية على إعتبار أنها حرب من إرادة الله ضد أعدائه المشركين ليجعلها هذا التبرير أكثر قبولاً من قبل معتنقي الديانة المسيحية التي تحرم سفك الدماء وتعتبر ذلك جريمة(بكتيه، 1984: 21).

لذلك وتحت هذا التبرير نشبت الحروب الصليبية بإسم الصليب المقدس وكانت ضد المسلمين وإمتدت ما بين (1095 – 1291م)، وبسبب الطابع الديني المقدس الذي أعطاها بُعداً روحياً حفز الصليبيين على إرتكاب مجازر وحشية مخيفة طالت المسلمين والمسيحيين وفي المقابل أظهر المسلمون تسامحاً كبيراً مع غير المقاتلين من جبهة الأعداء بما في ذلك حماية النساء والشيوخ والأطفال وحفظ كرامتهم وتقديم ما يمكن تقديمهُ من رعاية للمرضى والجرحى حيث كانت ممارسات المسلمين الحربية بالإضافة للإتفاقيات التي كانت تُعقد من قبل أمراء وقادة الجيوش الإسلامية مع الإمبراطورية البيزنطية كان لها أثرها في بلورة جملة من القواعد الإنسانية حيال طائفة من المحاربين كالأسرى الذين كان يتم إطلاق سراحهم مقابل فدية عادلة وكان لأثر التعامل الإنساني معهم أثر بالغ في التأثير على سلوكية أعدائهم اثناء الحرب. ورغم كل المآسي إلا أن الكنيسة في ذلك الوقت أسهمت في بلورة قواعد قانون الشعوب آنذاك(بكتيه، 1984: 21).

لقد تميزت العصور الوسطى بإزدياد التنافس بين السلطة الزمنية ممثلة بسلطة الإمبراطور وبين السلطة الروحية ممثلة بالبابا بالتعايش رغم الإختلاف والتنافس رغم أن المنافسة كانت تؤدي دائماً إلى الغلبة للبابا والذي كان شغلهُ الشاغل فرض سيادة الكنيسة على حساب سيادة الإمبراطور مما يؤدي إلى جعل الكنيسة بمثابة نوع من القطار الديني لملكية بابوية عالمية تمارس سلطتها القانونية على جميع الملوك والأمراء المسيحيين ذلك من خلال فرض وساطتهِ أو تحكيمه لفض المنازعات فيما بينهم (الطراونة، 2012: 21).

لقد نتج عن النظام الإقطاعي في العصور الوسطى أهم نظريات القانون الدولي والمتعلقة بنظرية السيادة الإقليمية.

أما ما يتعلق بالعصور الوسطى ومع التطور الحاصل في أوربا وخاصة فيما يتعلق بالتطور الحاصل في تثبيت سلطة الحكومات المركزية على أثر ضعف سلطة الإمارات الإقطاعية التي سادت القرن الخامس عشر، وتبلور ذلك بنشوء الدولة القومية والتي إستكملت في القرن السادس عشر بعد أن تخلصوا من هيمنة الإمبراطور وكذلك نفوذ الكنيسة والإقطاع فأصبح الملوك في ذلك الوقت أباطرة وسادة عليها وأصبح للملوك جيوشهم المجهزة ببعض الأسلحة المتطورة قياساً على ذلك الوقت، ورغم ذلك فإن أسباب الحرب لم تنتهِ بين الدول التي تكونت حديثاً بل زادت وزاد معها نشوب النزاعات والحروب، فنشأت في تلك الفترة ممارسات إنسانية سمحت بإطلاق سراح الأسرى مقابل فدية وإخلاء الجرحى من الميدان وتوفير الرعاية لهم ورغم ذلك لم يتم الوصول بعد في تلك الفترة إلى قانون ملزم لتنظيم الحرب ووضع ضوابط لها(العنبكي، 2010: 28).

إلا أنه ومع ولادة ونشوء الدولة القومية، ظهرت بموازاة ذلك حركة الإصلاح الديني أدت إلى إنقسام الديانة المسيحية إلى الكاثوليكية والبروتستانتية وكان من نتيجة هذا الإنقسام نشوب حرب دامت ثلاثين عاماً كان نتيجتها عقد إتفاقية وستفاليا وكذلك إتفاقية مونستر وذلك ما بين 14 – 24 تشرين أول من عام 1648 وهاتان المعاهدتان أو الإتفاقيتان كانتا ولادة حقيقية للقانون الدولي التعاهدي بعد أن اصبحت تلكم المعاهدة ميثاقاً دستورياً لأوروبا , وإن هذا الإنشطار بالوحدة المسيحية إضطر علماء اللاهوت المدرسون أمثال سواريز وفيتوريا إلى إعادة صياغة قانون الشعوب الروماني ليكون بعد ذلك أساساً لوحدة أوروبا مما يمنحهُ مفهوماً آخر يجعل منه قانوناً بين الأمم وليس قانوناً بين الأفراد مثلما كان ذلك في المفهوم التقليدي لقانون الشعوب الروماني(جاد، 1998: 28).

غير أن المساهمة الأكبر في إعادة صياغة قانون الشعوب الروماني ليكون قانوناً دولياً متحرراً من التصورات اللاهوتية لهذا القانون جاءت من رائد كبير من رواد القانون الدولي هو الحقوقي والدبلوماسي الهولندي (هوغو دي غروسيوس) فإستحق بذلك لقب أبو القانون الدولي، وقد صنّف كتاباً رائداً في القانون الدولي سنة 1625، أطلق عليه إسم قانون الحرب والسلام حيث ضمّنه أهم نظريات قانون الشعوب والممارسات الدولية وكانت تحظى بقبول مفكري عصره بعد أن أدخل عليها الكثير من التنظيم والتنسيق والإضافة لكي تكون أصلاً لقانون دولي وضعي حقيقي (العنبكي، 2010: 28).

لقد كانت هذه البيئة ومارافقها ونتج عنها في تلك الحقبة الزمنية، كانت أصل نشوء القانون الدولي الإنساني بإعتباره قانون وضعي مثلما يعبر عنه قانون الحرب التقليدي أو قانون النزاعات المسلحة المعاصر والذي شهدت تلك الحقبة ولادته من رحم هذه البيئة وأحداثها فمثلما أسهم عصر النهضة والإصلاح الديني في إعادة ترتيب صياغة نظرية الحرب العادلة على يد رائدها فيتوريا، كما وضع جروسيوس قواعد وأصول لضبط الحرب وإدارتها بصورة معتدلة، وجاءت معاهدة وستفاليا سنة (1648) بقانون دولي جديد يحكم العلاقات بين دول أوربا وينظم سلوكها السلمي. وبالتالي فقد سمح هذا التطور القانوني على المستوى الدولي لإنطلاقة جديدة للقانون الدولي المطبق وقتي السلم والحرب، فأصبح للدول قانون دولي ملزم تحتكم إليه، وبهذا فقد أصبحت الحرب منذ القرن الثامن عشر حرباً تقع بين جيوش محترفة للقتال وليس جيوشاً خاصة وبعد جملة من التطورات في عقيدة تلك الجيوش وأنظمتها وقوانينها، بدأ التمييز بين العسكريين والمدنيين يتبلور تدريجياً بعد أن وضع بعض العظماء في تلك الحقبة بصماتهم أمثال (جان جاك روسو) وكان لأفكارهم الأثر الكبير على مفهوم الحرب حينذاك وانعكس إيجابياً في تطور وتبلور المبادئ الإنسانية في نطاق قانون الحرب في وقت لاحق، فصارت الحرب فناً عسكرياً تحكمُه ضوابط وقوانين أدت إلى تجنيبها في وقت لاحق للإنتهاكات الفاضحة التي كانت ترتكب في عهود سبقتها، بعد أن ترسخت القيم والممارسات الإنسانية فصار قادة الجيوش يوقعون الإتفاقيات قبل نشوب الحروب لتحديد مصير الأسرى والجرحى لدوافع إنسانية(بكتيه، 1984: 27).

وجدير بالذكر في هذا السياق أن ملك فرنسا لويس الخامس عشر عندما سُئل عشية وقوع معركة (فونتنوي) عام 1747 عن كيفية معاملة الجرحى الأعداء أجاب قائلاً "تماماً مثل جرحانا أنهم ليسوا أعداءاً لنا ماداموا جرحى" حيث كان قد أعد سلفاً جميع المستلزمات والخدمات الطبية اللازمة لتضميدهم ومعالجتهم إسوة بالجرحى من الجنود الفرنسيين (مقلد، 1971: 27).

إن فترة عهد القانون الدولي التقليدي وقبل ولادة عصر التنظيم الدولي عقب إنشاء عصبة الأمم المتحدة إثر نشوب الحرب العالمية الأولى كأثر من آثار تسويات معاهدة صلح فرساي عام 1919 والمعاهدات الأخرى ذات الصلة، فقد كان إختصاص شن الحرب يُعد عملاً من أعمال السيادة بنظر قانون الحرب، تلجأ إليه الدول طبقاً لسلطتها التقديرية، وبذلك لم تسمح هذه الدول مُطلقاً لأي تدخل أو إنفاذ لقواعد القانون الدولي لأنها ترى في أي تدخل لهذا القانون هو سلب لإرادتها وتقييد لإختصاصها، لذلك كان جل إهتمام قانون الحرب التقليدي هو تحديد واجبات المحاربين وضمان حقوقهم قد تعلق الأمر بسير العمليات الحربية، وإدارتها من خلال إخضاع تلك النزاعات والحروب لبعض القواعد التنظيمية وأهمها بعض الأحكام المتعلقة بمعاملة الأسرى

وحماية المواقع والأماكن الثقافية والأثرية والمؤسسات العلمية ودور العبادة والمستشفيات وهي الواردة في لائحة إتفاقية لاهاي لعام 1907م والمتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (المواد من 4 – 20 من الفصل الثاني من لائحة لاهاي الخاصة بقوانين وأعراف الحرب البرية) (حداد، 2000: 27).

التوجه نحو تحريم إستخدام القوة في القانون الدولي

وقعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 وشهد العالم دماراً مهولاً وخسائر بشرية ومادية كبيرة كانت اصوات القنابل وأزيز الرصاص لازال ماثلاً للعيان حتى عقد مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنهى تلك الحرب المدمّرة. فقد كانت الأنظار تتجه في أعقاب الحرب الى إيجاد تجمع دولي يهدف إلى الحد من عملية التسلح العالمية وفك النزاعات والخلافات قبل أن تتطور لتصبح نزاعاً مُسلحاً كما هو الحال عليه في الحرب العالمية الأولى(أبو طالب، 1986: 48) .

كان أساس الفكرة لإنشاء عصبة الأمم من بناة أفكار وزير خارجية بريطانيا "إيدوارد آري" ثم بعد ذلك تبناها الرئيس الأميركي "وودرو ويلسون" الذي كان يزيد تضمين معاهدة فرساي نصاً يدعو لإنشاء عصبة الأمم المتحدة وبالفعل نجح الرئيس الأميركي في إدراج نص التأسيس في 25 كانون الثاني 1919 في الجزء الأول من المعاهدة. (محمد، 1982: 48) .

كان الهدف من تأسيس العصبة هو لضمان الإستقلال السياسي للدول صغيرها وكبيرها على حد سواء. عقدت العصبة أول اجتماع لها في العاشر من كانون الثاني عام 1920 وغيّرت من معاهدة فرساي لتصبح النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى ، لقد كان اللجوء إلى إستخدام القوة في ظل القانون الدولي التقليدي، حقاً لكل عضو من أعضاء الجماعة الدولية (أبو طالب، 1986 : 48) حتى عام 1919 وظهور عصبة الأمم المتحدة.

إلا أن نص المادة (11) من عهد العصبة قد أكد على أن كل حرب أو التهديد بالحرب يقوم بها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أحد أعضاء العصبة، تهم العصبة بأكملها، وأن لهذه الأخيرة، أن تتخذ كل الإجراءات الملائمة لحماية سلام الشعوب".

كما أن المواد "12، 13، 15، 16" من عهد عصبة الأمم قد قضت بالتقييد أو الحظر لإستخدام القوة في العلاقات الدولية (ابو الوفا، 2004: 722).

وكانت العصبة موفقة في حل النزاعات الثانوية العالمية في عشرينيات القرن العشرين إلا أنها وقفت عاجزة عن حل مشاكل ونزاعات ثلاثينيات ذلك القرن بما في ذلك وقوع الحرب العالمية الثانية(سلطان، 1969: 48) .

إن قراءة نصوص العهد لم يرد فيه ما يفيد صراحة تحريم اللجوء إلى الحرب، وأن ما ورد ما يفصح عن الإتجاه صوب الحد من هذا اللجوء بإعتبارها عملاً غير مشروع (سلطان، 1969: 48) (المواد 10 – 15) فالمادة العاشرة تفرض على الدول الأعضاء واجب إحترام السلامة الإقليمية والإستقلال السياسي فيما بينها، وتلقي على عاتق مجلس العصبة واجب التشاور في الإجراءات واجبة التطبيق من أجل تحقيق هذه الغاية، بينما تفيد المادة الثانية عشرة حق اللجوء إلى الحرب بين دولتين من أعضاء العصبة عند نشوب نزاع بينهما، يحتمل أن يؤدي إلى تهديد السلم بقيد هام؛ هو ضرورة اللجوء إلى الطرق السلمية وذلك بعرض النزاع، أما على التحكيم، أو القضاء، أو على مجلس العصبة، وعدم اللجوء إلى الحرب قبل مضي ثلاثة أشهر على صدور قرار أو حكم في النزاع المطروح، ومؤدى هذا النص أن تحريم الحرب ليس مطلقاً، فهو جائز بعد فوات هذه المهلة، ومع ذلك فقد ورد هذا التحريم المطلق في حالة واحدة: هي حالة ما إذا وافق أحد طرفي النزاع على القرار أو الحكم المتقدم الذكر: إذ يحرم على الدولة الأخرى، الدخول في حرب مع الدولة الموافقة على قرار التحكيم أو حكم المحكمة أو قرار مجلس العصبة (م4/13، م 6/15) (العنبكي، 2010: 22).

وفي نطاق هذا القدر اليسير من تحريم الحرب يورد "العهد" إستثناء يتعلق بحق الدفاع الشرعي وهو ما إستخلصه الفقهاء من نص المادة (19) التي تنص في فقرتها الأولى على أن (الدولة التي تلجأ إلى الحرب خلافاً لما تقضي به التعهدات المنصوص عليها في العهد تعد كما لو قامت بإرتكاب عمل من أعمال الحرب ضد جميع الدول الأعضاء في العصبة"، وحينئذٍ يتعين وفقاً للفقرة الثالثة من نفس المادة "على كل عضو في العصبة واجب تقديم المساعدة المتبادلة قبل عضو آخر بقصد مقاومة دولة قامت بإنتهاك العهد من طرفها"(أنور، 2007: 22).

أما مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة 1923، فقد حاول هذا المشروع سد النقص البادي في نصوص العهد الذي أخفق في تحريم الحرب، ولكنهُ لم يفعل أكثر من النص في مادته الأولى على إعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الشكلية الواجبة الإتباع بمعرفة مجلس العصبة للتحقق من وجود العدوان أو إنتفائه، وأخيراً فقد ظل حبيس نصوصه ولم يكتب له أدنى قدر من النجاح (العنبكي، 2010: 22).

أما بروتوكول جنيف سنة 1924، فقد إستهدف هذا البروتوكول تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد نص في مادته الثانية على إلتزام الدول الأطراف بعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالتين:

الأولى: هي حالة الدفاع الشرعي.

والثانية: هي حالة تنفيذ الأعمال التي يأمر بها مجلس العصبة أو جمعيتها العامة، والتي تكون متفقة مع نصوص هذا "البروتوكول" ومع نصوص العهد سلفاً، ومع ذلك فلم يكتب له بدوره التطبيق العملي لسببين: أولهما يتعلق بعدم توقيع بريطانيا ودول الدومنيون عليه لأسباب سياسية متعددة؛ ويتصل ثانيهما بفشل مفاوضات نزع السلاح (صالح، 1975: 48).

أما اتفاقيات لوكاراو سنة 1925: يشير الفقهاء (فرج الله، 1969: 50) إلى ميثاق الراين بإعتباره أهم هذه الإتفاقيات، فقد تم إبرامه بين خمس دول هي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، وتضمن النص على بيان الحدود القائمة بينهما وقتذاك، وعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالات ثلاثة: هي الدفاع الشرعي، والإشتراك في القيام بعمل حربي مشترك ضد دولة أخلت بإلتزاماتها المنصوص عليها في العهد وفقاً للمادة (16)، وكذلك الدخول في حرب تنفيذاً لقرار يصدره مجلس العصبة أو جمعيتها العامة وفقاً للمادة (7/15) بشرط أن يكون ذلك ضد دولة بادئة بالعدوان.

كذلك فإن قرار الجمعية العامة للعصبة الخاص بالحرب العدوانية سنة 1927, والذي صدر في الدورة الثامنة لإجتماع الجمعية المذكورة بناءاً على طلب هولندا، قد تضمن النص تحريم الحرب العدوانية، وإلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لفض النزاعات الدولية، ولكنهُ لم يحدد الهيئة المختصة بنظر هذه الجريمة، جريمة الحرب العدوانية من ناحية, ولا الجزاء المترتب على إرتكابها من ناحية أُخرى، مما حمل البعض على إعتباره محض جزاء أدبي لا غير، حيث لا تملك الجمعية المذكورة سلطة التشريع إلا بعد تعديل نصوص العهد تعديلاً يمكنها من ذلك (صالح 1975: 59).

كما أن قرار الإتحاد البرلماني الدولي سنة 1928، قد اعتبرت المادة السادسة منه ان العدوان المسلح جريمة يتكفل القانون الدولي بمعاقبة فاعلها، وأباحت المادة السابعة للدولة المجني عليها رد ما يقع عليها من عدوان على أساس الدفاع الشرعي، بل وأوجبت على المجتمع الدولي مساعدتها(العنبكي، 2010: 51) .

أما ميثاق بريان – كيلوج أو ميثاق باريس سنة 1928: يعد هذا الميثاق أهم وثيقة دولية فيما بين الحربين العالميتين بشأن تحريم الحرب، حيث ورد فيه هذا التحريم عاماً ومطلقاً، فأعلن في المادة الأولى منه على الأعضاء المتعاقدين بإسم شعوبهم إدانة اللجوء إلى الحرب بصفتها وسيلة لتسوية المنازعات الدولية، وتنازلوا عنها بصفتها وسيلة لتحقيق السياسات القومية في علاقاتهم المتبادلة، كما أشار في مادته الثانية إلى ضرورة فض المنازعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية(العنبكي، 2010: 51) .

إلا أن مايتعلق بحق الدفاع الشرعي, فإن هذا الميثاق لم يتضمن في شأنه نصاً صريحاً بالإباحة أو التحريم، ومع ذلك فهو مستخلص من خلال المذكرات المتبادلة بين بعض الأعضاء الموقعين عليه، من ذلك ما ورد بمذكرة الحكومة الفرنسية، المؤرخة في 30 آذار سنة 1928، من أن التنازل المعلن في الميثاق عن اللجوء إلى الحرب لا يشمل حق الدفاع الشرعي.

وهكذا ظلت مشروعية الحرب إحتمالاً قائماً في ظل العصبة، رهناً بمراعاة هذه القيود، حتى تم تحريم اللجوء إلى الحرب ووضعها خارج نطاق القانون لأول مرة بموجب ميثاق باريس والذي سبقت الإشارة إليه آنفا, رغم أن ذلك قد تم في إطار تعاهدي جزئي محدود ثم تم توسيعه تدريجياً في الفترة المحصورة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. (الحمداني، 2012: 51)

إلا أن السياسات التي إتبعتها بعض الدول والتحالفات التي حصلت أدت إلى إحداث خلل كبير في الإستقرار الدولي بشكل عام وخاصة في أوربا، هذه السياسات والخلافات أضعفت الترتيبات السياسية والقانونية التي تم وضعها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأوجدت فوارق كبيرة وفجوة عميقة بين مصالح الدول وطموحاتها المتطرفة، فما زاد في الإحتقان على الساحة الدولية كانت نتيجتهُ إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية وبذلك تم الإعلان الرسمي بنهاية وموت عصبة الأمم، الأمر الذي دفع بالدول المتحالفة ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وكان يقود هذه الدول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتفكير الجدي بإيجاد منظمة دولية تحل محل العصبة وتتطلع بمهام تأريخية في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين(العنبكي، 2010: 51) .

لقد تبلورت ولادة العهد الأممي الجديد بميلاد الأمم المتحدة , تبلورت فكرتها إثر عدة لقاءات تم عقدها أثناء الحرب العالمية الثانية وكان أهم هذه اللقاءات إجتماع واشنطن عام 1942م الذي ضم 26 دولة متحالفة تمخض ذلك الإجتماع عن تعهد هذه الدول بمواصلتها لحربها ضد دول المحور ثم أعقب ذلك الإجتماع إجتماع آخر ضم كل من وزراء خارجية الولايات المتحدة

الأمريكية والصين والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ذلك بتاريخ 30 تشرين اول 1943 نتج عن هذا الإجتماع إعلان موسكو حيث تعهدت هذه الدول الأربعة ببذل كل جهدوها لإنشاء منظمة دولية تؤسس لسلام ومحبة بين الشعوب تقوم على أساس السيادة والعدالة والمساواة بين كل الدول وتكون العضوية فيها مفتوحة للجميع من أجل إقرار السلم والأمن الدوليين(الحديثي، 2010: 51) .

وبعد سلسلة طويلة من اللقاءات والمؤتمرات وضعت مسودة الميثاق بعد مناقشتها وتم توزيع هذه المسودة على الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تم عقده عام 1945م، تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة من قبل إحدى وخمسين دولة وتم الإعلان رسمياً على ولادة الأمم المتحدة وكان إنشائها بديلاً عن عصبة الأمم المتحدة التي فشلت، وبهذا اصبحت الأمم المتحدة إطاراً مؤسسياً دائماً له ثقله ووزنه على الساحة الدولية(العنبكي، 2010: 51) .

تموّل عمليات سلام الامم المتحدة من قبل اعضائها ولكن بنسب متفاوتة، اما الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن فانها تدفع ضريبة مضافة وتلك الدول يجب عليها ان تصدق على جميع عمليات حفظ السلام. الضريبة الاضافية توازن معادلة الدفع حين تخصم على البلدان الغير متقدمة نسب مالية هي غير مجبورة على دفعها.

في ديسمبر/كانون الاول عام 2000، قامت الامم المتحدة بمراجعة نسبة التقييم للميزانية المنتظمة وحفظ السلام. صمم مقياس حفظ السلام كي تتم مراجعته كل ستة شهور، ومن المتوقع ان يقارب 27% عام 2003. تنوي الولايات المتحدة دفع هذه تقديرات حفظ السلام في هذه النسب المتدنية، بالتماس تشريع من الكونغرس الامريكي للسماح بالدفع بهذه النسب.

بلغت نفقات الامم المتحدة على حفظ السلام ذروتها بين عامي 1994 و1995. في نهاية عام 1995 كانت التكلفة الكلية أكثر من 3.5 مليار دولار. بينما بلغت هذه النفقات عام 2000 قرابة 2.2 مليار دولار، من ضمن ذلك العمليات التي مولت من ميزانية نظام الامم المتحدة، بالاضافة الى ميزانية حفظ السلام. عام 1988 استلمت قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة جائزة نوبل للسلام (العنبكي،2010، ص12).

إن السعي لتوفير حقوق الانسان كان احد اهم الاسباب التي قامت من اجلها الامم المتحدة. ادت الاعمال الوحشية والابادة الجماعية في الحرب العالمية الثانية الى اجماع عام على ان تعمل الامم المتحدة ما بوسعها لمنع مثل هكذا مآسي في المستقبل. هذا الهدف المبكر اصبح اطار قانونيا لاحتواء وحل الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان.

يلزم ميثاق الامم المتحدة كل الدول الاعضاء تشجيع "الاحترام العالمي ومراعاة حقوق الانسان" بالقيام بالاعمال التعاونية لذلك الهدف. الاعلان العالمي لحقوق الانسان ليس ملزما قانونيا، الا ان الجمعية العامة قد تبنته في عام 1948 كمعيار مشترك لطموح الانسانية جمعاء. الجمعية العامة تتابع قضايا حقوق الانسان بانتظام. ان لجنة حقوق الإنسان التابعة للامم المتحدة (UNHRC)، تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة هي الجزء الاساسي من الامم المتحدة الذي باخذ على عاتقه التشجيع لاحترام حقوق الانسان ونشرها. من خلال التحقيقات والمعونات التقنية. ان المفوض السامي لحقوق الانسان هو المسؤول الاساسي عن كافة انشطة حقوق الإنسان في الامم المتحدة(الحديثي، 2010: 60) .

نظرية اتخاذ القرار:

يعرف النظام على أنه ((عبارة عن كيان عام تتداخل عناصره ومكوناته على نحو يجعله يتفاعل ويتبلور في النهاية في صورة أو أخرى، وأي نظرية تحاول أن تتعرف على الكيفية التي تترابط بها هذه المكونات وتتفاعل يطلق عليها نظرية النظم))(Charles A. MeClelland, 1968).

وتعتبر نظرية النظم من أبرز النظريات التي استطاعت أن تحقق قبولا عامًا وواسعًا لها في الأوساط الأكاديمية والبحثية ودراسات العلوم السياسية، وينظر إليها روادها على أنها بمثابة الرد المباشر على إخفاق النظريات والمفاهيم التقليدية في أن تصل إلى تصميم إطار علمي مقبول يدور في داخله تحليل السلوك الدولي في مختلف تأثيراته وعلاقاته التبادلية سواء في الظروف الطبيعية أو في ظروف الأزمات.

إن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ومتشابكة، بين عوامل كثيرة مؤثرة ومعقدة مثل العامل الخارجي (البيئة الخارجية) والعامل الداخلي (البيئة الداخلية) الذي يشمل جماعات الضغط والأحزاب والأجهزة التنفيذية والمؤسسة التشريعية كما أنها تتأثر بالعامل النفسي أو العقائدي لصانع القرار ومرتبطة ارتباطًا شديدًا في المصلحة القومية والقدرة الاقتصادية وعملية اتخاذ

القرار يصعب التنبؤ أو تصور قرار معين لدولة ما في قضية، أو مسألة معينة. (Charles A. MeClelland, 1968).

نظرية النظم

يرتكز المنهج النظمي على مفهوم رئيسي هو كمفهوم سياسي وليس كمفهوم قانوني، وإنما يراد به الإشارة أساساً إلى معنى مختلف يعكس العلاقة الديناميكية بين مكونات الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيراتها، وتحاول مجموعة تعريفات أساسية وذات تفاصيل مختلفة أن تجسد مضامين هذا المفهوم وأبعاده في آن واحد. ومن أهم تلك التعريفات تعريف "برتا لانغي" والذي يعرف النظام على أنه عبارة عن "مجموعة عناصر معقدة في حالة التفاعل". أما "سكوت"، فيستعمله للدلالة على "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجز وظائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته". ويرى ماكليند أن مفهوم النظام "يجسد ذلك الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره " (موسى، 2012: 13).

أصل النظرية:

ترجع جذور هذا المنهج إلى بداية القرن الماضي، عندما اعتبر العالم (لودفك فون بيرتالانغي) أن الظواهر الطبيعية والاجتماعية يمكن تفسيرها من خلال متغيرات محددة تعمل وفق نظام المسببات والنتائج، وقد استفاد (ديفيد أيستون) من فروض نفس المنهج ليطبقها على الأنظمة السياسية، واستخدمها بعد ذلك عددٌ من الباحثين في السياسة الدولية مثل (أوران يونك) و(مودلسكي) في تفسير وتحليل مظاهر السلوك الخارجي للدولة، والفكرة التي ينطلق منها منهج التحليل النظمي تقوم على مفهوم النظام، الذي يعد إطارًا تنظيميًا لمجموعة من عناصر تتداخل مع بعضها البعض في عملية تفاعل ويتمخض عنها جملة نتائج غايتها إنجاز وظائف معينة(الرفوع وفهمي، 2009، ص36).

إن منهج التحليل النظمي يقترب كثيرًا من تفسير آلية السلوك السياسي الخارجي فالسياسة الخارجية هي عبارة عن أفعال سلوكية تقوم بها الدولة للوصول إلى أهداف محددة. وهذه الأفعال السلوكية ناجمة عن متغيرات داخلية وأخرى خارجية إما للرد على مواقف معينة، أو أنها تسعى لإنجاز وتحقيق أهداف محددة ومعلنة. إلا أن ما يؤخذ على هذا المنهج أنه يقتصر على وصف الآلية التي يتخذها سلوك أي دولة في إطار تفاعلها مع بيئتها الخارجية من دون الدخول في

تفاصيل توضح لنا دور المتغيرات والعوامل الأخرى التي تسهم في صناعة هذه الآلية، أو تكون سببًا في حدوثها. (فرحان، 1979).

ومن أبرز رواد هذا المنهج هو (ريتشارد سنايدر) أستاذ العلاقات الدولية الذي حظيت منهجيته في التحليل بنصيب وافر من العناية والاهتمام من قبل الدارسين والمعنيين بعلم العلاقات الدولية والسياسية الخارجية. وينطلق "سنايدر" من فرضية رئيسية تعتبر أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرار، أو مجموعة قرارات صادرة عن وحدة اتخاذ القرار والتي تضم عدة أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة. وهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون ما اصطلح على تسميته ب (الوحدة القرارية) تؤثر فيهم عوامل مختلفة داخلية وخارجية وتدفع بهم إلى اتخاذ قرار معين، ومن أهم هذه العوامل: مستوى ثقافتهم وخبرتهم وتجربتهم السياسية، مهارتهم وكفاءتهم في حقل اختصاصهم المهني، طبيعة ونوعية المعلومات التي يعتمدون عليها، وطرق تفسيرهم لهذه المعلومات وتحليلها، والدوافع الشخصية ومدركاتهم الذاتية في التعامل مع المتغير الخارجي وكيفية التعامل مع كل ذلك في ضوء التحديد القائم للوسائل والأدوات التي يمتلكونها ويراد توظيفها لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بصورته النهائية لتحقيق هدف معين أو أهداف محددة (فرحان، 1979: 18).

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا تنطلق من اعتبار أن ثمة خيار أو سبيل واحد يمثل الخيار الأفضل لمواجهة مؤثر خارجي محدد، إنما تلجأ إلى وضع عدة خيارات يمثل اختيار واحد من بينها الخيار أو القرار الأكثر عقلانية، أو الأكثر قبولاً للتعامل مع ذلك المتغير. وعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تخضع لتقديرات السياسي الذي يفترض أن تتوافر فيه الخبرة في العمل السياسي، والكفاءة والمهارة في إدارة الموقف والحافز الذي يتعرض له. (العنبكي، 2010)

وفيما يتعلق بدراسة السياسة الخارجية لأية دولة فإنها تجيء على مُدرك تفسير السلوك الخارجي نظميًا، بمعنى يتم التعامل مع السياسة الخارجية للدولة باعتبارها نظامًا يتحرك بموجب التفاعل بين مجموعة من الأجزاء وظيفيًا إلى درجة الاعتماد المتبادل وينبني على هذا النظام نظام السياسة الخارجية ووظيفته الأساسية هي اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية وتنفيذها تحقيقًا للأهداف التي يطمح إليها ويتحرك نظام السياسة الخارجية ضمن إطار بيئة مركبة تشمل بيئة داخلية وخارجية وتجسد مجمل الظروف التي تحيط بالنظام. (أبو الوفا، 2004: 14).

إن تحليل السياسة الخارجية لا يعني مجرد الكشف عن العمليات المؤثرة على السلوك الخارجي، بقدر اهتمامه بتفسير كيفية وسبب سير هذه العمليات وتأثيرها في ظل ظروف معينة دون غيرها، كذلك هو لا يعنى بتحديد العوامل الداخلية، وتلك الخارجية المؤثرة على تشكيل السياسة الخارجية بقدر اهتمامه بفهم طريقة تفاعل هذين النوعين من العوامل. ومن أفضل النماذج التي يمكن أن تفيدنا بصفة خاصة في تحليل السياسة الخارجية النموذج الذي اقترحه (مايكل برتشر وبليما ستاينبرج، وجانيس شتين) (Michae Breacher. 1969: p 75).

وتعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحيانا بنظرية الأنساق الدولية)، من ابرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لها في الوسط الأكاديمي المتخصص: (ربيع ومقلد، 1994، ص807)

أ) أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية متحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمرين، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو لهيكله التنظيمي، أو لنمط أداءه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون، أو بالقواعد والإجراءات، أو بسلوكياته وبنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه أو أخيرا بقيمه وأفكاره ومفاهيمه،الخ .

ومن هذا المنطلق فان النظم التي لا تتفاعل وتتطور كنتيجة ضمنية لهذه الطبيعة الديناميكية ، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالجمود والتحجر، وبالتالي فإنها تخرج من عداد الظواهر الطبيعية الجديرة بالدراسة والتسجيل.

ب) أن كل نظام، كقاعدة عامة،يعمل بطريقة المؤثرات الداخلة والمخرجات وقد تكون نواتج احد النظم هي نفسها المؤثرات الدالية في تفاعل نظام آخر. وبعض المؤثرات قد تكون إستراتيجية وحاسمة (أو ما يطلق عليه المتغيرات الحاكمة) في تقرير الكيفية.

ج) أن النظام قد يكون متماسكًا ومحكمًا في تكوينه ،أي على درجة عالية نسبيًا من التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفككا ويعاني من تسيب علاقات أطرافه وعدم انضباطها.

د) أن هناك حدودًا تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيه .فالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام لا تكف عن إبراز حاجات وضغوط وتحديات مادية وإنسانية وفكرية ،الخ، وإفراز العديد من القوى التي تدفع باتجاه التغيير، ويترتب على ذلك أنه بحسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير ، وأيضا بحسب الموارد والإمكانات المتاحة له تتحدد مقدرته على التكيف

والاستجابة للتحديات ،سواء اتخذ ذلك صورة الاستجابة التامة ،أو الاستجابة المحدودة ،أو عدم الاستجابة على الإطلاق.

هـ) إن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تتولى إبلاغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة ،مما يحدد بدوره مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يتعايش معها ويعمل في مواجهة تحدياتها .

نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناعة قراراتها ، إذ يتم تحليل السياسة الخارجية للدولة من خلال تحليل مدركات صانع القرار وتأثير شخصيته على عملية صنع القرار. فالدولة (أ) هي لاعب سياسي تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين . والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد اللذين هم صناع قرارات الدولة ، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار ، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك صانع القرار. (أبو عامر، 2004، ص141)

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني. فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.(Charles, 1961, P.102)

ومن مميزات هذه النظرية أنها تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل ،فهي من جهة تحاول تحليل مختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في كيفية اتخاذه لقراراته (المتغيرات السيكولوجية)،كما تحاول من جهة أخرى أن تحلل أثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ هذه القرارات الخارجية في بيئتها (المتغيرات البيئية وفي النهاية فهي تحاول أن تبحث في الطريقة التي تتفاعل بها هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضهما بكل ما لهذا التفاعل من تأثيرات.

يرى دون بورويت انه بتركيز السلوك الدولي في مصدره الأساسي الذي ينبع منه، أي في سلوك الإفراد المسئولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فانه يغدو من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار أن السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة :كالدوافع والمشاعر والتصورات والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني.(أبو عامر، 2004، ص141)

وتحظى نظرية القرارات الخارجية بقبول واسع كأداة قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية بتشابكاتها المعقدة وعلاقاتها غير المستقرة ، للعديد من الأسباب مثل:(سلطان، 1969: 53)

1-أن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدولية ،ذلك أن كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الأخرى في ذلك الموقف وكذلك من واقع الأهداف التي يتبناها لنفسه من ورائه،وبحسب الوسائل التي يتيحها الموقف لتحقيقه وأيضا بحسب مقدرته على إدماج تلك الوسائل والأهداف ضمن إستراتيجية عمل تلائم ظروف الموقف القائم أيضا، الخ.. ويشير ريتشارد سنايدر إلى أن الدولة اذا كانت تتصرف خارجيا بصورة أو بأخرى ،فان ذلك يكون نابعا في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي وتفسيراتهم الذاتية له في ضوء مختلف الشواهد والحقائق والمؤشرات المتاحة أمامهم.

2-أن الدولة القومية كانت وستبقى لفترة طويلة قادمة مسؤولة في النظام السياسي الدولي. فالاستراتيجيات المؤثرة في حركة السياسة الدولية بكل ديناميأتها السياسية وغير السياسية ، كما أن الكم المتاح من الموارد والإمكانات المساندة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات على المستوى الدولي، كل هذا يجري اتخاذه والتخطيط له في نطاق قرارات قومية محسوبة تستهدف الدفاع عن اتجاهات قومية معينة أو مصالح قومية محددة. وإذا كانت هناك بعض المنظمات الدولية فوق القومية التي تستند إلى العديد من القوى المحركة التي تقف وراءها وتحاول عن طريقها أن ترتب أوضاعا معينة أو تنشيء نماذج خاصة من العلاقات الدولية.

3-أن نظرية القرارات الخارجية تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل. فهي من جهة تحاول أن تتصدى بالتحليل لمختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات

وتضغط على تفكيره وتؤثر في الطريقة التي يتخذ بها قراراته (المتغيرات السيكولوجية) كما تحاول من جهة أخرى تحليل اثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ تلك القرارات الخارجية منها (المتغيرات البيئية) أخيرا، فهي تحاول تعيين الكيفية التي تتفاعل به هاتان المجموعتان من المتغيرات مع بعضها البعض بكل ما يصحب ذلك التفاعل من تأثيرات أو يتمخض عنه من نتائج (الرنتيسي، 2014).

4-نظرية القرارات الخارجية تتميز بكثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها وتحاول تقييمها والتعرف على تأثيراتها النسبية وكذا النماذج التي تتمثل فيها علاقاتها المتبادلة في أي موقف من مواقف السياسة الخارجية، قد تخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدولية ببعضها . وهذه النظريات التي اقتصر تطبيقها على بعض الجوانب المحدودة دون محاولة لتجميعها وتنسيقها في إطار متكامل . ومن أمثلة النظريات التي يمكن ربطها ببعضها في نطاق مفهوم اتخاذ القرارات الخارجية نظريات الاتصال ونظريات التفاوض والمساومة ، ونظريات التهديد والصراع،ونظريات التحالف والمشاركة ،ونظريات الشخصية القومية أو ما يعرف كذلك بنظريات الطابع القومي (الرنتيسي، 2014) .

وسيتم توظيف النظرية من خلال بيان القرارات التي تم اتخاذها في العديد من الاطراف كاليمن ودول الخليج العربي وايران واللمم المتحدة والجهات الأخرى ذات العلاقة والتي تتعلق بالأزمة اليمنية.

الفصل الأول

اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

يمثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه في العام 1981 نقطة تحول في العلاقات العربية العربية حتى حصار قطر. لقد انطلقت فكرة هذا المجلس من الضرورة الملحة للتعاون بين دول الخليج العربية الست، وهي: المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة قطر، ومملكة البحرين، وسلطنة عُمان. حيث تتشابه هذه الدول إلى حد بعيد في أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وتواجه تهديدات وأخطار خارجية متماثلة نوعاً ما، لقد جاءت الخطوة الخليجية نحو التعاون المشترك، بهدف تعبيد الطريق نحو اتحاد شامل بين هذه الدول الست وذلك طبقاً للنظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي أكد على ضرورة التعاون والتكامل بين دول المجلس سعياً إلى تحقيق الوحدة بينها. كما أن استمرارية مجلس التعاون الخليجي وتطوره المستمر إطاراً تكاملياً وتعاونياً بين دول الخليج العربية الست ترك انطباعاً قوياً بأن الوحدة قد يحالفها النجاح مستقبلاً وخصوصاً في ظل حالة التشابه الكبير بين هذه الدول(الكيالي، 1990: 44).

ودولة اليمن من الدول المتصلة بدول الخليج العربي، وجاءت الحرب اليمنية الداخلية والتدخل العسكري الخارجي نتيجة طبيعية لفشل النخب السياسية اليمنية في تجسيد الأرادة الشعبية في تحقيق التغيير الديمقراطي و تنامي حدة التناقضات الأقليمية التي انعكست بشكل مباشر على الوضع الداخلي لأهمية اليمن الجغرافية و الأستراتيجية، وعجز الأمم المتحدة في إدارة المرحلة الأنتقالية. و المرحلة الأنتقالية كما هو معروف جاءت نتيجة ثورة فبراير 2011 م ضد نظام الفساد و المحسوبيات و الأدارة السيئة. و بداية هذه الثورة يرجع إلى عام 1998 م عندما قامت الأحتجاجات و المظاهرات الشعبية الواسعة التي شملت العديد من المدن اليمنية لأول مرة وبشكل عفوي دون أي مشاركة من قبل أحزاب المعارضة "بسبب رفع الدعم عن المشتقات النفطية حينها بصورة مفاجئة الذي أدى إلى ارتفاع الأسعار في ضروف انخفاض دخل الفرد و البطالة واتساع دائرة الفقرو أنتشار الفساد في كل مفاصل الدولة " و قد سبقها العديد من الأحتجاجات و المظاهرات العفوية المحدودة في كل مرة كانت الحكومات تواجه فشلها برفع الدعم عن المشتقات النفطية تحت مبرر الأصلاحات المالية و الأدارية ابتداء من عام 1998م، و أخمدت جميعها بأساليب قمعية و وحشية و سقط العديد من الشهداء من المواطنين، و لكن عدم وجود قيادة منظمة لهذه الأحتجاجات حال دون تحولها إلى ثورة على الرغم من قناعة و رغبة الشعب اليمني في التحول الديمقراطي منذو بداية التسعينيات، اضافة إلى الحراك الجنوبي الذي بدأ عام2007

بمطالب حقوقية تحولت تدريجياً إلى مطالب سياسية، وقد كان للنجاح السريع لثورة الربيع العربي العفوية في تونس دوراً معنوياً في أعادة الأمل لشعب اليمني في أمكانية التغيير دون الانتظار للمبادرة من قبل أحزاب المعارضة التي كل ماكان يهمها هو المشاركة في السلطة والتي لم تكن مطلقاً جاهزة للعملية الديمقراطية و قد تفاجئت هي الأخرى مثلها مثل الأنظمة الأستبدادية بثورات الربيع العربي وركبت موجة هذه الثورة.

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: السياسة الخارجية لليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية لليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الأول

السياسة الخارجية لليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

انه رغم حقيقة بأن دول الجزيرة والخليج عمقا استراتيجيا لليمن فأن اليمن من باب أولى هى البوابة الأمنية للمنطقة برمتها لموقعها الاستراتيجي لمنابع النفط وممراته ، ولكن المؤسف في هذا الأمر بأن المجتمع الدولي بل حتى دول الجوار العربي لا ترى في اليمن إلا من المنظور الأمني فغدا اليمن مرتعا لنشاط القاعدة وقام بمقارعتها نيابة عن جيرانه ، كما ان العون الغربي ولاسيما الأمريكي تحديدا يركز على هذا الجانب ففي السنوات المنصرمة تكاد المساعدات واشنطن تتمحور عن الجانب الأمني والتدريب ومراقبة السواحل اليمنية ونحو ذلك وكأن معضلة اليمن فقط تتمحور في الإرهاب والقاعدة غير مدركين بأن الهموم الاقتصادية وعدم وجود دولة مدنية قوية تفرض سيطرتها على كل بقاعها هو بمثابة بؤرة لانتعاش كل تلك المشاكل الأمنية ، ومتى سيدرك المجتمع الدولي ودول الجوار الخليجي تحديدا بأن متلازمة الأمن والاقتصاد هي مفتاح الحل لمشاكل اليمن وجيرانها على حد سواء ومن هنا فاليمن ليست بحاجة لمساعدة أمنية مكثفة بقدر حاجتها للخروج من أزمتها السياسية أولا وإرساء الدولة المدنية (الحلو،2015، ص23).

لعل الفارق بين رؤية المجتمع الدولي والإقليمي لليمن لفترة الحرب الباردة والتشطير وماهو عليه اليوم ، ففي تلك الفترة كان الشرق والغرب يتهافت لمساعدة شطري اليمن وينظر إليهما كدولة كاملة في حين اليوم تنحصر الرؤية في الجانب الأمني فحسب وكذا من زاوية النزاعات الداخلية أحزاب وقوى يمنية سواء إقليمياً أو دوليا فانحصر الاهتمام على الجانب الأمني ومحاربة الإرهاب ومراهنة دول الإقليم على قوى داخلية جهوية كانت أو مذهبية وكذا أحزاب وقوى اجتماعية وهذا ما يضعف دور الدولة ككيان واحد.

يتوقع في الفترة اللاحقة للفترة الانتقالية الحالية هو إعادة النظر في جملة من سلسلة من الأخطاء للدبلوماسية اليمنية من ضمنها التوازن في سياسة اليمن الخارجية فيما يتعلق بالدائرة الإقليمية ولأي سياسة خارجية مفترضة مستقبلا بمعنى دخول طرفي الصراعات الإقليمية بنظرة متساوية في سياسة اليمن في علاقتها الخارجية سواء دول الجوار أو دول الإقليم تركيا أو إيران كشريك فعال بعد حل الإشكالات المزمنة مع طهران منذ ثلث قرن مضى. فالتوازن من ابجديات السياسة الخارجية الناجعة وهو الأمر نفسه على المستوى الدولي، وسيتم إقناع الدول المانحة والراعية للتحولات في اليمن والغربية تحديدا بتغيير المفهوم والتنميط لرؤيتهم لليمن من منظور

امنـي فحسـب ذلـك ان التنميـة الشـاملة هـي مفتـاح مشـاكل الـيمن ومنهـا الأمنـي (البكيـري، 2014/ ص23).

صحيح أن الدبلوماسية اليمنيـة ومنـذ نحـو عـامين أشـبه بمشـلولة تمامـا ولكنهـا قبـل ذلـك لـم تختلف في المضمون عما هي عليه اليوم فضعف أو بالأحرى غياب السياسة الخارجية اليمنية منذ أكثر من عقدين من الزمن ليس فقط للاعتبارات السابقة وارتهان قرار السياسة الخارجية رغم عدم فاعليته لدى شخص واحد فحسب وكذا في اختيار السفراء يخضع لمزاجية تلك النخب ولكنه فضلا عن مضمون العمل الدبلوماسي فأن أدواته لم تكن في المستوى المفترض ، وأجمالا فقد نـتج سـلك دبلوماسي ضخم مقارنة بحجم وأداء الدولة اليمنية هو عبارة عن سلك مترهل شكلا بـلا مضـمون في الأداء وغير فعال في رسالته المفترضـة ، وغدا مجرد جيش مـن المـوظفين يتدبرون أسـاليب تصريف أمورهم الوظيفية فحسب دون عناية قياداته بمضمونه أو تنمية مهاراته

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: السياسة الخارجية لليمن

المطلب الثاني: السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المطلب الأول

السياسة الخارجية لليمن

تشهد الساحة السياسية في اليمن منذ فترة حالة من الاستنفار المستمر، والصراع السياسي بين جماعة الحوثيين، والنظام السياسي اليمني وباقي مؤسسات الدولة، وما زالت مرشحة للتصعيد فى ظل حالة التوتر الأمنى والشعبى غير المسبوق، عقب رفض جماعة الحوثيين، المدعومة من إيران، المبادرة الأخيرة التى طرحها الرئيس اليمنى عبد ربه منصور هادى، لنزع فتيل التوتر الناجم عن توسع اعتصامات المحتجين الحوثيين وحصارهم المسلح للعاصمة صنعاء. والتي تضمنت تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، وتخفيض أسعار الوقود، واتخاذ جملة من الإجراءات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لحلحلة الأزمة، إلا أنها قوبلت بالرفض الحوثى الذى وصفها بأنها تسعى لتمييع المطالب الشعبية (البكيري، 2014: 2).

يبدو أن تأثيرات التدخل الإيراني في اليمن تتسع لتشمل الساحة الإقليمية، ذلك أن هذا التدخل يرتبط بالمخططات الطائفية لإيران، واهتمامها بالسيطرة على الممرات المائية الحيوية، وتطويق دول الخليج العربية ـ ولا سيما السعودية ـ على تخومها الجنوبية. لذا يبدو البعد الطائفي الإيراني من خلال دعم إيران للمعارضة اليمنية، محاولة لتصدير مذهبها العقائدي عبر التقارب الظاهري مع المذهب الزيدي، وعلاقتها باتباع هذا المذهب الذي اخذ أشكالاً متعددة اقتصادية، وسياسية، وعسكرية، وثقافية. إن مبدأ تصدير الثورة الإيرانية يقف وراء الحركة الحوثية، إضافة إلى العلاقة القوية التي تربط ملالي طهران وقم، مع العائلة الحوثية في اليمن، والتي زادت بقوة عقب الإقامة القسرية للعلامة بدر الدين الحوثي في طهران وقم، والتي هاجر إليها بعد خلاف له مع عدد من علماء المذهب الزيدي. ولم يعد إلى اليمن إلاّ عقب قيام الوحدة اليمنية بعد وساطة عدد من علماء الزيدية لدى الرئيس علي عبد الله صالح (الديني، 2014: 3).

إذن هناك مخطط تم إعداده بدقة من قبل إيران، مما يدلل على أن القضية لها أبعاد إقليمية وأطراف خارجية تغذي هذا الصراع، على رأسها إيران التي تسعى جاهدة لإعادة مجدها الفارسي في العالمين العربي والإسلامي، لكن هذه المرة ممثلاً في إمبراطورية طائفية شيعية فهي تُسيّر مشروعها بالتحالف مع أميركا، باستغلال الورقة الشيعية التي استعملت ولا تزال تستعمل دائما كورقة للضغط على الأنظمة العربية والإسلامية لتمرير مشروعهم.

توزيع السلطات في اليمن

السلطة التشريعية (مجلس النواب) :

مجلس النواب هو السلطة التشريعية للدولة وهو الذي يقرر القوانين ويقر السياسة العامة للدولة والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة والحساب الختامي، كما يمارس الرقابة على أعمال الهيئة التنفيذية على الوجه المبين في الدستور(ثامر، 2009: 16) .

ويتألف مجلس النواب من ثلاثمائة عضو وعضو واحد ، ينتخبون بطريق الاقتراع السري العام الحر المباشر المتساوي ، وتقسم الجمهورية إلى دوائر انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة (5%) زيادةً أو نقصاناً وينتخب عن كل دائرة عضواً واحداً .

مدة مجلس النواب ست سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف قاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ثم يتم انتخاب المجلس الجديد، مقر مجلس النواب العاصمة صنعاء، وتحدد اللائحة الداخلية الحالات والظروف التي يجوز فيها للمجلس عقد اجتماعاته خارج العاصمة.

جلسات مجلس النواب علنية ويجوز انعقاده في جلسات سرية بناء على طلب رئيسه أو رئيس الجمهورية أو الحكومة أو عشرين عضواً من أعضائه على الأقل ثم يقرر المجلس ما إذا كانت المناقشة في الموضوع المطروح أمامه تجرى في جلسات علنية أو سرية .

ويعقد مجلس النواب دورتين عاديتين في السنة ، كما يجوز دعوته لدورات انعقاد غير عادية وتحدد اللائحة الداخلية للمجلس مواعيد الدورات العادية ومددها، ويدعى في حالات الضرورة لدورات انعقاد غير عادية بقرار من رئيس الجمهورية أو بقرار من هيئة رئاسة المجلس بناء على رغبتها أو بطلب خطي من ثلث أعضاء المجلس ، ولا يجوز فض دورة الانعقاد خلال الربع الأخير من السنة قبل اعتماد الموازنة العامة للدولة ، عضو مجلس النواب يمثل الشعب بكامله ويرعى المصلحة العامة ولا يقيد نيابته قيد أو شرط .

بالنسبة للانعكاسات التي أحدثتها التعديلات الدستورية الأخيرة فرغم أن إنشاء مجلس الشورى قد انتزع من مجلس النواب بعض الاختصاصات على المستوى التشريعي والقانوني إلا انه من الناحية العملية لم يؤثر على أداءه ولم يقلل من فعاليته، نظرا لما يعتريه هذا الأخير من معوقات مختلفة رافقت مسيرة عمله، وربما كان سيشكل عامل إعاقة فعلا لو كان مجلس النواب مجلسا قويا وفاعلا ويمارس كافة صلاحياته ومهامه بإرادة كاملة، و يمارس صلاحياته الرقابية على الحكومة بفعالية كبيرة. كما أن سيطرة الحزب الحاكم على مجلس النواب قد ساهم إلى حد كبير في وجود التوافق والانسجام بين مجلس النواب والشورى، وجسد رؤية الحكومة في كل سياستها

وبرامجها، ولو تغيرت تركيبة المجلس النيابي مستقبلا فإنها بلا شك ستحدث نوع من التصادم والاختلاف، وسيحدث نزاع دستوري وسياسي كبير خاصة إذا ما استطاعت المعارضة أن تسيطر على البرلمان (البكيري، 2013: 11) .

والحقيقة أن التعديلات الدستورية المرتقبة أصبحت مطلبا وضرورة لإصلاح ما يمكن إصلاحه على الأقل من الناحية التشريعية والقانونية، رغم أن هذا لن يغير من الواقع شي مالم توجد إرادة سياسية جادة في الإصلاح والتغيير تعمل على تفعيل سلطات الدولة المختلفة. وستحدث هذه التعديلات في حال إقرارها تغييرا نوعيا في أداء مؤسسات النظام السياسي، وتثري الحياة السياسية بمزيد من المشاركة السياسية، كما ستزيد من فعالية السلطة التشريعية ذي الغرفتين في مراقبة الحكومة للقيام بمهامها على أكمل وجه. فاليمن اليوم لم يعد يحتمل أي أزمات سياسية مستقبلية، لكنه في الوقت نفسه يحتاج إلى إصلاحات اقتصادية كبيرة نظرا لحجم التحديات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد اليمني المتواضع، وإلا فانه مقبل على مستقبل مخيف في ضوء الاحتقانات السياسية الداخلية التي يعيشها من وقت لآخر (ثامر، 2009: 18).

السلطة التنفيذية:

تمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور .

1- رئيس الجمهورية :

رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ، يتم انتخابه وفقا للدستور،ويكون لرئيس الجمهورية نائباً يعينه الرئيس . يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب في انتخابات تنافسية ، ويعتبر رئيساً للجمهورية من يحصل على الأغلبية المطلقة للذين شاركوا في الانتخابات،وإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بنفس الإجراءات السابقة للمرشحين الذين حصلا على أكثر عدد من أصوات الناخبين اللذين أدلوا بأصواتهم (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2005: 2).

يعمل رئيس الجمهورية على تجسيد إرادة الشعب واحترام الدستور والقانون وحماية الوحدة الوطنية ومبادئ و أهداف الثورة اليمنية ، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة ، والإشراف على المهام السيادية المتعلقة بالدفاع عن الجمهورية ، وتلك المرتبطة بالسياسة الخارجية للدولة، ويمارس صلاحياته على الوجه المبين في الدستور ، ومدة رئيس الجمهورية سبع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أداه اليمين الدستورية ولا يجوز لأي شخص تولي منصب الرئيس لأكثر من دورتين مدة كل دورة سبع سنوات فقط .

ينشأ بقرار من رئيس الجمهورية مجلس شورى من ذوى الخبرات والكفاءات والشخصيات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية،وفي سبيل القيام بمهامه يمارس مجلس الشورى صلاحياته الدستورية التالية :

أ- تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم استراتيجياتها التنموية وتسهم في حشد الجهود الشعبية من اجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الاقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتسهم في حل المشاكل الاجتماعية وتعمق الوحدة الوطنية.

ب-إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس.

ج- تقديم الرأي والمشورة بما يسهم في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها علي المستويين الوطني والقومي .

د-إبداء الرأي والمشورة في السياسيات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء (وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2005: 3).

هـ-الاشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الاجتماع المشترك.

و- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها وتطويرها وتعزيز دورها .

ح- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وتقييم تنفيذ برامج الاستثمار السنوية.

ط- استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها إلي رئيس الجمهورية.

2- مجلس الوزراء:

مجلس الوزراء هو حكومة الجمهورية اليمنية وهو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويتبعها بدون استثناء جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتتكون الحكومة من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ، ويؤلفون جميعاً مجلس الوزراء ، ويحدد القانون الأسس العامة لتنظيم الوزارات وأجهزة الدولة المختلفة ، و يختار رئيس الوزراء أعضاء وزارته بالتشاور مع رئيس الجمهورية ، ويطلب الثقة بالحكومة على ضوء برنامج يتقدم به إلى مجلس النواب، كما أن رئيس الوزراء والوزراء مسئولون أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب مسئولية جماعية عن أعمال الحكومة .

3- أجهزة السلطة المحلية (ناجي، 2008: 17):

تُقسِّم أراضي الجمهورية اليمنية إلى وحدات إدارية ،يبين القانون عددها وحدودها وتقسيماتها والأسس والمعايير العلمية التي يقوم عليها التقسيم الإداري، كما يبين القانون طريقة ترشيح و انتخاب واختيار وتعيين رؤسائها ، ويحدد اختصاصاتهم، واختصاصات رؤساء المصالح فيها.

تتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشر أو متساوياً على مستوى المحافظة والمديرية ، وتمارس مهامها وصلاحياتها في حدود الوحدة الإدارية ، وتتولى اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية للوحدة الإدارية، كما تقوم بالإشراف والرقابة و المحاسبة لأجهزة السلطة المحلية وفقاً للقانون ، ويحدد القانون طريقة الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات أعضائها ودورها في تنفيذ الخطط و البرامج التنموية وجميع الأحكام الأخرى المتصلة بها وذلك بمراعاة اعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية كأساس لنظام الإدارة المحلية (القحطاني، 1993: 16) .

تعتبر كل الوحدات الإدارية والمجالس المحلية جزءً لا يتجزأ من سلطة الدولة ، ويكون المحافظون محاسبين ومسئولين أمام رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وقراراتهما ملزمة لهم ويجب عليهم تنفيذها في كل الحالات ، ويحدد القانون طريقة الرقابة على أعمال المجالس المحلية ، و تقوم الدولة بتشجيع ورعاية هيئات التطوير التعاوني على مستوى الوحدات الإدارية باعتبارها من أهم وسائل التنمية المحلية .

السلطة القضائية :

القضاء سلطة مستقلة قضائياً ومالياً وإدارياً والنيابة العامة هيئة من هيئاته، وتتولى المحاكم الفصل في جميع المنازعات والجرائم، والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون ولا يجوز لأية جهة وبأية صورة التدخل في القضايا أو في شأن من شئون العدالة ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون ، ولا تسقط الدعوى فيها بالتقادم (أبو طالب، 1994: 19).

والقضاء وحدة متكاملة ، ويرتب القانون الجهات القضائية ودرجاتها ويحدد اختصاصاتها ، كما يحدد الشروط الواجب توفرها فيمن يتولى القضاء وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم و الضمانات الأخرى الخاصة بهم ولا يجوز إنشاء محاكم استثنائية بأي حال من الأحوال .

وهناك مجلس للقضاء الأعلى ينظمه القانون ويبين اختصاصاته وطريقة ترشيح وتعيين أعضائه ، ويعمل على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة من حيث التعيين و الترقية و الفصل و

العزل وفقاً للقانون ، ويتولى المجلس دراسة وإقرار مشروع موازنة القضـاء ، تمهيداً لإدراجها رقماً واحداً في الموازنة العامـة للدولـة .

المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئـة قضائيـة ، ويحدد القانون كيفية تشكيلها ويبين اختصاصاتها والإجراءات التي تتبع أمامها ، وتمارس على وجه الخصوص في مجال القضـاء ما يلـي:

أ- الفصل في الدعاوى و الدفوع المتعلقة بعدم دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات.

ب- الفصل في تنـازع الاختصـاص بين جهات القضـاء (القحطاني، 1993: 21).

ج- التحقيق وإبداء الرأي في صحـة الطعون المحالة إليها من مجلس النواب المتعلقة بصحـة عضوية أي من أعضائه.

د- الفصل في الطعون في الأحكام النهائية وذلك في القضايا المدنيـة والتجـارية والجنائيـة والأحـوال الشخصيـة و المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية وفقا للقانون .

هـ- محـاكمة رئيس الجمهورية ونائب الرئيس ورئيس الوزراء والوزراء ونوابهم وفقاً للقانون.

جلسات المحاكم علنيـة إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والآداب وفـي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية اليمنية وفي البدء لابد أن نتفق على مايفترض أنه بديهية لدى كل العالم، وهو ضرورة وأهمية وأساسية وجود سياسة خارجية فعالة لأي دولة كبيرة أو صغيرة في السلم والحرب بل وضرورة أن تكون نشطة بقدر أكبر في أزمنة الأزمات الكبرى والحروب، وبأن أي دولة ، أو حتى كيان، يهمل سياسته الخارجية ويتركها تموت وتضمحل هو بذك يخرس صوته ويميت فعله ويترك نفسه للآخر ليفعل به ما يشاء.

للسياسة الخارجية اليمنية سبعة إشكاليات رئيسية لو أردنا ان نحلم بأن يكون لدينا سياسة خارجية تخدم اليمن واليمنيين في هذا الظرف الصعب والاقتتال بكل اشكاله، يجب ان نتحدث عنها ونعرضها للبحث والدراسة والتحليل ونعترف بها ونتجاوزها بأسرع وقت ممكن (الحلو،2015، ص45):

1. الموارد الهزيلة والمعدومة احيانا: لا أتصور أبدا انه بالإمكان بأي شكل من الأشكال لأي سياسة خارجية ان تتحرك بدون موارد، ووزارة الخارجية اليمنية ميزانيتها أقل من ميزانية التلفزيون اليمني او مصلحة شؤون القبائل، لا أتصور أنه في زمننا هذا تستطيع شركة ان تسير علاقتها الخارجية بمبلغ مثل هذا فما بالك بدولة! البعض سيمط شفتيه امتعاضا من التفكير المادي والتشخيص المالي للخلل إلا أن الواقع يقول لابد من وجود ميزانية لأي عمل ووزارة الخارجية اليوم تعاني من انعدام الموارد بشكل كامل فلم ترسل مرتبات للدبلوماسيين ولا ميزانيات للسفارات

منذ خمسة اشهر ولا ارسلت موظفين بدلا عمن عادوا منذ يوليو الماضي..وفي الوقت الذي يتعاظم الاحتياج للدبلوماسية في ظروف مثل التي تمر بها بلادنا نجد الاطراف كلها تهمل الدبلوماسية اليمنية...من غير العادل ان تقطع جناحي طائر وتطلب منه ان يطير فمابالك بمن يقطع رأسه.

2. عدم وجود رؤية ولا اهداف واضحة لمرحلة الازمة: ماهي الأهداف الرئيسية "المحددة والواضحة والقابلة للقياس والتقييم" التي يجب على السياسة الخارجية تحقيقها خلال هذه "الأزمة" بعيداً عن العبارات العامة، فالسياسة الخارجية اليمنية بأكملها لا تمتلك رؤية محدثة ولا اهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وتتحرك في ظل الأزمة في اقل قدر ممكن من الحركة.

3. قاعدة أداء الرجل الواحد: باختلاف الوزراء بقيت القاعدة في تركز كل الاعمال على الوزير وبعض النظر عن من حوله من دائرة ضيقة جدا، ولهذا اثر مدمر في تهميش وتعطيل واضمحلال بقية الجهاز الدبلوماسي وفقدانه للقدرة على التحرك والعمل مع الوقت، بالإضافة الى نتيجة هامة جدا وهي تأثير هذا التفرد على الأداء الخارحي وشخصنته وضعفه

4. تعدد الجهات التي تحاول تسيير دفة السياسة الخارجية اليمنية

5. محاولة تأثير الجهات المتنازعة على سير الدبلوماسية اليمنية وفقا لأفكارها ومعتقداتها وهو مافشلوا فيه بحمد الله بدليل أن كل الاطراف تتهم الدبلوماسيين اليمنيين انهم مع الطرف المعادي لهم وهو دليل واضح ومؤكد على المهنية والعمل مع الوطن ولا أحد غير الوطن

6. التفاعلات الخارجية الضخمة التي يجب لليمن ان يكون لها موقف واضح وسليم منها مبني على المباديء الرئيسية للجمهورية اليمنية

7. عدم وجود سفراء لليمن في دول العالم: باستنثاء عدد قليل جدا من الدول لا يتجاوز اصابع اليدين، فإن اليمن ومنذ 2011 لم تعين سفراء عوضا عمن تم استدعاؤهم لنصل لحالة الفراغ التي نعيشها اليوم، ، كيف نتصور ان تستطيع السياسة الخارجية اليمنية تحقيق أي أهداف وهناك من يعرقل ارسال سفراء محترفين لهم خبرة في العمل الدبلوماسي يستطيعون خلق قنوات حقيقية وفعالة مع العالم ويستطيعون تحقيق أي أهداف مفترضة، اضف لذلك استدعاء عدد كبير من الدبلوماسيين وايقاف عملية ارسال بدلاء لهم لأول مرة في تاريخ الدبلوماسية اليمنية.

السياسة الخارجية والدبلوماسية اليمنية لا تقل أهمية عن بقية أدوات الدولة الاخرى مثل الجيش والأمن، بل إنه يفترض لو تم الإهتمام بها جيدا أن تكون أكثر أهمية وتأثيرا في ظروفنا الحالية.

المطلب الثاني

السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

تعتبر السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الأكثر غموضاً واستقراراً عبر السنوات الماضية، كما أن هذه السياسات تتشابه إلى حد كبير من حيث الميزات العامة لهذه السياسات وهدوئها وابتعادها عن الانفعال والتعصب وافتعال الأزمات، وتصب هذه السياسات ضمن توجهات ما يطلق عليه المعسكر الغربي، وتتماشى بشكل كبير مع توجهات الولايات المتحدة الأمريكية. وتتفاوت السياسات الخارجية من حيث تأثيرها في التفاعلات الدولية، وتتمحور في تركيزها على البعد الاقتصادي المتمثل في النفط وأهميته كسلعة عامة دولية تهم جميع دول العالم خاصة دول العالم الثالث الذي يشهد حاجة كبرى إلى نفط دول الخليج، والعنصر الآخر المهم في السياسات الخارجية في دول الخليج هو أهمية بعضها في التوازن الإقليمي من منظور أمريكي، فدائماً كانت تنظر الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية كدولة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، وعليه يمكن اعتبار هذين العاملين من أهم ميزات السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي: النفط والتوازن الإقليمي في ظل التطورات الإقليمية والأمنية والتطورات الدولية الاقتصادية. أما غير ذلك فإن السياسات الخارجية ومدى تأثيرها تبقى محدودة الأثر وبحاجة إلى مزيد من الفهم والتمحيص، وإن كان هناك تفاوت في السياسات الخارجية لدول المجلس مع أنها تتوافق بشكل عام في التوجه والأداء مع وجود (صبغة سعودية) على السياسات الخارجية لمجلس التعاون الخليجي (ادريس،2015، ص34).

وفيما يلي المحددات المحلية للسياسات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي (الحلو،2015، ص34):

تعتبر جميع السياسات سياسات محلية، وعليه فإن المحلل للسياسات الخارجية لأية دولة من دول العالم يأخذ في الاعتبار المحددات الداخلية ولكثرة هذه المحددات التي يمكن أن تصل إلى عشرات بل مئات المحددات فقد اختار العلماء ومن بينهم جيمس روزنو ما أطلق عليه (ما قبل النظرية) في تحليل السياسة الخارجية المقارنة عدداً محدداً من هذه المحددات تشمل السياسية والاقتصادية والديموغرافية. لذا لا يمكن أن تكون كل المحددات لها التأثير نفسه، بل لابد من التركيز على أهم هذه المحددات ومن ثم اختبارها بشكل علمي لمعرفة مدى تأثيرها بمعزل عن العوامل الإقليمية والدولية، كما أن التحليل العلمي يشير إلى أن مشكلة مستوى التحليل قد تكون

غاية في الأهمية عند مقارنـة السياسـات الخارجيـة للدول ودول الخليج العربيـة، بالإضـافة إلـى مـا سبق فإن المحددات السياسية الداخلية المؤثرة في سياسات دول الخليج العربية تتضمن عدداً كبيـراً من المحددات تقع حسب التعريفات ونظريات العلاقات الدولية في المجـالات الثلاثـة: المحـددات السياسية، والمحددات الاقتصادية، والمحددات الديموغرافية.

المبحث الثاني

محددات السياسة الخارجية لليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

مر النظام السياسي الذي تأسس في 22 مايو 1990م بإعلان قيام الوحدة بخمس فترات مختلفة ولكل فترة سماتها وخصائصها وهذه الفترات هي:

الفترة الأولى : وتبدأ منذ أول يوم لإعلان تحقيق الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م ، وتنتهي هذه الفترة في 27/ إبريل /1993م وذلك بإجراءات انتخابات نيابية وإعادة تشكيل هيئات السلطة العليا بموجب نتائج تلك الانتخابات بعد أن كانت هذه السلطات مشكلة وفقا لاتفاقية الوحدة وعلى أساس فترة انتقالية .

الفترة الثانية : فترة الإتلاف الثلاثي في الحكم بين المؤتمر الشعبي العام ، والتجمع اليمني للإصلاح ، والحزب الاشتراكي اليمني وقد أتت هذه الفترة كنتيجة لانتخابات 27 إبريل 1993م البرلمانية ، وانتهت بمغامرة قيادة الحزب الاشتراكي في محاولة العودة إلى الانفصال والسعي لذلك عن طريق الحرب وقد انتهت المحاولة بفشل دعاة الانفصال وانتصار الشعب اليمني في حماية وتثبيت وحدته ووحدة وطنه وبذلك مثل يوم 7يوليو 1994م منعطفا تاريخيا في إزالة مخاطر الانفصال والتجزئة والانتقال إلى فترة جديدة من البناء والتنمية في ظل اليمن الموحد.

الفترة الثالثة: تميزت بائتلاف بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وبإجراء التعديلات الدستورية التي تضمنت تغيير شكل رئاسة الدولة والتحول من مجلس الرئاسة إلى رئيس جمهورية ، ولقد تميزت هذه المرحلة بإصلاح ما أفسدته حرب الانفصال وتدعيم روابط الوطن في أوساط المجتمع وتعزيز هيكلة مؤسسات الدولة في إطار اليمن الموحد بالإضافة إلى تنامي عدد مؤسسات المجتمع المدني، واستمرت هذه الفترة إلى 27 إبريل 1997م.

الفترة الرابعة : بدأت بعد انتخابات 27 إبريل 1997م وحصول المؤتمر على الأغلبية المريحة وتشكيلة الحكومة بمفرده وذلك تحقيقا لإرادة الناخب اليمني وقد اتسمت هذه الفترة بتعميق الطابع الديمقراطي للنظام السياسي وإدخال إصلاحات دستورية مثلت خطوة متقدمة في تعزيز الحياة الديمقراطية في البلاد.

الفترة الخامسة : تميزت هذه الفترة بإجراء أول انتخابات رئاسية مباشرة سنة 1999م يفوز فيها مرشح الإجماع الوطني الرئيس علي عبد الله صالح للفترة الرئاسية 1999-2006م ، كما شهدت هذه الفترة إقرار قانون السلطة المحلية.

المطلب الأول

محددات السياسة الخارجية لليمن

يقوم نظام الحكم في اليمن على مبدأ الفصل بين السلطات والتعاون فيما بينها وكذا المراجعة القضائية باعتبار أن المحكمة العليا للجمهورية هي أعلى هيئة قضائية اختصاصها الرقابة على دستورية القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات ومن حقها إعلان بطلان القوانين واللوائح والأنظمة والقرارات المتعارضة مع الدستور، كما أن نظام الحكم يجيز تعديل الدستور حيث أن الشعب الذي وافق على الدستور وأقره يمكن أن يعدله بالطرق المشروعة قانوناً عن طريق نواب الشعب في البرلمان لكي يظل معبرا عن واقع الشعب وتوقعاته ومسايراً لمنطق العصر ومقتضيات تطور المجتمع.

الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة، وهي وحدة لا تتجزأ ،والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية .

الإسلام دين الدولة ،كما أن اللغة العربية هي لغتها الرسمية في البلاد ويعتمد النظام السياسي ونظام الحكم على الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر جميع التشريعات.

والشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقه غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة .

ويقوم النظام السياسي للجمهورية على التعددية السياسية والحزبية وذلك بهدف تداول السلطة سلمياً، وهناك قانون للأحزاب الذي بدوره ينظم الأحكام والإجراءات الخاصة بتكوين التنظيمات والأحزاب السياسية وممارسة النشاط السياسي للأحزاب ومختلف القوى السياسية.

واليمن باعتبارها دولة ذات سيادة وعضو في الأمم المتحدة فإنها تعمل بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق جامعة الدول العربية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة.

الاقتصاد الوطني اليمني

ويقوم الاقتصاد الوطني في اليمن على أساس حرية النشاط الاقتصادي بما يحقق مصلحة لفرد والمجتمع، وبما يعزز الاستقلال الوطني وباعتماد المبادئ التالية :

أ- العدالة الاجتماعية الإسلامية في العلاقات الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الإنتاج وتطويره وتحقيق التكافل والتوازن الاجتماعي وتكافؤ الفرص ورفع مستوى معيشة المجتمع .

ب- التنافس المشروع بين القطاع العام والخاص والتعاوني والمختلط وتحقيق المعاملة المتساوية والعادلة بين جميع القطاعات .

ج- حماية واحترام الملكية الخاصة فلا تمس إلا للضرورة ولمصلحة عامة وبتعويض عادل وفقاً للقانون .

الثروات الطبيعية بجميع أنواعها ومصادر الطاقة الموجودة في باطن الأرض أو فوقها أو في المياه الإقليمية أو الامتداد القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة ملك للدولة، وهي التي تكفل استغلالها للمصلحة العامة.

وتقوم السياسة الاقتصادية للدولة على أساس التخطيط الاقتصادي العلمي، وبما يكفل الاستغلال الأمثل لكافة الموارد وتنمية وتطوير قدرات كل القطاعات الاقتصادية في شتى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار الخطة العامة للدولة بما يخدم المصلحة العامة والاقتصاد الوطني.

كما ترعى الدولة حرية التجارة الخارجية والاستثمار، وذلك بما يخدم الاقتصاد الوطني، وتصدر التشريعات التي تكفل حماية المنتجين والمستهلكين وتوفير السلع الأساسية للمواطنين، ومنع الاحتكار وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقانون .

تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتصدر القوانين لتحقيق ذلك، ويقوم المجتمع اليمني على أساس التضامن الاجتماعي القائم على العدل والحرية والمساواة وفقاً للقانون .

الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن يحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها .

تكفل الدولة حرية البحث العلمي والإنجازات الأدبية والفنية والثقافية المتفقة مع روح وأهداف الدستور كما توفر الوسائل المحققة لذلك، وتقدم الدولة كل مساعدة لتطور العلوم والفنون ، كما تشجع الاختراعات العلمية والفنية والإبداع الفني وتحمي نتائجها.

لقد شهد الاقتصاد اليمني العديد من الصدمات التي شكلت تهديدا كبيرا له بعد عام 2011 نتيجة هروب رؤوس الاموال وتراجع النشاط التجاري والصناعي وتدهور القطاع الاستثماري في بلد مزقته الانتماءات والولاءات الضيقة بعيدا عن الوطن الام ما ادى الى اضعاف الاقتصاد بشكل عام وانهاك ميزانياته السنوية بشكل كبير في شباط/ فبراير 2014 حذر تقرير لمنظمة اليونيسيف التابعة للأمم المتحدة من أن الاقتصاد اليمني أصبح على حافة الانهيار، وأن نسبة من هم تحت خط الفقر بلغت 60% من عدد سكان البلاد البالغ 26 مليونًا، محذرة من تعاظم نسبة الفقر الذي يهدد حياة الكثير من اليمنيين..

وفي شباط /فبراير من العام الماضي 2014 ايضا أظهر تقرير للبنك المركزي اليمني أن دخل البلاد من صادرات النفط تراجع 37% عن عام 2013 ما يعادل 1.67 مليار دولار. في حين أنفقت الحكومة 2.2 مليار دولار على واردات الوقود لتغطية النقص.

اما الإحصاءات الحكومية فتشير الى ان الوضع الأمني المتدهور ادى الى خسائر في الاقتصاد والموازنة العامة حيث قدرت هذه الخسائر بنحو 7 مليارات دولار ، وقد ارجع الخبراء ذلك للاعتداءات المستمرة على البنى التحتية والمرافق الحيوية مثل خطوط أنابيب النفط الرئيسة وشبكات الكهرباء، بين عامي 2012 و2014. كما أصابت الخسائر شركات القطاع الخاص.

اما ناقوس الخطر فقد دق من قبل البنك الدولي الذي تؤكد الارقام الصادرة عنه ان اكثر من 54% من سكان اليمن هم فقراء ، في حين يواجه 45% منهم صعوبة في الحصول على المياه والغذاء (الديني، 2014: 4).

اليوم اليمن البلد الذي يصنف بانه الافقر في منطقة الجزيرة العربية واقتصاده يسير في نفق مظلم سيخلق كوارث وتشويه للاقتصاد وتدمير للمقدرات الاقتصادية بشكل يصعب معالجته.

والمتتبع لواقع الاقتصاد اليمني يدرك تماما انه على المحك في ظل الأزمات وغياب الاستقرار الأمني الذي يعانيه وهو ما شكل عائقا حقيقيا امام اي تقدم للحركة الاقتصادية والتنمية، اضافة الى ان البيئة الاقتصادية في اليمن تشكل عاملا طاردا للاستثمارات الأجنبية والمحلية .كما أدت هذه الأزمة إلى تراجع المانحين عن تقديم المساعدات والإيفاء بالتعهدات في ظل ضبابية الوضع الأمني والسياسي في البلاد وكان اخرها اعلان البنك الدولي تجميد عملياته في البلاد والبالغة قيمتها 900 مليون دولار.

وتشير آخر دراسة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية إلى أن شح التمويلات الخارجية سيتسبب في استمرار تأثر ما يزيد على 10.5 مليون مواطن يمني بانعدام الأمن الغذائي، وسيصاب نحو 850 ألف طفل تحت سن الخامسة بسوء التغذية الحاد وأكثر من 8.4 مليون فقير من الرعاية الصحية الأساسية ونحو 13 مليونا آخرين من مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، واليمن من اضعف الدول النامية اقتصاديا ويعد اقتصاده الأضعف في شبه الجزيرة العربية وتشكل المساعدات والمعونات الدولية مصدرا اساسيا لرفد الاقتصاد اليمني رغم توافر الموارد الطبيعية الا ان غياب الاستثمارات وانتشار آفة الفساد حال ان تستفيد البلاد من هذه الثروات. ويعاني الاقتصاد اليمني منذ زمن بعيد سوء توزيع بالثروة وهو ما اسهم في تراجع مستوى المعيشة لدى الافراد وانتشار الفقر والبطالة ناهيك عن المجاعات المنتشرة في مناطق متفرقة على امتداد البلاد .وعلى الرغم من أن اليمن لايعد منتجا كبيرا للنفط، إلا أن قطاع الطاقة

يشكل نحو 25% من الناتج المحلي الإجمالي، ونحو 70% من إيرادات الحكومة، و90% من صادرات البلاد (يمن برس، 2014: 3).

ويعد اليمن منتجا صغيرا للنفط، ولديه احتياطات مؤكدة تبلغ نحو ثلاثة مليارات برميل، بحسب تقديرات إدارة معلومات الطاقة الاميركية، وتشكل حصة صادرات الخام التي تحصل عليها الحكومة من تقاسم الانتاج مع الشركات الاجنبية نحو 70% من موارد الموازنة و63 % من إجمالي صادرات البلاد ونحو 30 % من الناتج المحلي .ويبلغ سعر النفط المطلوب لتعادل المصروفات والإيرادات في الميزانية هو 215 دولارا بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013، وهو معدل مرتفع جداً ومن غير الممكن تصوره ,وتمثل الاستثمارات الخليجية الحكومية والخاصة 70% من إجمالي الاستثمارات المدارة في اليمن، وفي مقدمتها الاستثمارات السعودية والمقدرة بين 3 و4 مليارات دولار .وتدهورت الأوضاع الاقتصادية في اليمن، إضافة الى المالية العامة للدولة نتيجة الهجمات المتكررة وغياب المنح الخارجية التي يتوقع ان تشهد انخفاضا اكبر وخصوصا من دول الجوار الخليجي التي تشكل اكثر من نصف مجمل المعونات الخارجية. مستقبل الاقتصاد اليمني، وفوق كل ما ذكر من مشاكل تواجه الاقتصاد اليمني تؤثر الاضطرابات على المنطقة المحيطة والتدخلات الاقليمية في اليمن، وما يزيد الاوضاع تعقيدا هو التخوف من تأثر مضيق باب المندب، وهو ممر مائي يصل البحر الأحمر بالمحيط الهندي ويعد منفذا أساسيا لقناة السويس وممرا مهم لشتى دول العالم، وهو الامر الذي قد يلهب المنطقة بصراع طويل وربما يرتقي الى المواجهة العسكرية (العمران، 2014: 19)

الواقع الاجتماعي اليمني

الخدمة العامة تكليف وشرف للقائمين بها، ويستهدف الموظفون القائمون بها في أدائهم لأعمالهم المصلحة العامة وخدمة الشعب ويحدد القانون شروط الخدمة العامة وحقوق وواجبات القائمين بها، والعمل حق وشرف وضرورة لتطوير المجتمع ، ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون ، ولا يجوز فرض أي عمل جبراً على المواطنين إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل، وينظم القانون العمل النقابي والمهني العلاقة بين العمال وأصحاب العمل .

تحمي الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب ، وتساوي بين الرجال والنساء حيث النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون (الدستور اليمني) .

التعليم والصحـة والخدمات الاجتماعية أركان أساسية لبناء المجتمع وتقدمه يسهم المجتمع مع الدولـة فـي توفيرها ، كما تكفل الدولة بالتضامن مع المجتمع تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث الطبيعيـة والـمحن العامـة .

كما أن حماية وصيانة الآثار والمنشآت التاريخية، مسئولية مشتركة بين الدولة والمجتمع وكل عبث بها أو عدوان عليها يعتبر تخريباً وعدوانا على المجتمع، ويعاقب كل من ينتهكها أو يبيعها وفقاً للقانـون ، كما أن حماية البيئة مسئولية الدولة والمجتمع معا ،وهي واجب ديني ووطني على كل مواطن.

الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى ، وهي ملك الشعب كله ،ومهمتها حماية الجمهورية وسلامة أراضيها وأمنها ، ولا يجوز لأي هيئة أو فرد أو جماعة أو تنظيم أو حزب سياسي إنشاء قوات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية لأي غرض كان وتحت أي مسمى، ويبين القانون شروط الخدمة والترقيـة والتأديب في القوات المسلحة والشرطـة والأمن.

وتنظم التعبئة العامة بقانون، ويعلنها رئيس الجمهورية بعد موافقـة مجلـس النواب، وهناك مجـلس يسمى (مجلس الدفاع الوطني) يتولى رئيس الجمهورية رئاسته ، يخـتص بالنظر في الشئون الخاصة بوسائل تأمين الجمهورية وسلامتها ويبين القانون طريقة تكوينه ويحدد اختصاصاتـه ومهامـه الأخـرى (أبو طالب، 1994: 12) .

الشرطة هيئة مدنية نظامية تؤدي واجبها لخدمة الشعب وتكفل للمواطنين الطمأنينة والأمن وتعمل على حفظ النظام والأمن العام، والآداب العامة، وتنفيذ ما تصدره إليها السلطة القضائية من أوامر، كما تتولى تنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من واجبات، و يحظر تسخير القوات المسلحة والأمن والشرطة وأية قوات أخرى لصالح حزب أو فرد أو جماعة ويجب صيانتها عن كل صور التفرقة الحزبيـة والعنصرية والطائفية والمناطقية والقبلية وذلك ضمانًا لحيادها وقيامها بمهامها الوطنية على الوجه الأمثل، كما يحظر الانتماء والنشاط الحزبي فيهـا وفقـاً للقانـون .

المواطنـون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبـات العامـة ، و لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حـدود القانـون ، وللمواطن حق الانتخـاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء، وينظم القانون الأحكام المتعلقة بممارسـة هـذا الـحق ، كما ينظم القانون الجنسية اليمنية، ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقاً كما لا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقاً للقانـون (الدستور اليمني).

أما ثوابت السياسة الخارجية اليمنية فهي (الحلو،2015، ص29):

مخرجات دستورية

•تعمل السياسة الخارجية على حماية الامن القومي اليمني و الحفاظ علي سيادة الوطن و استقلاله من أي انتهاكات خارجيه.

•الالتزام بسياسة خارجية متوازنة تخدم الأمن والسلم الاقليمي وتنتهج سياسة مبدأ حسن الجوار والتعاون والشراكة لخدمة المصالح المشتركة بما لا يخل بالتزامات اليمن المبدئية تجاه قضايا الأمتين العربية والاسلامية .

•تلتزم الدولة باحترام ميثاقي الامم المتحدة والجامعة العربية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الموقعة عليها اليمن بطريقة دستورية.

•اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية كأحد اسس السياسة الخارجية للدولة.

•حرية وكرامة وحقوق الانسان اليمني في الداخل و الخارج مصانه و لا يجوز المساس بها، و تعمل الدولة في سياستها الخارجية على حمايتها والدفاع عنها.

•تعمل الدولة على تطوير وتوسيع علاقاتها الخارجية العربية والاسلامية والدولية بما يحقق المصلحة الوطنية، وتعتبر دول الجوار العربي والافريقي العمق الاستراتيجي لليمن .

•تخضع السياسة الخارجية لمبدأ المؤسسية وقواعد الحكم الرشيد، ورأس السلطة التنفيذية ووزير الخارجية هما المعنيان بتنفيذها.

•من أسس السياسة الخارجية رفض اليمن العدوان والاحتلال والاستيلاء على أراضي الغير بالقوة وتعتبر القضية الفلسطينية إحدى ثوابت السياسة الخارجية اليمنية .

المطلب الثاني

محددات السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

ومن المعروف أن مجلس التعاون الخليجي قد ظهر في مرحلة كان الخليج العربي يضطرب أمنياً وعسكرياً، خصوصاً بعد سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإيرانية عام 1979، وما رافق ذلك من تداعيات كانت تهدد دول المنطقة باسم تصدير الثورة، ولاستمرار إيران احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، تبع ذلك نشوب الحرب العراقية – الإيرانية واستمرارها لمدة ثمان سنوات، كل ذلك فرض على مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن جعل قضية الأمن والدفاع في مقدمة أولوياته، وبالرغم من أن البيان الختامي الأول للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في أبو ظبي 25-26 أيار 1981 لم يناقش قضية أمن الخليج بصورة واضحة، إلا أنه أشار إلى: "أن الحديث عن فراغ القوة في المنطقة والثروة التي ليس لها صاحب يمكن أن ينتهي إلى الأبد، إذا قام أصحاب البيت بعزم ثابت وأكيد بدورهم الجماعي" (المهيري، 1999: 10).

وفي ما يتعلق بالمحددات السياسية فهي تشمل طبيعة الأنظمة السياسية وفي دول الخليج العربي فإن معظم هذه الدول لم تصل إلى الآن إلى مرحلة يمكن أن يطلق عليها بأنها أنظمة ديمقراطية بما يحتوي ذلك من وجود للسلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهذا يعني غياب المواطن عن صناعة القرار لغياب الأحزاب السياسية والجمعيات السياسية وجماعات الضغظ السياسية التي يمكن أن يلعب المواطن فيها دوراً في التأثير في السياسات الخارجية لهذه الدول. كما أن معظم هذه الدول حكومات تقوم على الوراثة في مبدأ علاقة تبعية من المواطن، فهذه الأنظمة تقوم على تبادل الشرعية مقابل الفاعلية من خلال أنظمة اقتصادية ريعية يتم فيها تنظيم شرعية النظام السياسي في هذه البلدان، وإن كانت بعض البلدان قد شهدت نوعاً من الإصلاحات السياسية مثل الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية ومحاولات الإصلاح في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن تأثير المحددات السياسية يبقى فقط في ظل إدراك النخب الحاكمة وخصائصها الشخصية التي تلعب دوراً مهماً في تحديد السياسات الخارجية لهذه الدول (باكيري،2014، ص32).

لكن الأنظمة السياسية تغيب عنها الديمقراطية والمشاركة الشعبية، فمعظم القرارات في السياسات الخارجية تلعب فيها الدور الكبير مؤسسات الحكم. وعليه يمكن القول إن تأثير المحدد السياسي، كما تم تبيانه آنفاً، متشابه بين دول مجلس التعاون الخليجي وعليه يكون له الأثر نفسه من حيث تأثيره المحدود في السياسات الخارجية لأن بقاء هذه الأنظمة السياسية فترة طويلة يشير إلى عدم تأثير المحددات السياسية أو إلى استقرار السياسة الخارجية لهذه الدول بغض النظر عن

مستويات تحليل أخرى في محاولة فهمنا لهذه السياسات كالمحددات الإقليمية والدولية. أما المحددات الاقتصادية فتلعب دوراً كبيراً في التأثير في السياسات الخارجية من حيث إن عامل النفط يلعب دوراً كبيراً وذا علاقة بكافة المتغيرات السياسية والديموغرافية وغيرها مثل المحددات الإقليمية والدولية، وبما أن النفط يشكل العمود الفقري لاقتصادات هذه الدول، فإن ذلك يحدد على هذه العوامل استقراراً في السياسات الخارجية لأن استقرارها سيضمن استقراراً لمبيعات النفط وعوائده، كما أن هذا المحدد على أهميته الكبيرة لهذه الدول إلا أنه يشكل عائقاً في حرية تصرف الدول إقليمياً ودولياً، بحيث يفرض على صناع القرار الإبقاء على علاقات دولية معينة واتباع سياسات خارجية معينة رغماً عن عدم قناعة صناع القرار، لأن النفط أولاً بالنسبة لهذه الدول، لذا نجد مؤخراً محاولة خليجية للحد من هذه المعضلة في السياسات الخارجية وذلك بتوزيع صادرات النفط وتوزيع الدول المستوردة لإعطائها نوعاً من المرونة وحتى لا يكون النفط محدداً سلبياً في حرية السلوك في السياسة الخارجية. مع العلم أن الخروج من هذه المعضلة سيدخلها في معضلات تتعلق بالأمن ستتم مناقشتها لاحقاً خاصة علاقة هذه الدول مع الولايات المتحدة الأمريكية (ادريس،2015، ص99).

وفي مجال المحددات الديموغرافية، فستتم مناقشة محددات أساسية في هذا المجال تشمل السكان، العمالة الأجنبية، والموقع الجغرافي. ويشكل عامل السكان أثراً كبيراً في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون، ففي معظم هذه الدول ماعدا السعودية وعُمان، يعتبر السكان الأصليون هم الأقلية بالمقارنة مع العمالة الوافدة في تلك الدول التي تؤثر في طبيعة السياسات الخارجية لهذه الدول مع دول العمالة الوافدة. كما أن عامل الأمن الداخلي يقلق كثيراً من هذه الدول، خاصة جيوشها التي تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ السياسات الخارجية لا سيما بالنسبة للدول الكبرى والتي لم تجرب إلى الآن في هذه الدول . ويلعب الموقع الجغرافي دوراً مؤثراً لهذه الدول التي تقع في منطقة ذات أهمية استراتيجية ومن حيث سيطرتها على أكبر مخزون نفطي، كما أنه يقع في قلب الصراع الدائر في العراق والتنافس الإقليمي في المنطقة، فإن كل ذلك يشكل عامل ضغط على سلوك هذه الدول في السياسة الخارجية.

المحددات الإقليمية: وتتلخص هذه المحددات في عدة عوامل مشتركة ومتداخلة تشمل: الجوار الأمني الأمريكي لدول الخليج العربية والدور الإيراني والنزاعات الحدودية بين دول مجلس التعاون مع دول الجوار.

ويلعب الجوار الأمني الأمريكي لدول مجلس التعاون دوراً مؤثراً في سياسات دول الخليج العربية، فقد وقفت كل هذه الدول مع الولايات المتحدة في حرب تحرير الكويت تحت مظلة الشرعية الدولية، كما وقفت كلها أيضاً مع الحرب الأمريكية على العراق للتخلص من نظام صدام

حسين والسيطرة على المنطقة سيطرة مباشرة من دون الحاجة إلى القواعد العسكرية في هذه الدول مع أن قطر تحوي أكبر قاعدة عسكرية أمريكية موجودة في المنطقة بعد الوجود العسكري الأمريكي في العراق، لكن ذلك سيتغير بعد استقرار الوضع في العراق إن حدث ذلك على المدى البعيد. لذلك فإن هذه الدول ترى أن الجوار الأمني الأمريكي يشكل عامل ضغط قوياً عليها للاستمرار في سياسات خارجية وداخلية أصبحت حرجة للأنظمة السياسية في هذه البلدان، وأدى إلى قلق هذه الدول من الذي سيحدث بعد انتهاء الاحتلال الأمريكي للعراق وخاصة ما يتعلق بالعلاقات الأمريكية- الإيرانية، لأن أي شكل لهذه العلاقات سيؤثر في سياسات هذه الدول. فكما أثر سحب القوات العسكرية من السعودية في إعادة النظر بالنواحي الأمنية لهذه الدول، فإن حصول تحسن في العلاقات الإيرانية-الأمريكية سيؤثر في منظور دول الخليج العربية للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن سوء هذه العلاقات سيؤثر في تحسن العلاقات مع الولايات المتحدة، لذا فإن المحددات الإقليمية دائمة ومستمرة التأثير، وشكلت في السنوات الثلاث الماضية حالة من القلق لدى دول مجلس التعاون الخليجي (الحلو،2015، ص26).

كما أن الطموح الإيراني إلى السيطرة على منطقة الخليج العربي وذلك من خلال سعيها لامتلاك سلاح نووي سيؤثر بشكل كبير في سلوك دول الخليج العربية، فمن ناحية وجود عامل سني وشيعي، والاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية، ومحاولة إثارة الفتن الداخلية في الدول ذات الأقليات الشيعية وهناك عدم ثقة متبادلة بالدور الإيراني في المنطقة، وهذا قد يؤدي بدول الخليج العربية خاصة في ظل تراجع اعتمادها الأمني على أمريكا إلى أن تسعى إلى تطوير أسلحتها وجيوشها مما سيقود المنطقة إلى سباق تسلح قد يؤثر سلباً في أهداف التنمية الداخلية في هذه الدول. ولذلك تعتبر البيئة الإقليمية ذات أهمية في تحديد السياسات الخارجية للدول. إن النزاعات الداخلية في دول مجلس التعاون تؤثر في إدراك الدول الخارجية لها، وبالرغم من حل معظم هذه النزاعات إلا أنه تبقى بعض النزاعات مع الدول المجاورة لها والتي قد تتحول إلى نزاعات مسلحة بين هذه الدول مما يقود المنطقة إلى مزيد من عدم الاستقرار.

أما بالنسبة للصراع العربي-الإسرائيلي فهو يؤثر بشكل أساسي في السياسات الخارجية لدول مجلس التعاون من حيث إن هذه القضية تعتبر ذات ارتباط ديني وقوي، وكانت السياسات الخارجية إلى مدى قصير تعتمد على تقديم المساعدات المالية إلى الفلسطينيين إلا أن المبادرة العربية التي قدمها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (كان آنذاك ولياً للعهد) تعتبر إنجازاً غير مسبوق على المستوى الخليجي، مع العلم أن بعض الدول الخليجية تحاول أن تلعب دوراً فاعلاً يتعدى سياسة المساعدات الاقتصادية فقط، خاصة أن مفتاح العلاقات الدولية مع الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للدول العربية هو إسرائيل (باكيري،2014، ص65).

الفصل الثاني

تأثير الأزمة اليمنية على ايران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

إن المخاطر التي يتعرض لها اليمن، وتتعرض لها دول الخليج العربية جراء التدخل الإيراني في اليمن تتطلب من دول الخليج التحرك الجاد في عدة اتجاهات من أجل احتواء والتعامل مع هذه المخاطر.. فهي مطالبة من ناحية بتعزيز وتطوير منظومتها الأمنية لمواجهة أي اختراق أمني يمكن أن تتعرض له انطلاقًا من الأراضي اليمنية، كما أنها مطالبة باحتضان اليمن سياسيا من خلال العمل على إنجاح المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية وضمان تنفيذ مختلف بنودها.. واحتضانه اقتصاديا من خلال تبني وتمويل برامج فاعلة لتنمية وإعادة إعماره والعمل على تطوير المناطق التي تشكل مصدر خطر، ولاسيما المتاخمة لحدود هذه الدول.. فضلاً عن البحث في إمكانية ضم اليمن إلى المنظومة الخليجية

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تأثير الأزمة اليمنية على ايران

المبحث الثاني: تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المبحث الأول

تأثير الأزمة اليمنية على ايران

وصل الربيع العربي إلى اليمن يوم 11 فبراير 2011، وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني يمكن وصفه بالمجتمع المسلح نظرا لوجود كمية كبيرة من الأسلحة يمتلكها عموم اليمنيين، إلا أن الشباب اليمني الطرف الرئيسي في الثورة والداعي لها ومحركها الأكبر، آثر السلمية مقتضيا بنظرائه في تونس ومصر (باكير، 2014: 9).

ومع الخلل الذي أصاب تماسك نظام علي عبد الله صالح، والذي حدث نتيجة حالة الانقسام التي أصابت الجيش والقبائل اليمنية، تغيرت خريطة القوى في اليمن فأصبحت تضم، القوى الحزبية التقليدية وتتوزع بشكل رئيسي على حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الحاكم سابقا، وبناء على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، فالحزب لا يزال قائما، كما أنه لا يزال يمثل الأغلبية البرلمانية الذي لم يطالها الحل، كما أن أعضاءه المتبقيين لم يمسسهم أي عزل سياسي أو ملاحقة قضائية.

وتحالف اللقاء المشترك، وهو التحالف الذي تأسس في عام 2003، ويضم 6 أحزاب يمنية أبرزها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر معبرا عن فكر الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، وبالرغم من التعارض الإيديولوجي بين الحزبين إلا أن التحالف بينهما في إطار اللقاء المشترك لا زال ساريا (برقاوي،2014: 12: 2).

أما القوى غير الحزبية والمسلحة فتتوزع على تنظيم القاعدة والحوثيين والجيش المنشق بقيادة علي محسن الأحمر، فتنظيم القاعدة قد وجد بغيته في اليمن بسبب توافر معظم عناصر النجاح السببية، وبعد هروب 23 من قيادات التنظيم من السجن السياسي في صنعاء في 3 فبراير 2006، بدأ تنظيم القاعدة مرحلة جديدة اتسمت بالتخطيط والتنظيم، وفي مطلع عام 2009، أعلن عن تأسيس قيادة جديدة للتنظيم تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، وتحولت استراتيجية القاعدة من الدفاع إلى الهجوم (البستنجي، 2012: 12).

أما الحوثيون (أنصار الله) فهم حركة دينية سياسية مسلحة، ظهرت في صعدة شمالي اليمن وعرفت باسم حركة الشباب المؤمنين، يرى البعض أن الحوثيين ظاهرة خاصة تمثل جيب تشيع اثنى عشري حديث في منطقة زيدية تقليدية، فهو تشيع حديث عمره عقدين تقريبا في محيط زيدي إذ بدأوا كحركة أصولية زيدية أساسا، وإلى اليوم فقههم وممارساتهم ملتبسين مذهبيا، ثم خاضوا صراعا عنيفا في 6 حروب خلال عقد واحد ضد قائد زيدي، قبل أن تتغير ظروف التحالفات ليتحالفوا معه ومع بعض الشوافع ضد قوى سياسية وجهوية أخرى، لذا يمكننا القول بأن

الصراع ليس صراعا طائفيا وإنما سياسي/جهوي ووحدته السسيولوجية الأساسية هي المنطقة والقبيلة لا الطائفة (وإلا لشاهدنا اصطفافا طائفيا شافعيا في مواجهة الأقلية الزيدية، وربما تحالف شافعي زيدي في مواجهة الحوثيين على قاعدة أن الزيدية أقرب فقهيا للسنة...الخ (عبد المجيد،2015 : 19).

وقد شارك الحوثيين في الثورة ضد صالح، وحشدوا أنصارهم في المدن اليمنية تحت لواء الثورة، كما رفضوا المبادرة الخليجية ولم يوقعوا عليها، لكنهم تعاملوا مع نتائجها، وتجسد ذلك من خلال مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني، ولجنة صياغة الدستور، كما يرى البعض أن تحركاتهم الأخيرة تأتي في إطار إعادة تقديم أنفسهم للمجتمع اليمني باعتبارهم ممثلا جديدا للطائفة الزيدية التي أنهكها الصراع بين صالح وأنصاره من جهة وآل الأحمر من جهة أخرى، وأيضا باعتبارهم جزءا من الحرب الكونية ضد الإرهاب ممثلا في تنظيم القاعدة، وكذلك من خلال تبنيهم خطابات مكافحة الفساد وتحقيق مطالب الثورة والتوافق الوطني واتفاق السلم والشراكة .

أما القوى العسكرية المنشقة والتي دشن لها الرجل القوي في الجيش اليمني علي محسن الأحمر فيما يعرف بيوم الانشقاق الكبير في 21 مارس 2011، وهو اليوم الذي شهد انحياز عدد ليس بالقليل من القادة العسكريين للثوار، وصنع الأحمر الذي يعد الذراع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين، تحالفا قويا مع قبائل أولاد الشيخ عبد الله بن حسين وواجهتهم السياسية حزب الإصلاح الذراع السياسية للجماعة، وهو تحالف يبدوا أن الولاء له أقوى لدى كلا طرفيه من الثورة والمبادرة والأحزاب الشريكة في تكتل اللقاء المشترك"، وإلى جانب الأحمر، انشق اللواء محمد علي محسن (ابن عم الرئيس على عبد الله صالح) والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الشرقية (بدري،2012: 3).

وفيما يخص شباب الثورة، فقد كان لهم في فترة المجاز الثوري قدرة كبيرة على الفعل والتأثير، إلا أن عدم قدرتهم على تنظيم أنفسهم في أطر رسمية، بالإضافة إلى أن جميع القوى الأخرى مثلت عوائق أمام تمكينهم، سواء الأحزاب السياسية المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام، أو تحالف اللقاء المشترك الذي نصب نفسه وصيا على ثورتهم، أو التيارات الدينية، أو الحكومة الانتقالية، ساهمت في خفت نجمهم.

وعلى المستوى العسكري الرسمي هناك صراع بين آل صالح الذين لا يزال لديهم الأذرع الطويلة في المؤسسة العسكرية ويقاومون كل محاولات الرئيس لإعادة هيكلة الجيش بل ويجاهرون بتحديها والانقلاب عليها، وبين الرئيس قائد القوات المسلحة أي ما تبقى من جيش نظامي، وهو يمثل الحلقة الأضعف في المعادلة.

وفي يوم 3 يونيه 2011، حدث تحولا خطيرا في مسار الأزمة اليمينة، ففي أثناء صلاة الجمعة في مسجد دار الرئاسة حيث تواجد صالح مع كبار رجال دولته، تعرض المسجد لتفجير، وغير معلوم إذا كان التفجير نتيجة زرع متفجرات داخل المسجد أو نتيجة لقصف، إلا أن صالح قد أصيب بإصابات وحروق بالغة أدت إلى نقله إلى المملكة العربية السعودية من أجل العلاج، مما أدخل البلاد في مناوشات مسلحة بين الفصائل السياسية المختلفة.

وبعد موافقة مجلس النواب اليمني على منح صالح وعائلته الحصانة في يوم 21 نوفمبر، وقع صالح على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، والتي بمقتضاها تنتقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يوما، على أن تقام انتخابات رئاسية توافقية يكون فيها عبد ربه منصور هادي مرشحا توافقيا في 21 فبراير 2012، مقابل منح صالح وأسرته حصانة من الملاحقة القضائية. إلا أن صالح لم يعتزل العمل السياسي تحت حماية الحصانة الممنوحة له وفق المبادرة الخليجية، بل احتفظ بمنصبه كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام، وكذلك ظل أبناءه وأقاربه على رأس الأجهزة الأمنية في البلاد. ويمكننا أن نقول بأن المبادرة الخليجية أجهضت الحالة الثورية التي أشعل فتيلها الشباب اليمني، حيث لم يحدث تغيير كامل للنظام بل تغير رأس النظام فقط، كما اصطدمت الخيارات الثورية بالتسويات السياسية، وأفلت رموز النظام من المحاسبة، ويرى الشباب أن القوى التقليدية مدعومة من الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي عملت جاهدة على إجهاض رؤية الشباب، فدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية كانت حريصة على عدم تحقيق رؤية الشباب المستقل التي كانت من الممكن أن تؤدي إلى الديمقراطية، وهو ما تخشى المملكة السعودية انتقاله إليها إذا حدث بالقرب من حدودها، أي أن المملكة السعودية تخشى (تصدير الثورة) إليها، كما أن المملكة السعودية والولايات المتحدة كانتا على علاقات وثيقة مع نظام علي عبد الله صالح، الذي كان يضمن مصالح الدولتين في تلك المنطقة من الخليج بالإضافة إلى دوره في الحرب على الإرهاب (باكير،2014: 23).

حلف هادي منصور اليمين الدستورية أمام البرلمان اليمني في 25 فبراير 2012، ليصبح الرئيس الثاني للجمهورية لمدة عامين فقط، وهما عامي المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، وخاض هادي منصور الانتخابات الرئاسية منفردا، حيث أنه كان مرشحا توافقيا دعمه حزب المؤتمر الشعبي العام وتحالف اللقاء المشترك المعارض، وقد شارك 65% ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، التي شهدت استمارات تصويت لا تضم أحدا إلى جانب هادي منصور،

فكان انتخابه أشبه بالتزكية، أو بعملية استفتاء على انتقال السلطة من صالح إلى هادي (عبد المجيد،2015 : 44).

ووفق الاتفاقية الخليجية، وبإشراف من مجلس الأمن فإن مهام منصور هادي في المرحلة الانتقالية تلك هي إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل، والإعداد لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 2014.

وبعد عدة تأجيلات، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني يوم 18 مارس 2013، برئاسة هادي، وعضوية 565 عضوا من القوى السياسية المختلفة، نصفهم من الجنوب و30% من النساء و20% من الشباب. وقد أوفد الأمين العام للأمم المتحدة المغربي جمال بن عمر مستشاره في الشأن اليمني للإشراف على المرحلة الانتقالية، وبعد 10 أشهر وتحديدا في 25 إبريل 2014 عقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني، الذي انبثق عنه وثيقة الحوار الوطني الشامل والتي احتوت على عدة فصول تتناول القضايا العالقة محل الخلاف في اليمن، وأهمها قضية الجنوب، وقضية صعدة، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. وقد أفضى الحوار بإعمال النظام الفيدرالي في اليمن، وتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم (برقاوي،2014: 12).

ولزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: العلاقات الايرانية الخليجية

المطلب الثاني: موقف ايران من الازمة في اليمن

المطلب الأول

العلاقات الايرانية الخليجية

كان من المفترض أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي وهي: المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان دوراً رئيسياً في مفاوضاتها مع إيران والتي تهدف إلى إقناعها بالتخلي عن فكرة استكمال دورة تخصيب اليورانيوم، ولكنهم حتى الآن لا يزالون على هامش تنفيذ هذا الهدف، ويبدو لنا من الوهلة الأولى أن التحرك السلبي من قبل قادة مجلس التعاون يشوبه نوع من عدم الصحة والصواب، إلا أنه من خلال التحليل الدقيق يتكشف لنا قسم من العقلانية والمنطق في هذا التصرف والذي يبرر الصمت لدول الخليج العربية(أنطاكي،2006: 45).

أحدثت مفاجآت إيران النووية المتتالية انقساماً على مستوى الرأي العام العربي عامة والخليجي خاصة، حيث كان هذا التفاوت واضح التأييد والرفض لإعلان إيران تخصيب اليورانيوم، فالمؤيدون بنوا مواقفهم استناداً إلى حقائق عديدة منها؛ أن إيران لم تمتلك أسلحة نووية بعد، فكل ما فعلته إيران هو تخصيب اليورانيوم بنسبة (3.5) إلى (4) في المائة وهذه النسبة لا تمكنها بأي حال من الأحوال من إنتاج القنبلة الذرية، كما أن مفاعل إيران النووي(بوشهر) لا يمكن استخدامه وسيلة لتهديد الدول المشاطئة له على الجانب الأخر من الخليج، لكنه قد يسبب أخطاراً في حالة حدوث تسرب إشعاعي منه، أو تعرضه للعدوان الخارجي، وأكثر من ذلك سعي إيران إلى طمأنة دول الخليج العربية، بأن البرنامج الإيراني لا يشكل تهديداً لها(الخالدي،2007: 123).

حاول المسؤولون الإيرانيون تكرار التأكيد على سلمية نواياهم، وهو ما بدأ جليًّا في قيامهم بزيارات دورية لدول الخليج العربي للتأكيد على صحة هذه الفكرة، ويبدو أن الدول المجاورة لإيران والأكثر قربًا منها لن ترضى أن تقف موقف المشاهد، وفي الوقت نفسه فإن تراخي وتكاسل دول الخليج العربي يعكس كلاً من عدم ثقتهم في إيران بالإضافة إلى اعتمادهم الكلي على الولايات المتحدة باعتبارها الضامن الوحيد لأمنهم(الزيات،2006: 58).

كما تصدرت قضية التسلح الإيراني وخصوصاً البرنامج النووي أجندة عمل مجلس التعاون الخليجي في قمته السادسة والعشرين التي عقدت في أبو ظبي في ديسمبر(2005)، حيث استقطبت هذه القضية اهتمام الدول الخليجية كافة خلال هذه القمة، وهو ما عبر عنه أمين عام مجلس التعاون الخليجي بالقول" مجلس التعاون لا يريد سباقاً نووياً في هذه المنطقة والمجلس فزع بشدة من ذلك، لكن المفارقة من البيان الختامي لم يترجم هذه المخاوف بشكل مباشر بل إنه أشار إلى إسرائيل تحديداً والمنطقة عموماً حيث طالب المجلس إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية وإخضاع كافة منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجدد المجلس الأعلى للقمة الخليجية مطالبته بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج العربي"، وهذه الصياغة التي عكست فجوة كبيرة بين ما أثير قبيل الاجتماعات وما نص عليه البيان تعزى لعدة أسباب(البدراوي، 2006: 659):-

أولاً: رغم إجماع الدول الخليجية الست على المخاطر النووية الإيرانية، فإنها تتمتع مع الأخيرة بعلاقات طيبة على الصعد السياسية والاقتصادية وهي سمة تميز العلاقات الإيرانية الخليجية، فهي وإن توترت على المستوى السياسي فإنها تشهد نمواً واضحا على المستوى الاقتصادي، فحجم التبادل التجاري بين الكويت وإيران بلغ (180) مليون دولار عام (2003)، كما بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والمملكة العربية السعودية بليون ريال سعودي خلال عام (2004)، وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة ثالث أهم الأسواق بالنسبة لإيران حالياً كما أن الإمارات العربية تعد خامس دولة في تزويد إيران بالبضائع.

ثانياً: يبدو أن الدول الخليجية لم تشأ أن تنتهج خيار التصعيد مع إيران تلك الدولة ذات الـ (70) مليون نسمة وهي جار أبدي لدول المجلس ولديها برامج عسكرية متطورة خاصة وأن دول الخليج لا تزال تعاني من تداعيات الملف العراقي وتدرك جيداً مدى النفوذ الإيراني فيه، وبالتالي فإن التصعيد ضد إيران لم يكن خياراً صحيحاً ويبدو أن دول المجلس قد أخذت في اعتبارها الرسالة التي بعث بها أمين عام الجامعة العربية للمجلس، بالرغم من الانتقادات التي أبداها تجاه هذه الرسالة مسئولون بالإمارات، طالب فيها دول الخليج بتركيز مخاوفها على البرنامج النووي الإسرائيلي وتجنب التصعيد مع إيران بشأن الملف النووي وهي النصيحة التي حظيت باهتمام الدول الخليجية إضافة إلى عداها من نصائح أخرى ومنها الرغبة الأمريكية، من خلال الاتصالات بين الإدارة الأمريكية وبعض الدول الخليجية، في أن تتخذ دول المجلس موقفاً جماعيا ضد البرنامج النووي الإيراني.

ثالثاً: يوجد لدى دول الخليج العربية إدراك جماعي بخطورة الملف النووي الإيراني بالنسبة لأمنها القومي، ولهذه المخاوف ما يبررها سيما وأن أضحت محاطة بدول ذات طموحات نووية(الهند، باكستان،إسرائيل، إيران) ومن ثم فإن الموقف الخليجي لم يتجاهل الإشارة إلى القضية النووية ولم يشر إلى إيران تحديداً وإنما أشار إلى ضرورة جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

وهذا ما عادت به القمة الخليجية في الرياض 9 ديسمبر (2006) لتؤكد عليه حيث صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية عبد الرحمن العطية أن دول مجلس التعاون ليست ضد امتلاك إيران لأي مشروع نووي مخصص للأغراض السلمية وأن دول مجلس التعاون

لا تسعى للسباق النووي ومن حقها، كما هي الحال بالنسبة لإيران الحصول على الطاقة النووية السلمية، بدلاً من ترك إسرائيل تستفرد بالمنطقة وتفرض تحديات تتطلب المواجهة، كما طالب العطية بضرورة الضغط على إسرائيل التي تستحق العقوبة لرفضها فتح منشآتها النووية للتفتيش الدولي رغم المطالبة المتكررة، الأمر الذي يعكس ازدواجية في المعايير لدى الولايات المتحدة وأوروبا والمجتمع الدولي(صحيفة القبس، العدد12050:20 ديسمبر 2006).

وهناك توافق بين دول المجلس حول مبادئ عامة حاكمة للموقف الخليجي من الملف النووي الإيراني، وعلى الأخص قناعة هذه الدول بوجود أرضية مشتركة ومصلحة عليا موحدة في دعم سياسة الدول الغربية الهادفة إلى تجريد إيران من قدراتها النووية التدميرية الراهنة أو المستقبلية(الكامنة أو المحتملة) ويرتكز هذا الموقف على مجموعة من المبادئ الأساسية هي (إدريس،2006: 101).

وجاء في تقرير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية الأخير الصادر في (2007/12/3) والذي كشف عن قيام إيران بإنهاء برنامجها وأنشطتها النووية ذات الجانب العسكري في عام (2003) ليزيل اللثام عن حقائق جديدة تفرض نفسها فيما يتعلق بأزمة الملف النووي الإيراني، ويضع في نفس الوقت علامات استفهام كبيرة أمام موقف الإدارة الأمريكية من هذا التقرير، والأسباب التي دفعت الـ" سي آي إيه" إلى إصداره على هذا النحو الذي يبرئ، نوعًا ما، ساحة طهران في الوقت الذي يسعى فيه الرئيس "بوش" وإدارته إلى تضييق الخناق عليها.

ولاشك أن صدور ذلك التقرير بهذه الصورة يجعل الكثيرين يستعيدون من ذاكرة الماضي المرحلة التي سبقت الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق حين لعبت المخابرات الأمريكية بالتعاون مع الاستخبارات البريطانية الدور الأهم في اتخاذ قرار الغزو عندما قدمت أدلة وتقارير بناءً على ضغوط من الإدارة ثبت زيفها فيما بعد على امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل. أرادت المخابرات الأمريكية بتقريرها الأخير أن تنأى بنفسها عن التورط في تقديم أية تقارير أو أدلة مشبوهة ضد طهران يمكن أن تستغل في تبرير القيام بعمل عسكري ضدها، ومن ثم توريط الولايات المتحدة في مستنقع جديد مثلما حدث في العراق من قبل.

كما عكس البيان الختامي الحادي والثلاثين لمجلس دول التعاون الخليجي في أبو ظبي (2010) لقادة دول مجلس التعاون الخليجي العربي الست ضرورة إبداء حسن النوايا تجاه إيران، والحث على استمرار المشاورات بين الدول الغربية وطهران بهدف التوصل إلى حل سلمي للملف النووي الإيراني كما عبر المجلس عن أمله في أن تسعى كافة الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية سياسية تبدد المخاوف والشكوك حول طبيعة هذا الملف وتحقق أمن واستقرار المنطقة وتكفل حق دول المنطقة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية في إطار الاتفاقية الدولية

ذات الصلة ووفق معايير وإجراءات الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحت إشرافها وتطبيق هذه المعايير على جميع دول المنطقة دون استثناء بما فيها إسرائيل كما تضمن البيان الإقرار بحق دول المنطقة في امتلاك الخبرة في مجال الطاقة النووية السلمية للاستخدام السلمي التي ستشكل تحدياً للمنطقة خلال السنوات المقبلة مع استخدام كافة وسائل الضغط السلمية لإخلاء منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل للجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ودعوة إيران إلى الاستجابة لمساعي الإمارات والمجتمع الدولي لحل القضية عن طريق المفاوضات المباشرة أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، والتأكيد على أهمية الالتزام بمبادئ الشرعة الدولية، وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وصل الربيع العربي إلى اليمن يوم 11 فبراير 2011، وعلى الرغم من أن المجتمع اليمني يمكن وصفه بالمجتمع المسلح نظرا لوجود كمية كبيرة من الأسلحة يمتلكها عموم اليمنيين، إلا أن الشباب اليمني الطرف الرئيسي في الثورة والداعي لها ومحركها الأكبر، آثر السلمية مقتضيا بنظرائه في تونس ومصر، ومع الخلل الذي أصاب تماسك نظام علي عبد الله صالح، والذي حدث نتيجة حالة الانقسام التي أصابت الجيش والقبائل اليمنية، تغيرت خريطة القوى في اليمن فأصبحت تضم، القوى الحزبية التقليدية وتتوزع بشكل رئيسي على حزب المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الحاكم سابقا، وبناء على اتفاقية مجلس التعاون الخليجي، فالحزب لا يزال قائما، كما أنه لا يزال يمثل الأغلبية البرلمانية الذي لم يطالها الحل، كما أن أعضاءه المتبقيين لم يمسسهم أي عزل سياسي أو ملاحقة قضائية (ناجي، 2008، ص19).

وتحالف اللقاء المشترك، وهو التحالف الذي تأسس في عام 2003، ويضم 6 أحزاب يمنية أبرزها حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يعتبر معبرا عن فكر الإخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي، وبالرغم من التعارض الإيديولوجي بين الحزبين إلا أن التحالف بينهما في إطار اللقاء المشترك لا زال ساريا، أما القوى غير الحزبية والمسلحة فتتوزع على تنظيم القاعدة والحوثيين والجيش المنشق بقيادة علي محسن الأحمر، فتنظيم القاعدة قد وجد بغيته في اليمن بسبب توافر معظم عناصر النجاح السببية، وبعد هروب 23 من قيادات التنظيم من السجن السياسي في صنعاء في 3 فبراير 22006، بدأ تنظيم القاعدة مرحلة جديدة اتسمت بالتخطيط والتنظيم، وفي مطلع عام 2009، أعلن عن تأسيس قيادة جديدة للتنظيم تحت مسمى "تنظيم القاعدة في جزيرة العرب"، وتحولت استراتيجية القاعدة من الدفاع إلى الهجوم (الحلو، 2015، ص19).

أما الحوثيون (أنصار الله) فهم حركة دينية سياسية مسلحة، ظهرت في صعدة شمالي اليمن وعرفت باسم حركة الشباب المؤمنين، يرى البعض أن الحوثيين ظاهرة خاصة تمثل جيب تشيع اثنى عشري حديث في منطقة زيدية تقليدية، فهو تشيع حديث عمره عقدين تقريبا في محيط

زيدي إذ بدأوا كحركة أصولية زيدية أساسا، وإلى اليوم فقههم وممارساتهم ملتبسين مذهبيا، ثم خاضوا صراعا عنيفا في 6 حروب خلال عقد واحد ضد قائد زيدي، قبل أن تتغير ظروف التحالفات ليتحالفوا معه ومع بعض الشوافع ضد قوى سياسية وجهوية أخرى، لذا يمكننا القول بأن الصراع ليس صراعا طائفيا وإنما سياسي/جهوي ووحدته السسيولوجية الأساسية هي المنطقة والقبيلة لا الطائفة (وإلا لشاهدنا اصطفافا طائفيا شافعيا في مواجهة الأقلية الزيدية، وربما تحالف شافعي زيدي في مواجهة الحوثيين على قاعدة أن الزيدية أقرب فقهيا للسنة...الخ.

وقد شارك الحوثيين في الثورة ضد صالح، وحشدوا أنصارهم في المدن اليمنية تحت لواء الثورة، كما رفضوا المبادرة الخليجية ولم يوقعوا عليها، لكنهم تعاملوا مع نتائجها، وتجسد ذلك من خلال مشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني، ولجنة صياغة الدستور، كما يرى البعض أن تحركاتهم الأخيرة تأتي في إطار إعادة تقديم أنفسهم للمجتمع اليمني باعتبارهم ممثلا جديدا للطائفة الزيدية التي أنهكها الصراع بين صالح وأنصاره من جهة وآل الأحمر من جهة أخرى، وأيضا باعتبارهم جزءا من الحرب الكونية ضد الإرهاب ممثلا في تنظيم القاعدة، وكذلك من خلال تبنيهم خطابات مكافحة الفساد وتحقيق مطالب الثورة والتوافق الوطني واتفاق السلم والشراكة (يمن برس، 2015، ص9).

أما القوى العسكرية المنشقة والتي دشن لها الرجل القوي في الجيش اليمني علي محسن الأحمر فيما يعرف بيوم الانشقاق الكبير في 21 مارس 2011، وهو اليوم الذي شهد انحياز عدد ليس بالقليل من القادة العسكريين للثوار، وصنع الأحمر الذي يعد الذراع العسكري لجماعة الإخوان المسلمين، تحالفا قويا مع قبائل أولاد الشيخ عبد الله بن حسين وواجهتهم السياسية حزب الإصلاح الذراع السياسية للجماعة، وهو تحالف يبدوا أن الولاء له أقوى لدى كلا طرفيه من الثورة والمبادرة والأحزاب الشريكة في تكتل اللقاء المشترك"6، وإلى جانب الأحمر، انشق اللواء محمد علي محسن (ابن عم الرئيس على عبد الله صالح) والذي كان يشغل منصب قائد المنطقة الشرقية (عبد الملك، 2012، ص9).

وفيما يخص شباب الثورة، فقد كان لهم في فترة المجاز الثوري قدرة كبيرة على الفعل والتأثير، إلا أن عدم قدرتهم على تنظيم أنفسهم في أطر رسمية، بالإضافة إلى أن جميع القوى الأخرى مثلت عوائق أمام تمكينهم، سواء الأحزاب السياسية المتمثلة في المؤتمر الشعبي العام، أو تحالف اللقاء المشترك الذي نصب نفسه وصيا على ثورتهم، أو التيارات الدينية، أو الحكومة الانتقالية، ساهمت في خفت نجمهم. وعلى المستوى العسكري الرسمي هناك صراع بين آل صالح الذين لا يزال لديهم الأذرع الطويلة في المؤسسة العسكرية ويقاومون كل محاولات الرئيس لإعادة

هيكلة الجيش بل ويجاهرون بتحديها والانقلاب عليها، وبين الرئيس قائد القوات المسلحة أي ما تبقى من جيش نظامي، وهو يمثل الحلقة الأضعف في المعادلة (العمران، 2014، ص19).

وأمام تلك المتغيرات طرح مجلس التعاون الخليجي مبادرة للتهدئة في 3 إبريل 20117، بمقتضى تلك المبادرة يتنازل صالح عن السلطة في مقابل منحه حصانة ضد الملاحقة القضائية، وهي المبادرة التي رفضها الثوار8، ولكن قوى المعارضة السياسية متمثلة في تكتل أحزاب اللقاء المشترك قد قبلت بها، إلا أن صالح قد أخذ يماطل في توقيع الاتفاقية، وأمام الضغط الخليجي أعلن مسئولون يمنيون في أوائل مايو أن صالح سوف يوقع على الاتفاق، وأعلنت المعارضة مرة أخرى عن قبولها للاتفاق، إلا أن صالح تراجع مرة أخرى مبررا ذلك بأن الاتفاق لا يحتاج إلى توقيعه، فاتهمته المعارضة بسوء النية، واندلعت أعمال العنف في البلاد، وفي 22 مايو حاصر أنصار صالح مبنى سفارة الإمارات العربية المتحدة في صنعاء وبعثة الأمم المتحدة، فنقلتهم الحكومة بطائرات هليكوبتر إلى القصر الرئاسي. وفي يوم 3 يونيه 2011، حدث تحولا خطيرا في مسار الأزمة اليمينة، ففي أثناء صلاة الجمعة في مسجد دار الرئاسة حيث تواجد صالح مع كبار رجال دولته، تعرض المسجد لتفجير، وغير معلوم إذا كان التفجير نتيجة زرع متفجرات داخل المسجد أو نتيجة لقصف، إلا أن صالح قد أصيب بإصابات وحروق بالغة أدت إلى نقله إلى المملكة العربية السعودية من أجل العلاج، مما أدخل البلاد في مناوشات مسلحة بين الفصائل السياسية المختلفة (عبد الفتاح، 2013، ص23).

وبعد موافقة مجلس النواب اليمني على منح صالح وعائلته الحصانة في يوم 21 نوفمبر، وقع صالح على المبادرة الخليجية في 23 نوفمبر 2011، والتي بمقتضاها تنتقل السلطة إلى نائبه عبد ربه منصور هادي في غضون 30 يوما، على أن تقام انتخابات رئاسية توافقية يكون فيها عبد ربه منصور هادي مرشحا توافقيا في 21 فبراير 2012، مقابل منح صالح وأسرته حصانة من الملاحقة القضائية. إلا أن صالح لم يعتزل العمل السياسي تحت حماية الحصانة الممنوحة له وفق المبادرة الخليجية، بل احتفظ بمنصبه كرئيس لحزب المؤتمر الشعبي العام، وكذلك ظل أبناءه وأقاربه على رأس الأجهزة الأمنية في البلاد. ويمكننا أن نقول بأن المبادرة الخليجية أجهضت الحالة الثورية التي أشعل فتيلها الشباب اليمني9، حيث لم يحدث تغيير كامل للنظام بل تغير رأس النظام فقط، كما اصطدمت الخيارات الثورية بالتسويات السياسية، وأفلت رموز النظام من المحاسبة10، ويرى الشباب أن القوى التقليدية مدعومة من الأنظمة السياسية لدول مجلس التعاون الخليجي عملت جاهدة على إجهاض رؤية الشباب، فدول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية كانت حريصة على عدم تحقيق رؤية الشباب المستقل التي كانت من الممكن أن تؤدي إلى الديمقراطية، وهو ما تخشى المملكة السعودية انتقاله إليها إذا حدث بالقرب

من حدودها، أي أن المملكة السعودية تخشى (تصدير الثورة) إليها، كما أن المملكة السعودية والولايات المتحدة كانتا على علاقات وثيقة مع نظام علي عبد الله صالح، الذي كان يضمن مصالح الدولتين في تلك المنطقة من الخليج بالإضافة إلى دوره في الحرب على الإرهاب11 (الحلو، 2015، ص49).

حلف هادي منصور اليمين الدستورية أمام البرلمان اليمني في 25 فبراير 2012، ليصبح الرئيس الثاني للجمهورية لمدة عامين فقط، وهما عامي المرحلة الانتقالية وفق المبادرة الخليجية، وخاض هادي منصور الانتخابات الرئاسية منفردا، حيث أنه كان مرشحا توافقيا دعمه حزب المؤتمر الشعبي العام وتحالف اللقاء المشترك المعارض، وقد شارك 65% ممن لهم حق التصويت في الانتخابات، التي شهدت استمارات تصويت لا تضم أحدا إلى جانب هادي منصور، فكان انتخابه أشبه بالتزكية، أو بعملية استفتاء على انتقال السلطة من صالح إلى هادي.

ووفق الاتفاقية الخليجية، وبإشراف من مجلس الأمن فإن مهام منصور هادي في المرحلة الانتقالية تلك هي إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية والعسكرية، ومعالجة مسائل العدالة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل، والإعداد لصياغة دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 2014. وبعد عدة تأجيلات، تم عقد الجلسة الأولى للحوار الوطني يوم 18 مارس 2013، برئاسة هادي، وعضوية 565 عضوا من القوى السياسية المختلفة، نصفهم من الجنوب و30% من النساء و20% من الشباب. وقد أوفد الأمين العام للأمم المتحدة المغربي جمال بن عمر مستشاره في الشأن اليمني للإشراف على المرحلة الانتقالية، وبعد 10 أشهر وتحديدا في 25 إبريل 2014 عقدت الجلسة الختامية للحوار الوطني، الذي انبثق عنه وثيقة الحوار الوطني الشامل والتي احتوت على عدة فصول تتناول القضايا العالقة محل الخلاف في اليمن، وأهمها قضية الجنوب، وقضية صعدة، والمصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وأسس بناء الجيش والأمن ودورهما، واستقلالية الهيئات ذات الخصوصية، الحقوق والحريات، والتنمية الشاملة والمتكاملة والمستدامة. وقد أفضى الحوار بإعمال النظام الفيدرالي في اليمن، وتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم (الحلو، 2015، ص9).

المطلب الثاني

موقف ايران من الازمة في اليمن

في إطار السعي الأمريكي نحو تحقيق تقدم في ملف إيران النووي، والذي توليه الإدارة الأمريكية اهتماما بالغا راغبة في الوصول فيه إلى تسوية تؤدي إلى غلقه بشكل نهائي، فإنه وفي هذا السعي قد شهدت مفاوضات جنيف في 24 نوفمبر 2013، تقديم تنازلات إيرانية فيما يتعلق بالملف النووي، في مقابل رفع "مؤقت وجزئي وقابل للإلغاء" للعقوبات الدولية.

وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة تفاهم سياسي حول الشرق الأوسط بين الطرفين أكثر من كونها اتفاقية تتعلق بالملف النووي الإيراني فقط، فالتفاهم الأمريكي الإيراني ليس وليد مفاوضات جنيف، ولم يكن وصول حسن روحاني الذي يوصف بالرئيس المعتدل سببا فيها، حيث أنه كان يوجد "قناة التفاوض السرية" التي وفرتها ورعتها سلطنة عمان للولايات المتحدة وإيران منذ مارس 2013، أي قبل خمسة أشهر من تسلم الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني مهامه الرئاسية، كان يمكن وصف ما أخذ يتكشف ويتسرب من معلومات عن اتصالات أو تفاهمات أمريكية–إيرانية عقب مباشرة روحاني لمسئولياته كرئيس لإيران أنها مجرد "نوايا حسنة" لتفاهمات سواء كانت تتركز على الأزمة المثارة حول برنامج إيران النووي أو كانت أوسع من ذلك، وتمتد لعدد من القضايا الإقليمية الساخنة، وفي مقدمتها بالطبع الأزمة السورية24. ويمكن أن نشير إلى اختفاء الحماس لدى الولايات المتحدة بالحل العسكري في سوريا وتعزيزها للحل السياسي للإطاحة بنظام بشار، كأحد نتائج الترتيبات الإيرانية الأمريكية المنبثقة من التقارب الأمريكي الإيراني، وهو ما يُعد مغايرا لرغبة المملكة العربية السعودية في حل الأزمة السورية عن طريق العمل العسكري للإطاحة بنظام الأسد (برقاوي،2014: 5).

كما أنه لا يخفي على أحد زيادة النفوذ الإيراني في اليمن، العراق، سوريا، ولبنان، وهو النفوذ الذي يتعارض مع مصالح السعودية والخليج في تلك الدول، حيث تدعم إيران الحوثيين في اليمن ضد نظام هادي المدعوم من السعودية، ونظام الأسد في سوريا الذي لا ترى السعودية أن ثمة حل في الأفق إلا بعد خلعه وترجح في ذلك الحل العسكري، كما تدعم السعودية قوى المعارضة المسلحة المناهضة لنظام بشار، وفي لبنان تدعم إيران حزب الله في مواجهة تيار الاستقلال برئاسة سعد الحريري المدعوم من السعودية، أما في العراق، فالتفاهمات الأمريكية الإيرانية في محاربة داعش سواء بتنسيق مباشر أو غير مباشر تقلق السعودية في البلد الذي يشكل الشيعة أكثر من نصف عدد سكانه25، مما أضعف حظوظ المملكة السعودية في وقف النفوذ الإيراني المتزايد فيها (عبد المجيد،2015: 6).

يعزي البعض أسباب الخيار العسكري السعودي بالنظر إلى المتغيرات الإقليمية، وبشكل خاص التقارب الأمريكي-الإيراني، وازدياد نفوذ إيران في المنطقة، والذي بموجبه يستمد نظام الأسد في سوريا أسباب البقاء على غير رغبة السعودية، كما تحرز إيران تقدما في مواجهة داعش بالعراق وبذلك تقدم نفسها باعتبارها أقدر على مواجهة داعش من السعودية، وكذلك أمام فرض الحوثيين لسيطرتهم على الأرض في اليمن بالقوة، واقتراب حسم الأمور بالنسبة لهم مما يؤدي لوجود عدو للمملكة السعودية على حدودها الجنوبية، يتحكم في أحد أهم الممرات الملاحية وهو مضيق باب المندب (بوسناد،2012: 22). وقد شارك السعودية تسعة دول أخرى، هي مصر، الأردن، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، المغرب، السودان، وباكستان، وقد أعلنت تلك الدول مشاركتها في العمل العسكري، إما لوجود اتفاقية دفاع مشترك عربية، أو في إطار تعاون عسكري مع السعودية. أما بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي الأربعة فإن وقف التمدد الحوثي أحد مطالب أمنهم القومي في منطقة الخليج، والدول الخمس الأخرى لكل منها أسبابها، وقد بدا هذا تحالفا سنيا في مواجهة إيران الشيعية، لكن يرى البعض أن فكرة التحالف السني ذاتها ليست بالجديدة.

إلا أن شكوكا كبيرة أيضا تثور حول فعالية هذا التحالف في تحقيق الاستقرار بالمنطقة وخصوصا إذا وصف بالسني في مواجهة الشيعة، إذ أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي بها أقليات أو حتى أكثرية شيعية تعاني من تهميش اقتصادي واجتماعي كما أن باكستان بها عدد يعتد به يقدر بـ20% من السكان من الشيعة في المناطق المجاورة لإيران، وهي غير قادرة على السيطرة على تنظيم القاعدة الذي ينفذ هجمات بطول البلاد وعرضها، كما تواجه توترات مستمرة في علاقتها بالهند وإيران (باكير،2014 : 9). أيضا فإن مصر، ورغم توافق الإخوان المسلمين المصنفة كجماعة إرهابية من قبل النظام مع مشاركة هذا النظام في هذا التحالف، فإن ثمة حساسية مصرية تجاه التدخل في اليمن.

يشكل التدخل الإيراني في اليمن مصدرًا من مصادر القلق البارزة على المستويين الإقليمي والدولي، وأيضا على المستوى المحلي داخل اليمن، وذلك بالنظر إلى ما يتركه هذا التدخل من توترات وحالة عدم استقرار سواء في اليمن ؟ الذي يبحث عن التعافي من أزمته وجني ثمار ثورته التي بذل من أجلها شعبه الغالي من دماء أبنائه ؟ أو بالنسبة لدول الجوار التي ترى في هذا التدخل خطرًا كبيرًا على أمنها واستقرارها، ولاسيما أنه لا يخلو من أهداف تخدم الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، التي لا تنفصل بدورها عن دائرة صراعات إيران الإقليمية مع دولها، وكذا

صراعها الأوسع مع العديد من القوى الدولية وتحديدًا الولايات المتحدة فيما يخص الهيمنة في المنطقة، الذي يبرز في أوضح تجلياته في أزمة البرنامج النووي الإيراني (الديني، 2014: 12) .

ولعل ثمة عدة تساؤلات تطرح نفسها فيما يخص الدور أو التدخل الإيراني في اليمن أولها يتعلق بطبيعة الأسباب التي تدعو إيران إلى هذا التدخل.. وثانيها يتعلق بشواهد هذا التدخل .. وثالثها يدور حول المخاطر التي يمكن أن تترتب على هذا التدخل بالنسبة لليمن وأيضا بالنسبة لدول الجوار وتحديدًا دول الخليج العربية.

بداية.. لو نظرنا إلى الأسباب التي تقف وراء التدخل الإيراني في اليمن، فإنه يمكن القول إن هذه الأسباب تنقسم بطبيعتها إلى قسمين الأول منها داخلي محلي مرتبط بطبيعة النظام القائم في إيران، وهذا بدوره مرتبط في جانب منه بأيديولوجية النظام منذ قيامه 1979، فهذه الأيديولوجيا تقوم على فكرة تصدير الثورة إلى الدول الأخرى من خلال اتباع سياسة التدخل في شؤون هذه الدول، ولاسيما تلك التي بها تجمعات طائفية تدين بنفس المذهب، وهي سياسة اتبعتها ومازالت تتبعها مع بعض دول الخليج العربية وتتبعها في العراق ولبنان وكذلك في اليمن حيث الوجود الشيعي الحوثي (البكيري، 2013: 4).

كما أن النظام الإيراني بطبيعته يتبع سياسة تصدير مشاكله إلى الخارج؛ حيث إنه في ظل ما يواجهه من معارضة ومشاكل داخلية يحاول إلهاء شعبه بقضايا ومشاكل خارجية من قبيل أزمة البرنامج النووي والحديث عن ارتباطها بالكرامة الوطنية الإيرانية أو الحديث عن دور إقليمي يعيد مجد الإمبراطورية الفارسية الكبرى أو الحديث عن مواجهة قوى الاستكبار والشر في العالم.

وبالنظر إلى القسم الثاني من الأسباب، وهي الأسباب الخارجية يلاحظ أنها ذات طبيعة إقليمية مرتبطة كما سبقت الإشارة باستراتيجية إيران ورؤيتها لمصالحها ودورها في محيطها الإقليمي؛ حيث تتركز أبرز هذه الأسباب في الآتي:

-الموقع الاستراتيجي لليمن، فاليمن بحكم موقعه على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر يسيطر على واحد من أهم الممرات الملاحية، وهو مضيق باب المندب؛ حيث تمر ناقلات النفط منه عبر البحر الأحمر متجهة إلى قناة السويس ومنها إلى الأسواق الرئيسية في أوروبا والولايات لمتحدة.. وبالتالي فإن حصول إيران على موطئ قدم في المنطقة يعزز من حضورها الإقليمي، ويساعدها على السيطرة على المداخل والمخارج الرئيسية لتجارة النفط الدولية؛ إذ تسيطر على مضيق هرمز وتهدد بإغلاقه من حين لآخر.- سعي إيران من خلال وجودها في اليمن إلى مناوئة الوجود الأمريكي هناك - خصوصًا وفي المنطقة عمومًا ؟ وذلك في إطار الصراع المتبادل بين الجانبين على النفوذ والهيمنة في تلك المنطقة الحيوية من العالم.. فضلاً على إمكانية أن يكون اليمن جبهة

أخرى جديدة للمواجهة مع أمريكا إذا نشبت حرب بين البلدين في منطقة الخليج؛ حيث يمكن أن تتخذ من اليمن نقطة انطلاق لضرب المصالح الأمريكية في المنطقة.(الديني، 2014: 19)

-سعي طهران إلى استغلال موقع اليمن واشتراكه في الحدود مع بعض دول الخليج (وتحديدًا المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان) في توليد مضايقات والتسبب في مشاكل لهذه الدول، ولاسيما السعودية (قاطرة الوحدة الخليجية وقلب العالم الإسلامي والمناوئ الرئيسي للمخططات الإيرانية في المنطقة) ويساعد على ذلك وجود التجمعات الحوثية الشيعية في شمال اليمن بالقرب من الحدود السعودية، مما تسبب في كثير من المشاكل الأمنية للمملكة، علاوة على محاولة أي جهود سعودية أو خليجية من أجل إعادة الاستقرار إلى اليمن (يمن برس، 2015: 6).

إن الأسباب السابقة التي تبرر التدخل الإيراني في اليمن يكشف عنها بعض الشواهد التي تؤكد أن هذا البلد قد تحول إلى فناء خلفي وساحة مفتوحة للاستخبارات الإيرانية لتنفيذ مخططات طهران في المنطقة ولو أردنا استعراض بعض هذه الشواهد فسنجد ما يلي:

- دور إيران في دعم وتمويل التمرد الحوثي، وهو ما ظهر بوضوح في الحروب الست التي خاضها الحوثيون ضد الدولة في الفترة من 2004 - 2009، وهو دور أماطت اللثام عنه تقارير دولية حين تحدثت عن تورط إيران ودول أخرى معادية للدول العربية في الحرب بين الجيش اليمني والمتمردين الحوثيين، كما أكده اعتراف «عبدالملك الحوثي» مؤخرًا حين أشار ضمنًا إلى دور إيران في دعم حركته الشيعية في حملة الإبادة التي تشنها ضد السلفيين في صعدة (البكيري، 2013: 19).

-رصد خفر السواحل اليمنية سفينة إيرانية أثناء توقفها في منطقة «رأس معوة» بخليج عدن وعلى بعد 20 ميلاً من سواحل محافظة لحج جنوب البلاد، حيث فُسر وجود السفينة القادمة من ميناء بندر عباس بأنه محاولة لتهريب شِحَن ممنوعة للسواحل اليمنية أو تفريغ مواد غير معروفة في المياه الإقليمية اليمنية.

-حديث مصادر استخباراتية عن احتمال وجود دور لإيران أو سوريا في محاولة اغتيال الرئيس اليمني علي عبدالله صالح، وذلك بهدف دفع اليمن إلى السقوط في أتون الحرب الأهلية؛ حيث نشطت الاستخبارات الإيرانية والسورية بشكل مكثف في هذا البلد، كما جرى اجتماع في دمشق لقياديين في الحراك الجنوبي وقياديين من حركة الحوثيين التقوا خلاله مسؤولين أمنيين سوريين وإيرانيين؛ حيث صدرت توجيهات باغتيال الشيخ «صادق الأحمر» بهدف إشعال الفوضى القبلية واتهام الرئيس «صالح» باغتياله، فيما كلفت جهة أخرى باغتيال «علي صالح» واتهام دول خليجية بتدبير محاولة الاغتيال.

-اتهام الحكومة اليمنية القيادي القبلي «حسين الأحمر» بالحصول على دعم مالي من إيران؛ حيث لفتت إلى زيارته لدمشق في أغسطس 2011 ولقائه حجة الإسلام «أحمد موسوي» السفير الإيراني في سوريا وبحثه معه جوانب الدعم المالي التي يمكن أن يحصل عليه من الحكومة الإيرانية (بعدما فقد مصدر تمويل رئيسيا بسقوط نظام معمر القذافي)؛ حيث أبدى الأحمر حرصه على تعزيز علاقته مع إيران وأنه سيتعاون معها بشكل إيجابي كواحد من حلفائها الأساسيين الذين يمكنها الاعتماد عليهم في المنطقة.

-دعم إيران الحركة الحوثية في الوقت الحالي من أجل توتير الأجواء وتعطيل مبادرة التسوية الخليجية من خلال حشد شباب الحوثيين في الساحات المعارضة ومحاولتهم توجيه مسيرات إلى القصر الرئاسي في صنعاء، فضلاً عن إعلان الحركة مؤخرًا مقاطعتها للانتخابات الرئاسية بدعوى أنها مخطط أمريكي لإفشال الثورة اليمنية.

المبحث الثاني

تأثير الأزمة اليمنية على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

على مدى العشرية الماضية من القرن الحالي، شهدت العلاقات اليمنية الإيرانية حالتي مد وجزر شديدتين، تميزت حالة الجزر فيها بأنها كانت السائدة والأكثر بروزاً، خاصة بعد اندلاع المواجهات المسلحة بين جماعة الحوثي "الشيعية" المتمردة في محافظة صعدة شمال اليمن وقوات الجيش اليمني في يناير/كانون الثاني 2004. منذ ما بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 وما مثلته من بروز لمتغير إقليمي جديد ممثلاً بجمهورية إيران الإسلامية كقوة صاعدة على المشهد الدولي والإقليمي، كان ثمة شيء ما غير مألوف تزامن ظهوره مع قيام هذه الجمهورية "البراغماتية"، ألا وهو مبدأ تصدير الثورة الذي كان بمثابة حبات اللقاح أو الإخصاب لما بات يطلق عليه اليوم بالطائفية السياسية في العالم العربي.

فعلى امتداد الثلاثين عاماً الماضية من عمر هذا الثورة "الخمينية" وهذه الجمهورية تعيش حالة من الخصومة غير المعلنة مع محيطها العربي كله، انفجرت حرباً طاحنة مع عراق وبعث صدام حسين، وعلاقة حميمية مريبة مع سوريا وبعث حافظ الأسد "النصيري" طائفياً (البكيري، 2013: 16).

أما علاقة اليمن بإيران فلم تكن سوى انعكاس طبيعي لعلاقة النظام الحاكم في صنعاء حينها مع نظام حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في بغداد، والذي كانت تجمعه علاقة قوية بنظام صنعاء، وصل إلى مراحل متقدمة تمثلت في وقوف اليمن ودعمه المباشر للعراق في حربه الضروس مع إيران حينها بين عامي 1980 و1988 (الشجاع، 2009: 6).

لذلك ترى إيران في نفسها المدافعة عن الإسلام، وقبلة المذهب والأقليات الشيعية في العالم العربي، والمسؤولة عن ضمان حرية الملاحة في الخليج ومضيق هرمز.

في مقابل هذه الإستراتيجية الإيرانية الواضحة، كان العالم العربي وما يزال يعاني من تفكك، واختلاف عميق في نظرته لقضاياه الجوهرية، فمساحة خلافاته الضيقة تغلبت على مساحة مصالحه المشتركة الأكبر والأهم، فلم يتمكن من ايجاد رؤية سياسية موحدة، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل في مؤتمر القمة العربية في سرت (2010م) بالخواء الإستراتيجي.

وفي ظل هذا الوضع العربي غير المطمئن، وشلل جامعة الدول العربية نتيجة إصابتها بمرض عضال رافقها منذ الولادة، لا نرى في الأفق أي مؤسسة عربية قائمة وقادرة على مواجهة التمدد الإيراني في هذه الظروف المعقدة سوى مجلس التعاون الخليجي (يمن برس، 2015: 16).

المهمة شاقة لأن العطار يحاول إصلاح ما أفسده الدهر، والتحدي كبير لأن القوى العظمى ضالعة في الفوضى التي يعيشها العالم العربي، والأمر يحتاج إلى صياغة إستراتيجية برؤية سياسية خليجية موحدة تجاه إيران، فالتعامل معها يحتاج إلى جلد ونفس سياسي طويل، وضربات استباقية، سواءً على الصعيد الاقتصادي أو الدبلوماسي أو الأمني والعسكري، وأعتقد أن لدى دول الخليج من عناصر القوة، ما يجعلها مجتمعة قوة إقليمية عظمى، مؤثرة وفاعلة على الصعيد الدولي، وهو ما رأيناه بامتياز في مصر والبحرين (آل مرعي، 2015: 17).

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

المطلب الثاني: موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الازمة في اليمن

المطلب الثالث: سيناريوهات الازمة في اليمن.

المطلب الأول

العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربي

من الناحية العملية، فدول الخليج بحاجة إلى انتصار في اليمن من خلال استعادة الشرعية وتقليص نفوذ الحوثي، وما زال بالإمكان تحقيق ذلك من خلال حرمان التنظيم من موارد النفط والغاز، فالجيوش تمشي على بطونها، وإذا تعذر على عبدالملك دفع رواتب الميليشيات التابعة له، والقادة المؤتمرين بأمره، تزعزعت صفوف التنظيم وأصبح آخر ما يفكر فيه المرتزق الحوثي الولاء لنظام الملالي، ويترافق مع ذلك، الضغط على صالح لإخراجه من المشهد السياسي، وحشد المجتمع الدولي ضد الانقلاب، ودعم القبائل اليمنية والمحافظات الرافضة له.

يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف خليجية تجاه انتفاضة اليمن خلال الفترة من 11 فبراير 2011 وحتى نهاية عام 2014، ظهر الأول منها بعد مرور قرابة ستة أسابيع على الانتفاضة، حيث أُعلن دخول مجلس التعاون الخليجي – باتفاق جميع دوله – على خط الوساطة بين الفرقاء السياسيين في اليمن. وعُدّت الخطوة، من قبل البعض، نقلة قد تكون موفقة بالنظر إلى الحساسيات التي كان يمكن أن تنشأ في حال تولت أمر الوساطة دولة، أو مجموعة من الدول. وساعد على وحدة الموقف الخليجي المبدئي أن القوى السياسية والاجتماعية اليمنية، بما في ذلك حزب الإصلاح الذي يضم الإخوان المسلمين، كانت تشعر بفضل التنوع داخلها بأنها قريبة من كل الأطراف الخليجية، وتنظر إلى التباينات بين السياسات القطرية والسعودية فيما يخص الشأن اليمني في المرحلة السابقة على الانتفاضة، على أنها توزيع معين للأدوار.

وشهد الموقف الخليجي الأول، رغم عمره القصير قياساً إلى الفترة الزمنية محل الدراسة، بلورة أهم الأفكار الواردة فيما يعرف بـ "المبادرة الخليجية،" وهي إتفاق بين القوى السياسية والعسكرية اليمنية المناصرة للانتفاضة وتلك المناهضة لها. وتم اقتراح المسودة الأولى للمبادرة من قبل الدورة الاستثنائية الثانية والثلاثين للمجلس الوزاري لدول المجلس، والتي عقدت في مدينة الرياض في 10 أبريل 2011، والتي نصت على أن "يعلن رئيس الجمهورية [الرئيس علي عبد الله صالح] نقل صلاحياته إلى نائب رئيس الجمهورية [عبد ربه منصور هادي]" و"تشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة المعارضة [قوى الانتفاضة] ولها الحق في تشكيل اللجان والمجالس المختصة لتسيير الأمور سياسياً وأمنياً واقتصادياً ووضع دستور وإجراء الانتخابات."[43] وقد تطورت هذه الأفكار بعد ذلك بإشراف ممثل للأمين العام للأمم المتحدة وسفراء الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسفراء دول مجلس التعاون الخليجي، إلى اتفاقية مفصلة تعرف بـ "الآلية التنفيذية المزمنة للمبادرة الخليجية" والتي وُقع عليها في الرياض في 23 نوفمبر2011 (الحلو، 2015، ص43).

وبدأ الموقف الثاني، الذي عمر طويلاً، بإعلان قطر في 13 مايو 2011 انسحابها من المبادرة الخليجية بشأن اليمن، وبرّرت قرارها بـ "المماطلة والتأخير" في التوقيع على ما تم الاتفاق عليه و"استمرار حالة التصعيد وحدة المواجهات" بين الأطراف اليمنية. وتضمن الموقف الثاني، بخلاف الأول، تحزب البعض لطرف، والبعض الآخر لطرف ثان، في حين إختار البعض الثالث دور المراقب غير المهتم. ومر اليمن، بسبب التباينات التي ظهرت في الموقف الخليجي، قبل التوقيع على المبادرة الخليجية وبعده، بعدد من الحروب الصغيرة ولكن المكلفة جداً. وتُوجت تلك الحروب بسقوط العاصمة اليمنية صنعاء، في 21 سبتمبر 2014، في أيدي تحالف مكون من المتمردين الحوثيين وأنصار الرئيس السابق من بقايا قوات الحرس الجمهوري الموالية له، ولأفراد أسرته وقد سارعت طهران إلى إعلان دعمها للحركة الحوثية، والذي لم يظهر منه سوى دعم إعلامي كبير وتبني الحركة لشعار الثورة الإيرانية الشهير "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام." وبغض النظر عن طبيعة العلاقات الحالية التي تجمع الحوثيين بإيران، فإنه يخشى، في ضوء الصراعات الدائرة في سوريا والعراق ولبنان، أن يكون التنافس الخليجي - الخليجي في اليمن وسعي بعض الأطراف إلى إضعاف الإسلاميين السنة، قد ساهما في فتح ثغرة كبيرة في أمن اليمن والخليج. ولا يحد من المخاوف بشأن الوضع في اليمن سوى ظهور بوادر على أن موقفاً خليجياً ثالثاً تجاه الأوضاع في اليمن قد بدأ في التبلور. ويتسم هذا الموقف، كما بدت ملامحه في البيان الصادر عن الدورة الخامسة والثلاثين للمجلس الأعلى لدول مجلس التعاون، بالقوة والوحدة والوضوح والتماسك (باكيري، 2014، ص53).

وفيما يتعلق بالدعم الخليجي لليمن على الصعيد الاقتصادي، فقد منحت السعودية اليمن خلال عام 2011 معونة نفطية بلغ حجمها ثلاثة ملايين برميل بقيمة سوقية مقدرة بـ 300مليون دولار أمريكي وخصصت الإمارات، في يونيو 2012، 500 مليون درهم لشراء معونات غذائية من السوق اليمني وتوزيعها على المستحقين. ووصلت التعهدات الخليجية في مؤتمر الرياض للمانحين الخاص باليمن (4 سبتمبر 2012) من المساعدات والقروض إلى 4.4 مليار دولار، توزعت على السعودية (3.25 مليار دولار)، الكويت (500 مليون)، قطر (500 مليون)، عمان (15 مليوناً)، والإمارات (150 مليوناً). وفي يوليو 2014، قدمت السعودية دعماً عاجلاً للموازنة اليمنية بمبلغ 1.235مليار دولار. صحيح أن الأوضاع القانونية لليمنيين لم تعد إلى ما كانت عليه قبل عام 1990، إلا أن السعودية أفسحت خلال السنوات القليلة الماضية المجال للمزيد من العمال اليمنيين المهرة، وهو ما خفف من ضغوط البطالة على الحكومة اليمنية (يمن برس، 2015، ص19).

ومن جهة أخرى ظلت الأموال الخليجية منذ عام 2011 تتدفق من تحت الطاولة على فرقاء الحياة السياسية في اليمن وتعمل على زعزعة الاستقرار، حسب ما يراه البعض، مما بدد الكثير من الموارد والطاقات المحلية وحرم اليمن من الاستفادة من تعهدات المانحين. ومع نهاية عام 2014، وكانعكاس مباشر للشد والجذب على الصعيد السياسي، بلغ المنصرف الفعلي من التزامات دول المجلس المعلنة في سبتمبر 2012 حوالي 31.4% للسعودية، 40.2% لقطر، 2% للكويت، 0% للإمارات، و66.7% لعمان. وبينما كان من المفترض أن تعمل المبادرة الخليجية خلال عامين على العبور باليمن إلى الضفة الآمنة، إلا أن الواضح أن المبادرة قد وصلت إلى طريق مسدود. ويتمثل أهم أسباب إخفاق المبادرة الخليجية في: الخلافات الخليجية –الخليجية، والتحركات السياسية والعسكرية التي مارسها الرئيس السابق بهدف تقوية نفوذه، ومحاولة الرئيس الانتقالي – ومن خلفه قوى الانتفاضة – الإمساك بالسلطة، وغموض الأجندة التي يسعى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة لتنفيذها في اليمن. وهناك الكثير من المؤشرات، مع نهاية العام الرابع على انتفاضة اليمنيين، على أن اليمن وصل على الصعيد السياسي، إلى حالة من الانهيار وغياب الأفق بشأن المستقبل. وغني عن القول إن الوضع أسوأ في الجانب الاقتصادي، ويتوقع في ظل انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وبقاء المتغيرات الأخرى كما هي عليه الآن، أن يتفاقم أكثر فأكثر خلال عام 2015 (الحلو، 2015، ص9).

المطلب الثاني

موقف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي من الازمة في اليمن

بات أكثر وضوحا الآن حقيقة السيناريو الإيراني واضح المعالم لتطويق المنطقة العربية وتشكيل ما أطلق عليه الهلال الممتد من باكستان مروراً بإيران فالعراق فسوريا فلبنان، ومن ثم التوجه لإشعال فتيل الأقليات الشيعية في الخليج العربي، وما يجري حاليا في سوريا من تدخل إيراني سافر في القتال هناك بشكل مباشر من خلال ألوية الحرس الثوري أو غير مباشر من خلال قوات حزب الله ولواء أبو الفضل العباس العراقي، لهو دليل كاف على حقيقة ذلك السيناريو الإيراني المرسوم للمنطقة العربية (الديني،2014: 9)

لا يبدو متأخِّرًا كبح النزعة الفوضوية التي طبعت الأحداث في تعامل دول الخليج العربي مع الأزمة اليمنية. لقد وقعت صنعاء في بحثها عن الاستقرار بين مطرقة محدودية قدرات المبعوث الأممي، وبين سندان إطلاق العنان لمبادرات خليجية غير محسوبة العواقب، وكأنها تعويض نقص للخليجيين؛ بعد أن كانت العواصم الغربية هي صاحبة المبادرات ودول الخليج هي صاحبة ردود الفعل. فمن النقاط المرجعية لمحدودية قدرات كلِّ مبعوث أممي عربي تكرار السيد محمد البرادعي جملة: "لم نجد شيئًا حتى الآن"، "نحتاج إلى مزيد من الوقت"، وذلك بعد كل جولة تفتيش في العراق حتى دخل المارينز ساحة الفردوس؛ ثم حين كُلّف البرادعي بقضية النووي الإيراني لقي الفشل نفسه بين عبارات: "وثائق ناقصة"، و"أسئلة معلقة". التي طرز بها تقاريره (الحلو، 2015، ص40).

أما الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا؛ فقد تبنَّى الخيارات السطحية في معالجة القضايا البنيوية؛ حيث ركز على الانتخابات الرئاسية فيما الأسد يلقي البراميل المتفجرة على شعبه الأعزل. وعليه لم يختلف المبعوث الأممي لليمن جمال بن عمر عن سابقيه؛ فقد أعلن أن اليمن قد أصبح "في مهب الريح"، معبرًا عن يأسه قبل تصويت مجلس الأمن على القرار الخليجي في 15 من فبراير/شباط 2015، ودون أن يلاحظ قبل إعلان يأسه مؤامرات الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، أو أن يسمع طلقات جماعة الحوثي وهم في طريقهم إلى العاصمة صنعاء (باكيري، 2013، ص55).

إن انتقال المفاوضات التي سيشرف عليها المبعوث الأممي إلى الرياض بالإضافة إلى حوار آخر يجري بالتوازي في صنعاء، لا يُعتبر مشجِّعًا؛ وإن تجاوزنا معضلة حوارين في عاصمتين مختلفتين؛ فإنه لا يمكن تجاوز أن مَنْ يُشرف على كلا الحوارين قد فشل في التوصُّل إلى مخرجات حوارٍ واحدٍ، كما أن تبلور الدعوة الخليجية في الاجتماع الوزاري الذي عُقد في 14 من فبراير/شباط 2015 في المطالبة بقرار أممي يضع اليمن تحت الفصل السابع مجال استفسار

أيضًا؛ فهل كانت المطالبة باستخدام الأعمال العسكرية هي نتيجة موقف تفاوضي اقترحه الخليجيون حتى تتراجع جماعة الحوثي عن إعلانها الدستوري وعودة الحكومة الشرعية ؟ أم هي دعوة أصيلة يُراد منها فرض حصار اقتصادي وعزلة دبلوماسية وتدخُّل عسكري دولي لإرجاع الغاصبين إلى صعدة؟ (يمن برس، 2015، ص40).

إن لكلا الأمرين آثارًا سلبية؛ فالتدخل العسكري الدولي في جزيرة العرب خطيئة استراتيجية تتحملها دول الخليج حين تنفتح الأبواب أمام الجماعات الجهادية المتشدِّدة بذريعة فريضة الجهاد، وهو ما قد يؤدي إلى تحوُّل اليمن إلى أفغانستان الجزيرة العربية؛ كما أن بيئة العلاقات الدولية غير مهيأة لمثل هذا القرار؛ فموسكو تواجه في أوكرانيا حالة مماثلة؛ حيث يُشبه فِعْل أنصارها ما يقوم به الحوثيون في اليمن، ومن المرجح أن تستخدم حقها في النقض "الفيتو" على مثل هكذا قرار. أما بكين فستراعي طهران، كما ستراعي موقفها المنسجم مع توجهها الرافض للهيمنة الغربية على القرارات الأممية تحت البند السابع؛ وعليه لابدَّ من التساؤل: هل ما زال اليمن بحاجة إلى مفاوض عاجز؟ كما أنه لابدَّ من معرفة أنه لن تنجح في اليمن مبادرة لا تخدم مصالح أعضاء مجلس الأمن ودول الجوار الإقليمي؛ فلن يردع الحوثي إلا مبادرة يمنية شاملة تلقى دعمًا خليجيًّا أمميًّا.

المطلب الثالث

سيناريوهات الازمة في اليمن.

من الصعب الحديث عن مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية بعد سقوط صنعاء خاصة في ظل الغموض الكبير الذي يكتنف الوضع السياسي والأمني في صنعاء، لكن بالقراءة الأولية "لاتفاق السلم والشراكة" الذي يُعتبر الوثيقة السياسية الرئيسية لفترة ما بعد سقوط صنعاء بالإضافة الى الممارسات التي قام بها الحوثيون منذ استيلائهم على صنعاء في 21 سبتمبر/2014، يمكننا توقع التحولات التالية:

- المرحلة بشكل عام لن تكون في مصلحة وحدة الجيش وتقويته حيث إنه يعاني من غياب قيادة عسكرية كفؤة، وانهيار للمعنويات القتالية، كما أن بعض المعسكرات ما زالت محاصرة بمعسكرات اعتصام الحوثيين.
- استمرار نفوذ هادي على بعض ألوية الجيش والأجهزة عبر أقاربه والقادة الموالين له.
- قد تشهد المرحلة القادمة انقسامًا جديدًا للجيش بين هادي والحوثيين في حالة مطالبتهم بنفوذ داخل الجيش والأمن. ومن المتوقع أن تصب مطالب الحوثي في اتجاهين، الاتجاه الأول: الضغط من أجل تعيين قيادات عسكرية موالية للحوثيين خاصة في المحافظات التي يسيطرون عليها، والاتجاه الثاني بتجنيد آلاف المقاتلين الحوثيين واستيعابهم في الجيش والأجهزة الأمنية.
- تفاقم ظاهرة ازدواجية أجهزة الأمن والجيش في ظل وجود الفصائل الحوثية المسلحة التي أصبحت تمتلك الأسلحة الثقيلة والصواريخ وفي ظل تشكيل الحوثيين لجهاز أمني مواز تحت اسم اللجان الشعبية (الوادعي، 2014: 11).
- نموذج إسقاط صنعاء قد يغري بعض فصائل الحراك الجنوبي بتوجيه ضربات جديدة للجيش في محاولة للسيطرة على المحافظات الجنوبية.
- رغم أن القاعدة قد أعلنت في الأسابيع الأخيرة عن نيتها استهداف الحوثيين كعدو رئيسي في المرحلة القادمة، وهذا قد يخفف من ضغط ضربات القاعدة على الجيش، إلا أن القاعدة ستستمر في توجيه ضربات جديدة للجيش والأجهزة الأمنية عن طريق الاغتيالات الفردية أو الهجمات الانتحارية.
- ليس من الواضح كيف يكون رد فعل القوى الإقليمية والدولية على سيطرة الحوثيين على صنعاء، لكن أحد السيناريوهات المطروحة يتمثل في دعم مشائخ مناهضين للحوثيين من قبيلتي حاشد وبكيل من أجل تشكيل قوات قبلية لمواجهة الحوثيين. وإذا تحقق هذا السيناريو سيكون هذا عاملاً إضافيًّا لإضعاف الجيش وتقوية دور الميليشيات القبلية في المشهد السياسي.

- السيناريو الأسوأ قد يتحقق في حال استمرار الخلاف بين الحوثيين والرئاسة حول تطبيق اتفاق السلم والشراكة. وقد يؤدي هذا إلى دفع الحوثيين للضغط الميداني عبر مواجهات عسكرية جديدة وربما إسقاط المزيد من المعسكرات. هذا السيناريو قد يؤدي إلى انهيار واسع للجيش شبيه بانهيار الجيش الجنوبي وتفكيكه بعد حرب عام 1994.

كان سقوط صنعاء بيد الحوثيين مفاجأة للجميع. وقد عبَّر المبعوث الأممي عن حالة الدهشة التي أصابت الجميع قائلاً: "كان هناك انهيار واضح للجيش اليمني؛ كيف تم هذا؟ بمساعدة من؟ كيف تم التخطيط له؟ أترك هذا للمحللين السياسيين والعسكريين وللمؤرخين، ولكن ما حصل خارق للعادة، ومعظم الأطراف لم يتوقع ما حصل وبهذه الطريقة بالضبط.

إلى جانب انهيار الجيش كان هناك اختفاء واضح للأجهزة الأمنية يوم دخول الحوثيين صنعاء لدرجة أن وزير الداخلية اللواء عبده حسين الترب أصدر بيانًا يدعو فيه منتسبي الوزارة للتعاون مع قوات الحوثي بصفتهم "اصدقاء الشرطة". وقد سيطر الحوثيون على نقاط التفتيش في العاصمة وبدأوا بتنظيم حركة المرور واستمروا في اقتحام المنازل والبيوت والمؤسسات دون أي تدخل من الأجهزة الأمنية (الوادعي، 2014: 12).

وقد اتضح منذ البداية أن للحوثيين مطالب معينة بخصوص الأجهزة الاستخباراتية "الأمن القومي"؛ فقد حاصرت قوات الحوثي مقر الأمن القومي لعدة أيام انتهت بإفراج الأمن القومي عن البحارة الإيرانيين المتهمين بتهريب الأسلحة عبر سفينتي جيهان1 وجيهان2، ورفعت بعض قيادات الجماعة مطالب بإعادة إصلاح جهاز الأمن القومي بما يتناسب والمرحلة الجديدة.

ورغم استيلاء الحوثيين على خمسة معسكرات في صنعاء ونهب أسلحتها إلا أن عددًا كبيرًا من الألوية لا يزال متواجدًا بكامل عتاده وجنوده من ضمنها ألوية قوية تسليحًا وتدريبًا، مثل ألوية الحماية الرئاسية وألوية الصواريخ والقوات الخاصة وألوية الاحتياط والدفاع الجوي. رغم ذلك فإن هذه المعسكرات أصبحت معنوياتها متدنية بعد سقوط المعسكرات داخل العاصمة دون مقاومة وغياب قيادة عسكرية قوية في ظل تخلي الرئيس هادي ووزير الدفاع عن حماية العاصمة.

ويمكن القول: إن أبرز التحولات في الأجهزة الأمنية والعسكرية بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، هي:

- نهاية نفوذ علي محسن داخل الجيش بالسقوط النهائي لآخر معسكرات الفرقة في صنعاء وخروج علي محسن من اليمن.
- استمرار سيطرة هادي على ألوية الحرس القوية وبعض المناطق العسكرية التي عيَّن فيها قيادات موالية.
- استعادة الرئيس السابق لبعض نفوذه داخل الجيش .

- الصراع بين الحوثيين وهادي على الأجهزة الاستخباراتية خاصة الأمن القومي، ومطالبات الحوثيين بإصلاح الأجهزة الاستخباراتية.
- ازدواجية الأجهزة الأمنية داخل المحافظات التي سيطر عليها الحوثيون (قوات الأمن الرسمية في مقابل اللجان الشعبية) خاصة بعد قيام الحوثيين، تحت اسم اللجان الشعبية، بمهام حفظ الأمن وتنظيم المرور والتفتيش (الديني، 2014: 9).

سيناريوهات مستقبل دولة اليمن

يبدوا إن عدم انزلاق اليمن في حرب أهلية شبيهة بما يحصل في سوريا والعراق، يحكمها سيناريوهات متعددة أولها:

- **السيناريو الاول** : الحل الوطني من الداخل، فقد يكون هناك حلا سياسيا من خلال انتخابات رئاسية لترشيح رئيس مقبول من كل الأطراف بما فيهم الحوثيين، مع ضرورة قبول هذه الحركة التي أصبحت مسيطرة على الوضع بالاندماج في الحالة السياسية وتشكيل تيار حزبي مدني."
- **السيناريو الثاني**: يفترض حصول مقاومة شعبية وطنية تعيد للدولة والمؤسسة العسكرية هيبتها، وهذا السيناريو يرى ضرورة تغيير قناعات الجوار الخليجي والمجتمع الدولي تجاه بعض التيارات الشعبية والإسلامية والليبرالية والقومية واليسارية المشاركة في ثورة 11 فبراير السلمية 2011م ، لأن ذلك التكتل وحده الذي كسب ثقة المجتمع المحلي قبل أن تزعزعه سلطة الانتقال التي فشلت في تحقيق أهداف ومطالب الشباب(يمن برس، 2015: 9)
- **السيناريو الثالث**: أنه الأخطر في حال لم يحصل أيا من السيناريوهين لانه مرتبط بالفشل، مضيفا" ترك أدوات الصراع تواصل إضعاف الدولة والمجتمع، قد يؤدي إلى فراغات تملأها الجماعات الجهادية في مقاومة الحوثيين من خلال حروب دينية ومذهبية وطائفية، قد يدفع البلاد لمزيد من الانهيار وربما السقوط في مهاوي الحروب الأهلية ومستنقع الفوضى المسلحة."
- **السيناريو الرابع:** ان يستولي الحوثيون على السلطة، ويعيدون النظام الملكي مثلما كان عليه الحال قبل الثورة عام 1962، فالهاشميون موجودون في اليمن، وزاد حضورهم في الفترة الاخيرة، وما زالوا يتطلعون للعودة الى السلطة، والجيل الثالث منهم تعلم في الخارج واكثر تعليما وخبرة من الاجيال السابقة.

- **السيناريو الخامس:** ان يتحول السيد عبد الملك الحوثي زعيم "انصار الله" الى "مرشد اعلى" لليمن على طريقة السيد علي خامنئي في ايران، ويمسك بزمام الامور في يديه، ويحكم البلاد من خلال حكومة تنفيذية قوية يتزعمها شخصية موالية له.

- السيناريو السادس: ان يبقى الرئيس اليمني الحالي عبد ربه منصور هادي في السلطة "شكليا" ودون اي صلاحيات ولو لفترة مؤقتة، ويكون التيار الحوثي هو صاحب القرار الحقيقي في البلاد، ويحكم من خلف ستار.

- السيناريو السابع : هو الفوضى المسلحة، وتفكك الدولة لان التيار الحوثي غير مهتم ببسط سلطته على الجنوب، ويحصر اهتمامه في المناطق الزيدية فقط في الشمال، فمن جنوب صنعاء وحتى مدينة تعز يعتبر اليمنيون الشوافع انفسهم في حل من الدولة ومن يريد اساسا محاولة السيطرة على مناطق جنوبية مقسومة بين الحراك الجنوبي الذي يريد الانفصال، ومناطق الجنوب الشرقي التي يسيطر على معظمها تنظيم "القاعدة" او بالأحرى يتواجد فيها بشكل مكثف (البكيري، 2013: 19).

من الصعب علينا تفضيل "سيناريو" معين على الآخر فالصورة ضبابية الى جانب كونها مأساوية في اليمن، والشعب اليمني الفقير المنهك المسحوق يعيش حالة غير مسبوقة من خيبة الامل، ويشعر بالخذلان من الدولة والجيران والمجتمع الدولي في الوقت نفسه، وخاصة انه يرى نفاق هذا المجتمع الدولي في ابشع صوره في العراق وسورية، فها هي امريكا تجيش الجيوش وترسل الطائرات لضرب قوات الدولة الاسلامية لانها هجّرت المسيحيين واليزيديين واقتربت من اربيل عاصمة كردستان العراق، ولا تعير اليمن وشعبه اي اهتمام.

الدولة انهارت في اليمن، وكل عمليات "الترقيع" المقترحة من المبعوث الدولي او غيره لن تمنع هذا الانهيار، وان منعته فلفترة قصيرة، لنا في ليبيا خير مثال للأسف الشديد، ولذلك قد يكون السيناريو الاخير هو الاكثر ترجيحا، فلا احد يهتم باليمن للأسف، وكل الاهتمام ينصب حاليا على "الدولة الاسلامية" في الشمال العربي.

انهيار الدولة اليمينة ومؤسساتها سيشكل عامل عدم استقرار للجوار الخليجي، وللمملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، فمجلس التعاون الخليجي ارتكب اكبر خطيئة في تاريخه عندما اهمل اليمن وجوّع شعبه، ووضع العراقيل امام انضمامه الى ناديه الثري، ولم يضع مبكرا خططا حقيقية للتنمية والاستقرار من خلال مشاريع تحفز اقتصاده، وتخلق فرص العمل لشبابه العاطل حيث تصل نسبة البطالة في صفوفه الى اكثر من خمسين في المئة، وطالما انه لا يريد فتح اسواق العمل في الدول الخليجية له.

مثلما ترتعد دول الجوار الليبي من فوضى السلاح وخطر الجماعات الاسلامية المتشددة على امنها واستقرارها، فان دول الخليج، والسعودية خصوصا قد تواجه الإخطار نفسها، فهناك اكثر من ثلاثين مليون قطعة سلاح في اليمن، ابتداء من البندقية حتى الدبابة ومدافع الهاون، والاخطر من ذلك انها ستجد نفسها في مواجهة حركات اسلامية شيعية واخرى سنية على الدرجة نفسها من

التشدد، ولن نستغرب ان نصحو على انباء فتح فرع جديد لـ"الدولة الاسلامية" في اليمن (الديني، 2014: 99).

كيف ستتعاطى هذه الدول الثرية مع هذا "التسونامي" الزاحف اليها لا نعرف.. ولكن كل ما نعرفه انه ليس لديها اي استراتيجية او خطط في هذا الخصوص مثلما كان الحال عليه في اماكن اخرى وخاصة العراق قبل الغزو الامريكي وبعده.

الصورة قاتمة.. والإخطار كبيرة.. ولكن هذا هو حال المنطقة بأسرها.. ومن الصعب ان يكون اليمن استثناء رغم كل اطرائنا ومديحنا لثورته السلمية ونموذجها الفريد في الانتقال السلمي للسلطة، وهو نموذج انهار ولم يصمد طويلا، مثل معظم النماذج العربية البديلة الاخرى.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولاً: الخاتمة

تناولت الدراسة موضوع الأزمة اليمنية ودول الخليج العربي، وتم من خلال الدراسة الإجابة عن أسئلة الدراسة حيث تم بيان المقصود بالأزمة اليمنية، وشرح هذه الأزمة واسبابها ثم تم بيان مواقف دول الخليج العربي تجاه الأزمة اليمنية، حيث تبين أن هناك تأثير كبير للأزمة اليمنية على دول الخليج العربي، وأن هناك عدة سيناريوهات محتملة لحل الأزمة اليمنية في ظل مظلة دول مجلس التعاون الخليجي العربي، كما تبين من خلال الإجابة عن فرضية الدراسة أن عوامل عدة تشكل تحدياً أمنياً وسياسياً انعكس على أثر الأزمة اليمنية على العلاقات الخليجية ".

ثانياً: النتائج

2. بات أكثر وضوحا الآن حقيقة السيناريو الإيراني واضح المعالم لتطويق المنطقة العربية وتشكيل ما أطلق عليه الهلال الممتد من باكستان مروراً بإيران فالعراق فسوريا فلبنان، ومن ثم التوجه لإشعال فتيل الأقليات الشيعية في الخليج العربي، وما يجري حاليا في سوريا من تدخل إيراني سافر في القتال هناك بشكل مباشر من خلال ألوية الحرس الثوري أو غير مباشر من خلال قوات حزب الله ولواء أبو الفضل العباس العراقي، لهو دليل كاف على حقيقة ذلك السيناريو الإيراني المرسوم للمنطقة العربية.
3. أما يمنيا فقد بات واضحا أيضا أن المشروع الإيراني باتت له عناوينه الرئيسة التي تمثله وتعمل تحت غطائه كجماعة الحوثي وفصيل الحراك الجنوبي الانفصالي عدا عن تيار الرئيس السابق علي عبد الله صالح في المؤتمر الشعبي العام، الذي بات في تحالف واضح وغير معلن مع جماعة الحوثي، وإذا ما تم تحديد هذه الأطراف كحوامل للمشروع الإيراني في اليمن، يكون قد وضحت الرؤية للتعامل مع هذا الوضع ومتغيراته.
4. يحرص الخبراء والمهتمون بهذا الشأن، على أن تكون هناك خطة واستراتيجية واضحة للتعاطي مع هذا الوضع، بالنظر إلى تلك الأطراف المتحالفة مع إيران أنها جزء من مشروعها في المنطقة، التي باتت مهددةً برمتها بحرب طاحنة.
5. التعامل مع حلفاء المشروع الإيراني بجدية وحذر شديدين، ومن ثم اتخاذ موقف واضح وحازم حيال تلك الأطراف، التي تقدم نفسها للخليجيين كتيار الرئيس السابق صالح، على أنه حليف للأنظمة الخليجية في وجه الإخوان المسلمين في اليمن، فيما هو في حقيقة الأمر

حليف غير معلن لإيران ومشروعها بتحالفه مع جماعة الحوثي ودعمه لنظام بشار وميليشيات حزب الله.

6. وفي ظل هذا الانهيار السياسي والتردي الاقتصادي، تسير اليمن نحو حقبة جديدة من الانقسام والحروب الطائفية برعاية إقليمية ودولية، حيث تغيب أي بوادر لرتق الانقسام الاجتماعي الذي خلفته صراعات الحوثيين مع القبائل اليمنية، كما يبدو المسار الانتقالي المسدود غير قابل لإعادة إنعاشه مجددًا خاصة مع فشل محاولات التقارب بين حزب الإصلاح والحوثي مؤخرًا.

7. وإزاء هذا الانسداد السياسي والممارسات الطائفية لجماعة الحوثي فإنه من المتوقع تزايد نشاط تنظيم القاعدة في الأراضي اليمنية وتوسع عملياتها وقاعدتها الشعبية التي باتت تمثل ملاذًا لعدد كبير من القبائل التي عانت من تمدد الحوثي؛ وبذلك يتحول اليمن إلى مسرح صراع طائفي فيما يبدو وكأنه استنساخ للتجربة العراقية في اليمن.

8. وفي الجنوب تشير التوقعات إلى مزيد من التدهور والانقسام وتنامي الاتجاه الانفصالي، في ظل غياب الدولة وعجزها عن إيقاف هذه الدعوات بتفعيل دورها الاجتماعي والسياسي، ويرى مراقبون أنه من المتوقع أن يشهد هذا العام خروج عدد من المحافظات الجنوبية عن سيطرة الدولة حيث ستمثل هذه المحافظات نواة الانفصال، إلا أن التحدي سيكون في محافظة عدن المركزية والتي يتوقع أن تكون محل صراع بين الحراك الجنوبي والحكومة اليمنية.

9. شكل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ نشأته عام 1981 وحتى الوقت الحاضر، إطاراً قوياً للتعاون والتكامل بين الدول الخليج العربية، حيث استطاعت هذه الدول تحقيق العديد من الانجازات في سبيل تعزيز حالة التعاون فيما بينها في العديد من المجالات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، إلا أن هذه الانجازات لا زالت لا تلبي طموحات الشعوب الخليجية في الوصول إلى درجة عالية من التعاون والتكامل والاندماج فيما بينها، وذلك تحقيقاً للهدف الأساسي الذي قام من أجله مجلس التعاون الخليجي.

10. شكلت تجربة الوحدة بين الإمارات العربية المتحدة، أنموذجاً ناجحاً للوحدة بين دول الخليج العربية، حيث أثبتت هذه التجربة أن الوصول إلى بناء اتحادي يجمع دول الخليج العربية كافة، لن يكون صعب المنال، إضافة إلى كونه يمكن أن يحقق الكثير من الأهداف التي تسعى إليها دول الخليج العربية وشعوبها.

11. هناك العديد من الدوافع والمحفزات التي تدفع باتجاه قيام اتحاد خليجي، ومن أهمها عامل التوازن الاستراتيجي في المنطقة وحاجة دول الخليج العربية إلى بناء كيان موحد وقوي

يمتلك القدرة على التعامل مع متغيرات البيئة الاستراتيجية على المستوى الإقليمي ويساهم في تحقيق نوع من التوازن السياسي والعسكري والاقتصادي مع القوى الفاعلة في المنطقة مثل إيران وتركيا وإسرائيل.

12. يشكل عامل التقارب الجغرافي والديني والعرقي والثقافي بين شعوب دول الخليج العربية، أحد أهم العوامل الدافعة باتجاه الاتحاد فيما بينها، إذ أن الأساس في بناء أي اتحاد قوي هو وحدة الشعب وتجانسه، وهو ما يتوفر في الشعوب الخليجية بشكل كبير نظراً للتقارب والترابط الوثيق بين هذه الشعوب سواء على صعيد العرق أو اللغة أو الدين، إضافة بالطبع إلى العادات والتقاليد والتراث.

13. تتميز دول الخليج العربية بتماثل أنظمتها السياسية إلى حد كبير سواء، إذ أن هذه الأنظمة تمتلك إرثاً تاريخياً قبلياً في الحكم والسيادة على أقاليمها، مما أضفى عليها شرعية تقليدية لا ينازعها عليها أحد، كما أنها استطاعت تحقيق إنجازات ملحوظة في بناء دول حديثة ومتطورة مدنياً واقتصادياً، رغم فقدان بعضها لحالة التطور السياسية. وهذا التماثل والتقارب بين شكل الأنظمة السياسية الخليجية وأسلوب قيادتها، يساهم في تقليل العوائق التي يمكن أن تواجه الاتفاق فيما بينها لبناء كيان اتحادي.

14. تفرض الحاجة لمواجهة التحديات الأمنية الداخلية والإقليمية على دول الخليج العربية ضرورة الإسراع في بناء كيان سياسي أكبر وأقوى من الكيانات السياسية القائمة حالياً في الخليج، والتي تفتقد إلى القدرة على التعامل مع هذه التحديات بشكل مستقل نظراً لافتقادها للقوة العسكرية والاقتصادية والسياسية اللازمة لمواجهة هذه التحديات، وخصوصاً في ظل بيئة متوترة وغير مستقرة مثل منطقة الخليج، وفي ظل تعدد مصادر التهديد سواء على الصعيد الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

15. هناك العديد من المعوقات التي تواجه بناء الاتحاد الخليجي وأهمها النزعة القطرية التي تسيطر على بعض المجموعات ضمن شعوب منطقة الخليج العربية، والتي تعلي دوماً فكرة القطرية على أي فكرة وحدوية، وهذه المجموعات تتعدد دوافعها لمعارضة الاتحاد الخليجي، فمنها من يريد الحفاظ على مكتسبات سياسية أو اقتصادية معنية، ومنها من يرتبط بجهات أو أطراف خارجية ليس من صالحها قيام مثل هذا الاتحاد، ومنها من يفضل حصر الولاء في الوطن الصغير على حساب الولاء لدولة الاتحاد خشية ضياع الهوية الثقافية أو الطائفية لهم.

ثالثاً: التوصيات

1) ضرورة الإسراع في خطوات بناء الاتحاد الخليجي المنشود، نظراً إلى أن عامل الوقت قد يساهم في فشل هذا المشروع، إذ أن مرور الوقت دون الوصول إلى نتائج على أرض الواقع، سيكون من شأنه أن يعزز الفكرة القائلة باستحالة قيام الوحدة أو تحويلها إلى حلم أو مجرد أمنية.
2) ضرورة انتباه الحكومات الخليجية إلى أهمية العامل الشعبي في بناء الاتحاد الخليجي المنشود، إذ أن قيام هذا الاتحاد وفقاً للرغبة الشعبية سيكون من شأنه توفير الكثير من الضمانات لنجاح هذا الاتحاد. ومن هنا يجب على صناع القرار السياسي اللجوء إلى الاستفتاء العام للشعوب الخليجية في كل شأن من شؤون مشروع الاتحاد.
3) ضرورة إشراك أكبر عدد ممكن من الباحثين والأكاديميين المتخصصين في الشؤون الخليجية في الإعداد لمشروع الاتحاد الخليجي، والعمل على إقامة بنك معلومات يتعلق بهذا المشروع، مما يساعد على تحقيق أفضل الخيارات لبناء الاتحاد الخليجي.
4) توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.
5) تقوية الجبهة الداخلية لدول المجلس وتعزيز الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع الخليجي،وهذا كفيل بعدم اختراق هذه الجبهة من الخارج وتعزيز مبدأ (الولاء والانتماء) وهي ضرورة وطنية ملحة.
6) إثبات حسن النوايا الإيرانية حول البرنامج النووي الإيراني.
7) ضرورة إعلان المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل والأسلحة النووية،حتى لا تضطر دول الخليج اللجوء للتحالفات من أجل إحداث توازن للقوى.
8) اللجوء لمحكمة العدل الدولية لحل الخلافات في حال مواصلة إيران تعنتها في قضية الجزر.
9) ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشئون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجي.
10) ضرورة إدراك إيران أهمية المنطقة إقليمياً ودولياً ووجوب استقرارها، إذ إنها تسهم في 40% من إمدادات الطاقة والغاز للعالم.
11) أن تكون هناك رؤية إستراتيجية خليجية مشتركة في التعامل مع الدول ذات المصالح الدولية في هذه المنطقة وضرورة التنسيق فيما بينهم.
12) التركيز على العلاقات الثقافية والاجتماعية إذ تعد هذه المنطقة ذات تواصل حضاري وثقافي وديني واحد.
13) تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين دول الخليج وإيران.

قائمة المراجع

القحطاني، عبد القادر حمود (1993). التطور السياسي في اليمن (1928م- 1962م)، قطر، جامعة قطر، ط1 .

ابراش, ابراهيم, (2011) **الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية والموجهة** , متوفر عبر الرابط , http//palnation.org

أبو الوفا، أحمد، 2004)، الوسيط في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية، القاهرة.

أبو خزام، خالد، (1999). النظام العالمي الجديد والقرن الواحد والعشرين، بيروت: دار الرشيد.

أبو طالب, حسن (1994)الوحدة اليمنية, مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت,

أبو طالب، حسن، (1997)، "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، ص38-40.

أبو عامر، علاء (2004)، العلاقات الدولية ، دار الشروق، عمان ، الأردن.

أحمد، أحمد يوسف (2015) أزمة اليمن.. حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية، **مجلة آفاق المستقبل**، العدد 27، ص ص 26-31.

إدريس، محمد السعيد، (2006). الخليج والأزمة النووية الإيرانية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 165، ص101-102.

الأسطل، كمال، (1999). **نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية**، أبو ظبي: مركز الأمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

آل مرعي، إبراهيم بن سعد (2015),"كيف نستطيع احتواء التمدد الإيراني؟ صحيفة الرياض 13فبراير 2015م - العدد 17035, صفحة رقم 28

أنطاكي، مصطفى، (2006). **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، دمشق: مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر.

أنور، فرج (2007)، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية – دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الاولى السليمانية.

باكير , علي حسين , (2014م) . الثورات المدهدة سورية واليمن نموذجا . مجلة شؤون عربية , العدد 150 , المجلد 87 , الصفحة 56 , مصر .

البدراوي، مغازي، (2006). النووي الإيراني ونفاذ صبر المجتمع الدولي، **مجلة آراء الخليج،** العدد 17.

بدري عيد ، محمد ،(2012)، **" ضد النظم ؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية "** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187 ، كانون الثاني 2012 ، المجلد 47 ، ص 156 .

برقاوي، احمد (2014)استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية ,الطبعة الاولى , مركز دراسات الجمهورية الديقراطية.

البستكي، نصرة عبد الله، (2003). **أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق،** بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

البستنجي , مروه كامل , (2012) , العامل الدولي على الثورات العربية ليبيا وسوريا نموذجا , رسالة ماجستير , جامعة مؤته .

بكتيه، جان، (1984)، القانون الدولي الإنساني، تطوره ومبادئه، الناشر معهد هنري دونان، جنيف.

البكيري , نبيل (2013). التمدد الإيراني في اليمن علاقة إيران بجيرانها العرب.. ما بين التوتر والخصومة 9 يوليو 2013 جريدة العرب الدولية العدد 12642.

بني سلامة، محمد تركي محمد (2012). المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما: دراسة ميدانية، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،** جامعة الكويت.

ثامر , فؤاد محسن (2009). السلطة التشريعية في اليمن بعد إنشاء مجلس الشورى المركز الوطني للمعلومات، مركز الدراسات الاستراتيجية، اليمن.

جاد، عماد (2003). نظرية العلاقات الدولية، بيروت: دار أمواج للنشر.

حداد، ريمون، (2000). العلاقات الدولية، بيروت، دار الحقيقة، الطبعة الأولى.

الحديثي، علي (2010)، القانون الدولي العام المبادئ والاصول، الجزء الاول، دار النهضة العربية.

الحلو، يوسف (2015). أثر علاقة الحوثيين مع إيران على استقرار اليمن خلال الفترة (2011 إلى 2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الحمداني، قحطان احمد سليمان (2012). **النظرية السياسية المعاصرة** عمان: دار مكتبة حامد

سلطان , خالد (1969) , الحرب الباردة ,موسوعة مقاتل الصحراء الالكترونيه , متوفر عبر http:www.moqatel.com openshare indexf.html

الخالدي، حمد عدنان(2007)، **التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية(1991-2006)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

خوجة، محمد (2010). الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج العربي من عام 1999 إلى عام 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

الدستور اليمني : الباب الأول - أسس الدولة ,.. الباب الثاني - حقوق وواجبات المواطنين الأساسية/ تنظيم سلطات الدولة

الديني، يوسف (2014). "انهيار اليمن الواحد بحروب طائفية انقلابية الحوثيون «حزب الله» الجديد" , 10 أكتوبر, 2014.

الديني، يوسف (2014)انهيار اليمن الواحد بحروب طائفية انقلابية الحوثيون «حزب الله» الجديد مجلة العرب الدولية 2014/10/10.

راشد، شامح(2012)،**"الربيع العربي، المفهوم، الاسباب، التداعيات"** مديرية الدراسات والمعلومات،ط1،القاهرة،.

ربيع، محمد محمود مقلد ، إسماعيل صبري (1994) ، موسوعة العلوم السياسية ، جامعة الكويت، دولة الكويت.

الرفوع، فيصل فهمي، عبد القادر (2009)، نظرية السياسة الخارجية، عمان: دار الثقافة.

الرنتيسي، محمود (2014). السياسة الخارجية القطرية تجاه الربيع العربي والقضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات.

الزيات، محمد صفوت، (2006). الخليج النووي : التساؤلات الأربعة حول إيران النووية، **مجلة آراء حول الخليج**، العدد 20.

السعيد، دلال محمد السليمان , **علاقة الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج** (خلال الفترة الثانية من حكم الامام فيصل بن تركي (1259ه .- 1282ه ./ 1847م – 1865م) ,

رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة أم القرى , كلية الشريعة , قسم التاريخ 1408ه ./ 1988م).

سلطان، حامد، (1969)، الحرب في نطاق القانون الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي.

الشايجي، عبدالله خليفة (2008). العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 18.

الشجاع ، أحمد (2009). التدخل الإيراني في اليمن .. حقائقه وأهدافه ووسائله صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في 29 سبتمبر 2009م.

شكارة، أحمد (2010). **مصادر التهديد لدول مجلس التعاون الخليجي وسياسات الأمن لديها،** أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات.

صالح، ويصا، (1975)، العدوان المسلح في القانون الدولي، رسالة دكتوراه، القاهرة.

صقر، عبدالعزيز بن عثمان (2011). الكويت والعراق: أزمة ميناء (مبارك) والبحث عن حلول دائمة، مجلة آراء حول الخليج، العدد (85).

صقر، عبدالعزيز بن عثمان (2012)، الاتحاد الخليجي.. اقتناص الفرص قبل الندم على ضياعها، مجلة آراء حول الخليج، العدد (88).

الطراونة، طارق (2012). دور حلف شمال الأطلسي في استقرار دول البلقان، كوسوفو: دراسة حالة 1989-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العبادي، نعمة (2012). سيناريوهات الواقع الأمني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي: رؤية استشرافية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (89).

عبد الرحمن، رندة مصطفى (2004), **العلاقات الإيرانية السعودية** (1990-2000) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية والأسيوية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

عبد الفتاح، عصام (2013)، **ثورات، أشهر الحركات الثورية في تاريخ افريقيا والعالم،** كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد الملك، أحمد (2012). دول الخليج من التعاون إلى الاتحاد: الفرص والتحديات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

عبد الملك، أحمد، (2005). التحديات الجديدة التي تواجه دول مجلس التعاون، مجلة آراء حول الخليج، العدد (5).

العمران , عامر (2014) الاقتصاد اليمني ..واقع مؤلم ومستقبل غامض ,مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية ,وحدة الدراسات العربية

العنبكي، نزار، (2010)، القانون الدولي الإنساني، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

العنزي، فالح شمخي (2012). الاتحاد الخليجي: الدوافع والمعوقات، مجلة آراء حول الخليج، العدد (92).

العنزي، ناصر حماد عقل(2008)، مجلس التعاون الخليجي والتحديات الأمنية العربية(1990-2006)، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الأردنية.

العيسوي، أشرف (2007). **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الخليج للأبحاث، دبي.

فرج الله ، بطرس سمعان، (1969)، تعريف العدوان، المجلة المصرية للقانون الدولي.

فرحان، عبد الكريم، (1979)، أسرى الحرب عبر التأريخ، دار الطليعة – بيروت، الطبعة الولى.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون، (1990). **الموسوعة السياسية**. ج1 ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

متولي، محمد وأبو العلا، محمود (1989). **جغرافية الخليج العربي**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

محمد، محمود إسماعيل، (1982)، نظريات الصراع الدولي وتوازن القوى، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث، القاهرة، العدد1، ص32-92.

المركز الوطني للمعلومات (2014) , ابحاث, دراسات , اليمن , http://www.yemen-nic.info/

المركز الوطني للمعلومات، (2014), ابحاث, دراسات , اليمن , http://www.yemen-nic.info/.

مرهون ، عبد الجليل ، (1997) . **أمن الخليج بعد الحرب الباردة** ، بيروت ، دار النهار للنشر.

مقلد، اسماعيل صبري (1971). العلاقات السياسية الدولية، الكويت: مطبوعات الجامعة.

المهيري، سعيد حارب، (1999). **مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الأهداف، الأداء، الانجازات)**، في كتاب: مستقبل مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي.

الموسى, محمدالخليل,(2004),**استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**,دار وائل للنشر.

موسى، ريم **(2012)**، " ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي"،**مؤتمر فيلادلفيا السابع عشر، كلية الأداب، جامعة فيلادلفيا**، الاردن.

ناجي, ابوبكر (2008) اليمن.. بين غلبة نفوذ القبيلة ومتطلبات الدولة الحديثة العدد 12666 , 18 فبراير 2008 - صنعاء

النوري، حامد بن عبد العزيز (2006). أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط 1945-1990، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، جامعة الخرطوم، السودان.

الوادعي، حسين(2014) تفكك مستمر: مستقبل الجيش والأجهزة الأمنية في اليمن/ 2014/10/13 / مركز الجزيرة للدراسات

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجمهورية اليمنية 15عاماً من البناء والتطوير1990م-2005م-.

يمن برس - صنعاء (2015) "كيف انهار الجيش اليمني أمام الحوثيين خلال أيام؟" الخميس, 05 فبراير, 2015

المراجع الأجنبية:

Charles A. MeClelland ،(1968) ،Theory and International system ،New York، The Macelland Company ،P. 20.

Michael Breacher. Blema Steinberg and Janice Stein ،(1969): A Framework for Research on Foreign policy Behavior: Journal of Conflict Resolution ، Vol. (13).Nop p 75-8.

Nikolay, S. (2015). Chaos in the arab word suite Russia ,S domestic proraganda, ", Washington D. c., Congressional Quartery,

Carison, Darren K (2003). Action or Isolation: Americans Ponder U.S. Role. Gallup Poll Social Series World Affairs.

The Effect of on the
2017-2011

Prepared by

Abed- Alaziz Almutairi

Supervisor

Dr ALI Alsraa

Abstract

The study has addressed the effect of the Yamanies crisis on the Gulf relations 2007/2011. ignificence of this study represents in investigating one of the important topics in the policy which relates to the effect of the Yamanies criss on the Gulf relations 2007/2011.

While the study problem represented in the scarce studies which addressed the effect of the Yamanies crisis on the Gulf relations, which justifys conducting such study to show the real influences of this crisis on the total Yamanies Gulf relations and the mechanism follwed by the Arab Gulf states to solve this crisis either by the diplomatic methods or the military, or other methodsl.

This study launchs from the following hypothesis: "A number of factors constituted security and political challenge which reflected on the effect of the Yamanies crisis on the Gulf relations".

The study reached the following results:

- there is an effect of the Yamanies crisis on Iran, since Iran has attempted to find footpath for it in the Arab Gult, thorugh influencing in the courses of this crisis, through the Hotheiyeen, who stand as an opposing party in the Yamanies crisis.
- The Yamanies crisis has the influence on the Arab Gulf states cooperation council since the positions of the Arab Gulf States

toward this crisis were varied between supporting and rejecting it, this has been apparent through the many positions by the Arab Gluf States tpward the Yamanies crisis.

- There is the effect of solving the Yamanies crisis on the Gulf relations, since ending the conflictin Yaman will have positive efficts on the Arab Gluf , which suffers from the developments of this crisis generally .
- The establishment of Arab Gluf Union is an important issue which requires finding the equilibrium factor on the region, and taking in to account to strategic environment variables at the regional level, and the contribution to achive a sort of political, military and economic balance with the active powers in the region.
- Dealing with the allied of the Iranian project with seriousity and extreme causion, then taking a clear and strict posotion regarding these parties, which presents itselves to the Gulf's people as a stream belongs to former president Salah, as allied to the Gulf's regiones in the face of the muslems brothers in Yaman, while in relaity allied un decleared to Iran and its project by its alliance with Al-Hothi group, and its support to Bashar regime and Hizballah Melishia.
- In light of this political decline and economic regression , Yaman is undergoing a new era of division and sectarianism wars with regional and international support and sponsorship since there is the absence of any signs to fix the social division left by the Hothies conflicts with the Yamnies tribes, also the transformational path seems closed unable to revive it agin especially with the failure of approximation attempts between Al-Isaleh party and Al-Hothi lately.

The study recommended the folwoing:

1- conferming the Iranian good intentions regarding the Iranian nuclear program.

2- The necessety for the mutual respect and good neighbouring relations, and not intervening in the internal affairs of the Arab cooperation council countries.

Key Words: Yamanies Crisis ,Gulf Relations